الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علم تجارية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة وتجارة دولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

فعالية الرقمنة على الاداء المالي للبنوك التجارية

"دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي 2019-2023"

وكالة بوسعادة 00086"

من إعداد:

- سرقين زين العابدي
- عبد الرزاق جميلة

تحت إشراف:

أ. د/ فرحات عباس

لجنة المناقشة المقترحة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
ا.د: بدروني عيسى	أستاذ تعليم عالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
ا. د. فرحات عباس	أستاذ تعليم عالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د.روازقي محمد	أستاذ محاضر – أ–	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

إهـداء

أُهدي ثمرة عملي المتواضعة إلى:

إلى صاحبا السيرة العطرة، والفكر المُستنير؛ والروح الطاهرة

(والديا الحبيبين)، رحمهما الله وأنار عليهما في قبرهما وأسكنهما فسيح جناة الفردوس الأعلى

فلقد كان لهما الفضل في كل نجاحاتي

إلى إخوتي وزوجتي وأولادي، إلى من إختاره الله أن يكون لي شريكا في هذا العمل

إلى أساتذتي وأصحابي وجميع معارفي

إلى كل من رباني وساندني وأشركني وعلمني ورافقني لتخطي مصاعب الحياة

جعل الله عملهم في مزان حساناتهم، ووفقهم الله إلى ما يحب ويرضي

راجيا من الله عز وجل أن ينال عملي هذا القبول والتوفيق

سرقين زين العابدين

إهـــــداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة

إلى روح من سعى و شقى لأنعم بالراحة و الهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق

النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة و صبر إلى روح والدي الطاهرة

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي إلى زوجي

الذي كان دائما لي سندا ومعينا في هذه الحياة و إلى كل عائلتي كل باسمه

إلى من اختاره القدر ليكون لي معينا ومشاركا في هذا العمل المتواضع ولعائلته الكريمة.

الى كل من عرفتهم في قسم العلوم التجارية صديقاتي وزميلاتي

إلى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وأسمى وأجلى عبارات في العلم

إلى من صاغوا لي من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لي مسيرة العلم والنجاح إلى أساتذتي الكرام.

أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول و النجاح

عبد الرزاق جميلة

Designed by pngtree

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بن سعادة سرقين زين العابدين المولود(ة) بتاريخ: 1986/04/04 ب: بن سعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 205276738 الصادرة بتاريخ: 2019.10.31 عن: بلدية بن سعادة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم تجارية تخصص: مالية وتجارة دولية خلال السنة الجامعية: 2023/2024

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: فعالية الرقمنة على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة بن سعادة

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2024/05/29

التوقيع و البصمة

.....

تصديق الإمضاء على توقيع السيد: ... بصفته: ... عن رئيس المجلس الشعبي البلدي وبتفويض منه عون الإدارة الإقليمية جمال ارفيس

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم التسيير

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): عبد الرزاق جميلة المولود بتاريخ: 1984/06/17 بـ بوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية أو (ر.س) رقم: 119841022020840000

الصادرة بتاريخ 2022/06/15 عن بلدية بوسعادة

المسجل (ة) بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم ~~التسيير~~ تجارية، تخصص: علوم تجارية تخصص مالية وتجارة دولية

خلال السنة الجامعية: 2024/2023

والمعد(ة) لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: فعالية الرقمنة على الأداء المالي للبنوك التجارية - دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري

.....

.....

أصرح بشرفي أني التزمت معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في انجاز مذكرة الماستر بالعنوان المذكور أعلاه

حرر بتاريخ 2024/05/26

التوقيع والبصمة

للمصادقة

2024 ماي 26

رئيس المجلس الشعبي البلدي
تفويض منه
المفوض
مولود من علية

شكر و تقدير:

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم،

ورفع ذوي العلم درجات،

فإننا نتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان لأستاذي

الدكتور فرحات عباس الذي منحنا من وقته وجهده لتزويدينا بنصائحه وإرشاداته، وأمدنا بكل ما يسعف ويعين من سعة قلب فجزاه الله من العلم وأهل العلم خير الجزاء.

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مشكورين منناقشة هذ الأطروحة.

والشكر الموصول لكل أساتذتنا الذين زرع فينا الأمل في هذه السنة.

وأتوجه بالشكر أيضا للمدير ولإطارات البنك محل الدراسة على تعاونهم لاتمام هذا العمل.

والشكر للأساتذة: د/ فرحات عباس، على مساعدته ووسعة قلبه.

الملخص:

حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المرتبطة بمدى فعالية الرقمنة على الأداء المالي للبنوك التجارية، وذلك من خلال اعتمادها على المنهج الوصفي في الجانب النظري بوصف كل من الرقمنة، الأداء المالي، والعلاقة بينهما، وكذا منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي بهدف تحقيق مستوى الأداء المالي المتعلق بالعائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية، كما أنها شهدت تزايد خلال فترة الدراسة وذلك بالإستعانة بمعلومات وأرقام تم تحويلها إلى جداول ومنحنيات بيانية نلاحظ من خلالها مدى فعالية الرقمنة على الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي.

كما أثبتت هذه الدراسة أن للرقمنة فعالية بالغة الأهمية على الأداء المالي في بنك الجزائر الخارجي، ومن خلال النتائج لاحظنا أن هناك تزايد عدد العملاء في استعمال التكنولوجيا الرقمية.

Summry

This study attempted to answer the problem associated with the extent of the effectiveness of digitization on the financial performance of commercial banks, by relying on the descriptive approach on the theoretical side by describing both digitization, financial performance, and the relationship between them, as well as the case study approach on the applied side in order to achieve the level of financial performance related to On the return on assets and return on equity in commercial banks ،It also witnessed an increase during the study period, with the help of information and numbers that were converted into tables and graphic curves through which we observe the extent of the effectiveness of digitization on the financial performance of the Foreign Bank of Algeria.

This study also indicates that digitization has effectiveness and importance in financial performance at the Foreign Bank of Algeria, and through the results we noticed that there is an increasing number of customers using digital technology.

الفهرس:

مقدمة عامة 11

مقدمة: .....أ

الفصل الأول 8

تمهيد:.....9

المبحث الاول: ماهية الرقمنة.....10

المطلب الاول: نشأة وتطور الرقمنة.....10

المطلب الثاني: أهمية الرقمنة وعناصرها.....13

المطلب الثالث: متطلبات واسباب الرقمنة 16

المطلب الرابع: واقع البيئة الرقمية في الجزائر 22

المبحث الثاني: عموميات حول الاداء المالي.....25

المطلب الاول: مفهوم الاداء المالي وأهميته.....25

المطلب الثاني: مؤشرات ونماذج قياس الاداء المالي للبنوك التجارية 30

المطلب الثالث: أهداف تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية 37

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الاداء المالي 39

المبحث الثالث: علاقة الرقمنة بالأداء المالي.....42

المطلب الاول: أهمية الرقمنة على الأداء المالي 42

المطلب الثاني: العوامل الداعمة لتطور الرقمنة في البنوك 43

المطلب الثالث: التكنولوجيا الرقمية والمالية في البنوك التجارية.....45

خلاصة الفصل 48

الفصل الثاني 49

تمهيد:.....50

المبحث الاول: تقديم بنك الجزائر الخارجي.....50

المطلب الاول: نشأة البنك 50

المطلب الثاني: بنك الجزائر الخارجي وكالة بوسعادة 00086..... 52
المبحث الثاني: تقييم الاداء المالي للبنوك في ظل الرقمنة 56
المطلب الاول: واقع مؤشرات الرقمنة في بنك الجزائر الخارجي (2019-2023) 56
المطلب الثاني: عرض بعض مؤشرات الاداء المالي في البنك الجزائر الخارجي 2019-2023 59
المطلب الثالث : قراءة وتحليل علاقة الرقمنة بالأداء المالي في بنك الجزائر الخارجي 62
خلاصة الفصل..... 64
خاتمة:..... 66
قائمة المراجع:..... 69
قائمة المراجع باللغة العربية 69
قائمة المراجع باللغة الأجنبية..... 73
الملاحـــــق 74

فهرس الاشكال:

الشكل رقم (1): تطور عدد البطاقات البنكية لبنك الجزائر الخارجي خلال سنوات 2019-2023	**57**
الشكل رقم (2): تطور أجهزة الدفع الالكتروني في لبنك الجزائر الخارجي خلال سنوات 2019-2023	**58**
الشكل رقم (3): تطور نسبة العائد على الاصول في بنك الجزائر الخارجي خلال سنوات 2019-2023	**59**
الشكل رقم (4): تطور نسبة العائد على حقوق الملكية في بنك الجزائر الخارجي خلال سنوات 2019-2023	**60**

فهرس الجداول:

جدول رقم (1) تطور عدد البطاقات البنكية لبنك الجزائر الخارجي خلال سنوات 2019-2023	**57**
جدول رقم (2) تطور أجهزة الدفع الالكتروني في لبنك الجزائر الخارجي خلال سنوات 2019-2023	**58**
جدول رقم (03) تطور نسبة العائد على الاصول في بنك الجزائر الخارجي خلال سنوات 2019-2023	**59**
جدول رقم (04) تطور نسبة العائد على حقوق الملكية في بنك الجزائر الخارجي خلال سنوات 2019-2023	**60**
جدول رقم(05) يمثل تطور مؤشرات الرقمنة ومؤشرات تقييم الاداء المالي لبنك الجزائر الخارجي 2019-2023	**61**

فهرس الملاحق:

1. الميزانية المالية لبنك الجزائر لسنة 2019	75-73
2. الميزانية المالية لبنك الجزائر لسنة 2020	78-76
3. الميزانية المالية لبنك الجزائر لسنة 2021	81-79
4. الميزانية المالية لبنك الجزائر لسنة 2022	84-82
5. الميزانية المالية لبنك الجزائر لسنة 2019	56-55

مقدمة

تمهيد:

تعيش البنوك التجارية تحولاً كبيرا نحو الرقمنة واعتماد التكنولوجيا الحديثة، ومن أبرز المزايا التي يتمتع بها هذا التحول هي تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، فالرقمنة لها تأثير كبير على كفاءة العمليات وتوفير التكاليف وتحسين خدمة العملاء، مما ينعكس بشكل إيجابي على الأداء المالي للبنوك.

وتكون دراسة فعالية الرقمنة على الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال تحليل الأثر الذي حققته التكنولوجيا الرقمية على العمليات المالية، مما لها أثر على العوامل المالية الرئيسية مثل الإيرادات والتكاليف والربحية، من خلال تحسين خدمة العملاء للوصول لرضاهم، وبالتالي تحقيق أرباح أفضل.

1- **الإشكالية الرئيسية:**

ويجدر بنا طرح الإشكالية الرئيسة الآتية:

- **ما مدى فعالية الرقمنة على الأداء المالي في البنوك التجارية؟**

2- **الأسئلة الفرعية:**

في ظل الإشكالية الرئيسية تطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما علاقة الرقمنة بالأداء المالي؟
- ✓ ما هو مستوى الرقمنة في البنوك التجارية؟
- ✓ ماهي مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية؟
- ✓ ما مستوى الأداء المالي في البنوك التجارية؟
- ✓ ما تأثير أجهزة الدفع الالكتروني والبطاقات الإلكترونية على الأداء المالي للبنوك التجارية؟

3- **بناء على الأسئلة الفرعية تم تقديم الفرضيات التالية:**

- ✓ للرقمنة دور فعال على الأداء المالي.
- ✓ مستوى الرقمنة في البنوك التجارية في تحسن مستمر عموما.
- ✓ مؤشرات تقييم الأداء المالي هي العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية.
- ✓ مستوى الأداء المالي في البنوك التجارية متوسط.
- ✓ لأجهزة الدفع الالكتروني والبطاقات الإلكترونية تأثير على الأداء المالي في البنوك التجارية.

4- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مفهوم الرقمنة وعلاقتها بالاداء المالي في قطاع البنوك التجارية والوقوف على واقع الرقمنة في البنوك الجزائرية وتأثيرها الإيجابي الذي يمكن أن تحققه في الاداء المالي.

5- دراسات سابقة

سوف يتم تناول دراسات التي ترتبط بموضوع بحثنا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر باللغة العربية واللغة الأجنبية:

أولا: الدراسة باللغة العربية

01.دارسة شديد 2021 والمقدمة بعنوان: تأثير التحويل الرقمي على مستوى أداء الخدمة المقدمة

استهدفت الدارسة إلى التعرف على دور التحول الرقمي بمتطلبات تطبيقه المختلفة (الاستراتيجية، الثقافة ،التنظيمية، القيادة التحويلية، الموارد البشرية) في تحسين الوضع المالي لمؤسسة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباط قوية بين متطلبات تطبيق التحول الرقمي، تحسين مستوى أداء الخدمات المقدمة من قبل وحدات المرور، بالإضافة إلى تقديم تصور مقترح لخطوات المرور التحول الرقمي.

02.دارسة الهاشمي وتوفيق 2020 ومقدمة بعنوان دور التسويق في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة، دارسة ميدانية بالتطبيق على اتصالات.

استهدفت الدارسة ابراز الدور الذي يلعبه التسويق الرقمي وفي تطوير الأداء المالي، ومدى أهمية هذا النوع من التسويق مما يعتبر من أحد الوسائل الحديثة التي باتت ضرورية ومهمة لمواكبة التطور التكنولوجي. مما أصبحت أحد الاعمدة التي تعتمد عليها المؤسسة.

توصلت الدراسة أن التسويق الرقمي أصبح أمر هاما في مؤسسة اتصالات الجزائر، لكونها مؤسسة اقتصادية تعتمد على المعلومات واستخدامه يعطي دفعا قويا لتحسين الوضع المالي المؤسسة.[1]

03.دارسة أبو سمرة 2019 والمقدمة بعنوان نموذج مقترح لتفعيل الشمول المالي من خلال التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر 2020

استهدفت الدارسة للوصول إلى أليات لتعزيز الشمول المالي في مصر لما له من أهمية في توسعة دائرة المستهدفين من الخدمات المالية التي ستسهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد وتحقيق تنمية مستدامة بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد وتحويل الاقتصاد الغير الرسمي إلى اقتصاد رسمي.

---

[1] https://masf.journals.ekb.eg/article_242001.html vue 28/0/20245 المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد 13، العدد 03، مارس 2022، ص62

أظهرت نتائج إلى عدة اليات مقترحة وأهمها تحويل المعاملات النقدية من خلال الحسابات الرسمية وميكنة جميع الخدمات المالية وغير المالية وزيادة استخدام الخدمات المالية الالكترونية. وايجاد حلول جديدة وغير تقليدية لمساعدة البنك المركزي المصري وفي تعزيز مستويات الشمول المالي من خلال إعداد جدول زمني من خلال خمس سنوات لتحويل الأنشطة النقدية إلى غير نقدية بالتنسيق مع خطة مصر 2020 والرابط الإلكتروني بين البنوك والجهات الرسمية والزام الأفراد والشركات بضوابط جادة تساعد في تفعيل ا لشمول المالي.[2]

04. دارسة يونس 2019 والمقدمة بعنوان أهمية التحول الرقمي في القطاع المصرفي دارسة ميدانية بالتطبيق على مصرف الراجحي

استهدفت الدارسة في مفهوم وفوائد التحول الرقمي ومعرفة التحديات التي تواجه ومعرفة أهمية البنوك السعودية، واستعمال الباحث في دراسته الميدانية على بنك الراجحي السعودي لمعرفة أهمية التحويل الرقمي، وأثره على تحسين نوعية الخدمات البنكية وتحقيق الريادة الرقمية للبنوك السعودية.

توصلت الدراسة وضوح وشرح أهمية التحول الرقمي في مختلف القطاعات خاصة القطاع المصرفي السعودي، مع وجود علاقة بين أهمية التحول الرقمي وتطوير جودة الخدمات البنكية الرقمية وزيادة درجة رضا العم مما ينعكس على زيادة إقبالهم على خدمات الموقع الإلكتروني.

ثانيا: الدراسة باللغة الأجنبية

01. دارسة (Fernando et al, 2019) والمقدمة بعنوان التحول الرقمي في البرازيل

استهدفت الدارسة إلى تحليل التحول الرقمي للخدمات العامة في الحكومة الفيدرالية البرازيلية، واعتمدت في دارستها دراسة ميدانية التي اشتملت 85 منظمة اتحادية، ويتم فحص 1740 خدمة عامة وفقا لعوامل مختلفة بسبب التحول للخدمات العامة حيث يتم بها مناقشات حول الدراسة الانتقال الخدمات العامة الحكومية إلى التقنيات الرقمية.

توصلت الدراسة حيث أن استخدام التكنولوجيا حديثا يحفز التغييرات في هيكل الخدمات التي تقدمها الحكومة بحيث يمكن أن يؤدي إلى عمليات غير متكافئة وغير منسقة وغير كاملة ويجب على اشتراك المواطنين أو استبعادهم.[3]

[2] ينظر، مرجع سبق ذكره ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، ص61.

[3] ينظر، مرجع سبق ذكره ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، ص63.

02.دارسة (Liang et al 2018) والمقدمة بعنوان التحول الرقمي من قبل رواد الأعمال الصغيرة والمتوسطة

استهدفت الدراسة استعرض لعشر دراسات لحالات تحول رقمي لمنظمات تقليدية وطورت إطار عمل مفاهيمي لدعم الباحثين والممارسين وتحليل المنهج ا لذي اتبعته هذه المنظمات لتتقيد لتقنيات الرقمية.

توصلت الدراسة إلى كيفية قيام رواد الأعمال في الشركات الصغيرة والمتوسطة ذوي القدرات غير الكافية والموارد المحدودة بتحقيق التحول الرقمي في شركاتهم.

03.دارسة (L John et al, 2018) والمقدمة بعنوان نحو التحول الرقمي (الدروس المستفادة من المنظمات التقليدية)

استهدفت الدارسة استع ارض لعشر دراسات لحالات تحول الرقمي لمنظمات تقليدية، كما قامت بتحسين إطار عمل مفاهيمي لدعم الباحثين وممارسين وتحليل المنهج دراسة الذي اتبعته هذه المنظمات لتنفيذ التقنيات الرقمية.

توصلت الدراسة إلى إطار عمل مفاهيمي يسعى إلى دعم الإدارة في فهم الإجراءات المطلوبة لتنفيذ التحول الرقمي، وأن المحاور الرئيسية هي المنظور الاستراتيجي للعملاء.

04.دارسة (Anna,2017) والمقدمة بعنوان التحول الرقمي في البنوك ودور التكنولوجيا المالية

استهدفت الدارسة لدراسة أحد التغييرات الرئيسية في الصناعة التحول الرقمي الذي يشهد نحو لا عميقا في النظام المصرفي، كما أن التحول الرقمي يوفر للبنوك لوضع العميل في قلب عملية التطوير.

تواصلت الدراسة أن الاستمرار في منافسة في المستقبل سيعتمد إلى حد كبير على القرارت التي تتخذها البنوك اليوم. من خلال اعتماد نماذج أعمال تعتمد على الاختراع والابتكار في مجال الخدمات البنكية لأفراد واستخدام التكنولوجيا الرقمية والمنافسين غير التقليدين.[4]

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنه من خلال مراجعة الدراسات السابقة كان من الواضح أن بعض الدراسات قد تناولت مواضيع حول التحول الرقمي والمنشأة الحكومية أو الشركات، كما اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في اختيار منهج التحليلي الوصفي، وطريقة جمع وتحليل المعطيات، والدراسات السابقة استفادت الباحث في الجوانب التالية:

- بناء فكرة هذه الدراسة.
- بناء الإطار النظري الدراسة

[4] ينظر، مرجع سبق ذكره، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، ص62.

- تطوير أداة الدراسة الحالية الاستبانة.
- اختيار عينة الدراسة وتحديدها.
- اختيار منهجية الدراسة والأدوات التي تناسب الدراسة الحالية.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من خلال بيان دور التحول الرقمي في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية ، والتي لم يتم التعامل معها في أي من الدراسات السابقة، وهذا يعزز أهمية الدراسة الحالية، كونها واحدة من الدراسات الأولى في المجال التطبيقي وفقا لمعرفة الباحث.

6- أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية علمية وعملية حيث تعتبر من المواضيع الحديثة العلمية التي تتطلب دراسات متعمقة، بالإضافة إلى أنها تشكل إضافة جيدة لمجال البحث العلمي، أما الأهمية العملية فتتمثل كون الدراسة تعطي صورة واضحة عن واقع الرقمنة وتأثيرها بالأداء المالي، بالإضافة إلى أن الأداء المالي هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة، أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف.

7- أسباب اختيار الموضوع:

ان الاهتمام بدور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة باعتباره موضوع عصر السرعة والمعلوماتية الذي يهتم به الفرد والمجتمع للتعرف على التكنولوجيا الحديثة في مختلف المجالات، وبالتالي تقييم نتائجه على ارض الواقع وموضوع الرقمنة كقيمة علمية على المستوى الاكاديمي، وتطوره المستمر يتطلب من الباحث التوسع والبحث المستمر للتطلع على مستجدات التقدم العلمي والتكنولوجي، اضافة الى حداثة الموضوع في الوقت الراهن الذي يصبو الى تحسين الخدمات وتطويرها.

8- منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وذلك في وصف متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف البيانات الإحصائية وكذلك النتائج المتوصل إليها والتعليق عليها.

9- صعوبات الدراسة:

تتمثل في ضيق الوقت بالنسبة لنا كموظفين وقلة المراجع بالنسبة للرقمنة الذي يعد جديدا في وقتنا الحالي وصعوبة التعامل والحصول على البيانات خاصة بالدراسة على مستوى البنوك.

10-حدود الدراسة:

تحددت الدراسة على فعالية الرقمنة على الأداء المالي للبنوك التجارية خلال سنة 2019 إلى 2023 وحدود الدراسة كانت على مستوى بنك الجزائر الخارجي وكالة بوسعادة 00086.

11-هيكل الدراسة:

- **الفصل الأول:** قسم هذا الفصل لثلاثة مباحث، المبحث الأول نشأة وتطور الرقمنة، المبحث الثاني عموميات حول الاداء المالي، المبحث الثالث علاقة الرقمنة بالاداء المالي
- **الفصل الثاني:** قسم هذا الفصل لمبحثين، المبحث الأول تقديم عام لبنك الجزائر الخارجي، أما المبحث الثاني تقييم الأداء المالي للبنوك في ظل الرقمنة.

الفصل الأول

ماهية الرقمنة وعلاقتها بالأداء المالي

تمهيد:

يعد التطور السريع الذي شهده العالم سواء من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، والعلاقات بين الافراد وكذلك بين مختلف الفاعلين، هيئات منظمات ...الخ، حيث كان لهذا التطور الاثر البالغ في ظهور تغييرات جذرية في الادوات والاساليب لاسيما الوسائل التكنولوجية ووسائل الاعلام والاتصال فمع منتصف القرن العشرين بدأ يظهر ما يسمى بالرقمنة أو التحول من المعاملات الكلاسيكية التقليدية الى الرقمي، ففي بادئ الامر كانت محصورة على قطاعات معينة على سبيل المثال لا الحصر القطاع العسكري لتبدأ بعدها في الانتشار على جميع المجالات دون استثناء، ومع ظهور شبكة الانترنيت والبيانات الضخمة لم تصبح الرقمنة درب من دروب الحياة بل حتمية لا مفر منها، فمن النادر جدا ان نجد منظمة او فرد لا يتعامل بالرقمنة خصوصا المؤسسات المالية.

في هذا الصدد سنتطرق في هذا الفصل الى مايلي:

- **المبحث الأول:** ماهية الرقمنة.
- **المبحث الثاني:** عموميات حول الأداء المالي.
- **المبحث الثالث:** علاقة الرقمنة بالأداء المالي.

المبحث الاول: ماهية الرقمنة

يعتبر مصطلح الرقمنة جديدا نسبيا على مجتمعنا العربي، ظهر لمواكبة التكنولوجيا الرقمية، حيث تختلف وتتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح الرقمنة تبعا للسياق الذي يستخدم فيه وسيتم فيما يلي التعرض لنشأة ومفهوم هذا المصطلح بشكل مفصل.

المطلب الاول: نشأة وتطور الرقمنة

سوف يتم تناول نشأة الرقمنة والمراحل التي مرة عبر السنين إلى أن أضحت بمفهومها الحالي.

أولاً: نشأة وتطور الرقمنة

يرجع مفهوم الرقمنة إلى تطوارت تاريخية عديدة في مرافق ومؤسسات المعلومات الاقتصادية، ظهرت في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والسويد، مند الخمسينات حسب هرتر "HURTER " من خلال النتائج المحققة نتيجة الاختفاء للسجلات البطاقية الورقية لتحل محلها السجلات الالكترونية. كما مرت الرقمنة بعدة مراحل مند الخمسينات إلى يومنا هذا، بحيث يقوم فيما يلي بتقسيم المراحل إلى أربعة مراحل زمنية كالآتي[1]:

رقم الجدول وعنوانه؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

المراحل	النشأة والتطور
المرحلة الأولى (1947-1969)	ظهرت الرقمنة في بداية 1947، وكان ذلك نتيجة اختراع جون باردين ووالثر، لأول عامل ترانزستور كمبيوتر لتكرار الحسابات الرياضية التي تم إجراؤها يدويا مسبقا وتحويلها رقميا، وبحلول سنة 1969 ازدت رقائق.

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/تحول_رقمي

المرحلة الثانية (1969-1989)	يعرف الجمهور لأول مرة بالمفاهيم التي أدت إلى الانترنت عندما تم ارسال رسالة عبر ARPANET في سنة 1969 باستخدام مجموعة متنوعة من البروتكولات. أدى ARPANET على وجه الخصوص إلى تطوير بروتوكلات للعمل عبر الانترنت، حيث يمكن ربط العديد من الشبكات المنفصلة معا في شبكة من الشبكات وفي سبعينات القرن الماضي، تم تقديم الكمبيوتر المنزلي، حواسيب مشاركة الوقت، وحدة تحكم ألعاب فيديو تعمل بقطع النقود النقدية المعدنية، أصبح التحول من حفظ السجلات الورقية إلى الرقمية، وأيضا جعل كل مصادر قابلة للبحث فيها عبر شبكة الانترنت وكان ذلك نتيجة اجتماع بروكسل لدعم التنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل بين المؤسسة القومية للعلوم والوكالة الفضائية للنازا NAZA التابعة لوازرة الدفاع.
المرحلة الثالثة (1989-2004)	يعرف الجمهور لأول مرة بالمفاهيم التي أدت إلى الانترنت عندما تم ارسال رسالة عبر ARPANET في سنة 1969 باستخدام مجموعة متنوعة من البروتكولات. أدى ARPANET على وجه الخصوص إلى تطوير بروتوكلات للعمل عبر الانترنت، حيث يمكن ربط العديد من الشبكات المنفصلة معا في شبكة من الشبكات وفي سبعينات القرن الماضي، تم تقديم الكمبيوتر المنزلي، حواسيب مشاركة الوقت، وحدة تحكم ألعاب فيديو تعمل بقطع النقود النقدية المعدنية، أصبح التحول من حفظ السجلات الورقية إلى الرقمية، وأيضا جعل كل مصادر قابلة للبحث فيها عبر شبكة الانترنت وكان ذلك نتيجة اجتماع بروكسل لدعم التنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي الذي تبنته الولايات المتحدة الإمريكية بتمويل بين المؤسسة القومية للعلوم والوكالة الفضائية للنازا NAZA التابعة لوازرة الدفاع.
المرحلة الرابعة من 2015 إلى يومنا هذا	أصبحت الرقمنة جزءا مهما للاندماج في نماذج أعمال الشركات وصرح Bearning Point أنه معظم الشركات والمؤسسات ضرورة جعل الرقمنة جزءا من عروضها وعملياتها الداخلية وضمن تلك الشركات المؤسسات البنكية، فلقد تأثرت العديد من نشاطات بالرقمنة البنكية التي تواجه واقعا جديدًا بتقنيات جديدة وتغير سلوك العملاء. على الرغم من أن الرقمنة قد غيرت بسرعة بالنشاطات البنكية والبيئة التي يعملون فيها، ألا أن المؤسسات البنكية لاتزال تكافح من أجل التكيف مع

	طلب الرقمي، حيثما استكشاف احتياجات العملاء وتوقعهم لخدمات ذات قيمة مضافة ومصممة خصيصًا وشخصية تدعم أهدافهم المالية. لم تبدأ كفاءة عمليات الإنتاج في البنوك من خلال العمل التلقائي ورقمنتها إلا بحلول عام 2005، حيث أدى إدخال الإنترنت في البنوك إلى التطور اللاحق للتطبيقات المصرفية في الهواتف الذكية، مما نتج عنه التطور الرقمي وتطور الاقتصاد بأكمله إلى أن أصبح العملاء جزءًا مهما في عملية الرقمنة للبنوك، أما فيما يتعلق بالجزائر فقد أولت اهتماما كبيرا لرقمنة مؤسساتها الاقتصادية والعمومية ولا سيما البنكية منها وذلك عن طريق سن مختلف التشريعات والقوانين التي تخول ممارسة هذا وذلك ابتداء من سنة 2005.

المصدر؟؟؟؟؟؟؟؟

ثانيا: مفهوم الرقمنة

تتأثر المكتبات الجامعية بتكنولوجيا الحديثة على معظم الوظائف والخدمات المكتبية حيث أصبحت وسيلة عمل أساسية أقدمت على تحويل الوظائف الفنية والإدارية والتي تعتمد في ذلك على رقمنة الوثائق وبالأخص رقمنة المذكرات الجامعية وكذا البرمجيات الوثائقية التي تساعدها على تسيير وتنظيم وحداتها والتنسيق بها.

فتعرف الرقمنة بأنها عملية استنساخ راقية تكمن في تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعائها إلى سلسلة رقمية Chaine Numérique يواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات، من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقم.[1]

كذلك نجد مصطلح الرقمنة "هي التحويل الإداري (للوثيقة الورقية) التناظرية إلى وثيقة رقمية ثنائية لا تقرأ بالحاسوب "وعمليات الرقمنة تنتج لدينا في النهاية كحتمية مجموعة من الوثائق الرقمية التي تكون كياناتها ما يسمى بالمكتبة الرقمية".[2]

[1] فزريط داود، رستم دادي، نونو، مشاريع الرقمنة ودورها في تثمين واتاحة المخطوطات: جمعية الشيخ إسحاق إبراهيم، أطفيش لخدمة التراث بولاية غرداية، نموذجا. مذكرة ماستر: تخصص التقنيات الأرشيفية: جامعة قسنطينة، 2015-2016،،ص22

[2] حشمت قاسم سمية، سيد محمد، مقومات الرقمنة في الدوريات الالكترونية في العلوم والتقنية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع،2017، ص19.

كما يمكننا القول أن الرقمنة" من أهم انجازات التكنولوجيا الرقمية للمعلومات وتعني اسقاط الحواجز الفاصلة بين أنساق الرموز المختلفة من النصوص وأصوات وأنغام وصور ثابتة ومتحركة، وتحويل هذه إلى سلاسل رقمية قوامها الصفر والواحد، تتلاءم مع نظام الاعداد الثنائي أساس عمل الكمبيوتر".[1]

وهناك من يعرفها الرقمنة: هي العملية التي يتم تحويل المواد والوثائق على اختلافها من ملفات رقمية يمكن التعامل معها من خلال تكنولوجيا الحاسبات باستخدام أجهزة مختلفة منها الماسحات.[2]

ويعرفها **ابن منظور**: بأنها تمثل الفرق بين المئات bit، وهي كل ما ليس له لون أو حجم أو وزن ويستطيع السفر في سرعة الضوء، ويعد أصغر عنصر في الحمض النووي للمعلومات، ويعبر عنه بسلاسل من الصفر و الواحد، والذرات Atoms، التي تشكل المادة الصلبة مثل الورق والحبر اللذان يوضعان معا، فعطاء المعنى والقيمة لهذه المادة.[3]

كذلك من يعرفها بأنها العملية التي يتم بمقتضاها تحويل البيانات إلى شكل رقمي لمعالجتها بواسطة الحاسوب ،ويستخدم مصطلح الرقمنة في نظم المعلومات للإشارة إلى تحويل النص المطبوع والصور إلى إشارات ثنائية، باستعمال المسح الضوئي حتى يمكن عرضها على شاشة الحاسوب.[4]

المطلب الثاني: أهمية الرقمنة وعناصرها.

تناولنا في هذا المطلب اهمية الرقمنة التي أصبحت لها مكانة هامة في المؤسسات وأهم العناصر التي تتم من خلالها تحقيق الرقمنة.

اولا: أهمية الرقمنة

تعتبر الرقمنة لها قيمة متزايدة لمؤسسات المعلومات على اختلاف أنواعها، كما أنها تتمتع بأهمية كبيرة بين أماكن المكتبيين واختصاصي المعلومات حيث يجب تشييد مكتبة رقمية أن تكون محتوياتها من مصادر المعلومات متاحة وسهلة في شكل إلكتروني وهناك العديد من المبادرات التي تدور حول مفهوم الطريق السريع

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات، عصر العولمة : مصطلحات سياسة واقتصادية واجتماعية ونفسية، وإعلامية، القاهرة ،دار الثقافة للنشر، ص102 .

[2] مسفرة بنت دخيل الله، مشاريع وتجارب التحول الرقمي في المؤسسات المعلومات، مجلة Rist، مج19،ع1، 2010، ص21.

[3] ابن منظور، لسان العرب، المجلد 14، بيروت، دار الصادر، ص26

[4] فراج عبد الرحمان، مفاهيم أساسية في المكتبات الرقمية، مجلة معلوماتية، ع10، 2005، ص 37 .

للمعلومات والتي أعطت الدفاع نحو تحويل الكثير من مصادر المعلومات من الشكل التقليدي إلى مجموعات متاحة على وسائط رقمية حديثة.

كما تتميز المجموعات الرقمية ببساطة الوصول إليها من جهة المستفيدين، وامكانية مشاركتها بين مجموعة المستفيدين نفس الوقت، وبالتالي يمكن أن تستوعب الزيادة المتنامية في إعداد المستفيدين، وذلك بالمقارنة مع المجموعات التقليدية، ويتم ذلك من خلال نشر واتاحة مجموعات النصوص على الخط المباشر عبر الشبكة العالمية أو الشبكة الداخلية للمكتبة أو مؤسسات المعلومات.

من أهمية عملية الرقمنة، نرى من المناسب الإشارة إلى أن رقمنة مصدر معلومات متاح على وسيط تخزين تقليدي، تزيد من إمكانية الاستفادة منه، من خلال تيسير عمليات الوصول والاطلاع عليه حيث أصبح من الممكن إجراء البحث أو الاستعلام داخل النصوص الكاملة لمصادر المعلومات، والاستعانة بمجموعة من الروابط" HYPERTEXT" والتي تحيل القارئ والمطالع مباشرة إلى النصوص التي ينبغي الاطلاع عليها، إلى جانب إحالته إلى المصادر الخارجية المرتبطة بموضوع بحثه وجدير بذكر أن الرقمنة لا تستهدف فقط استبدال مقتنيات وخدمات المكتبات التقليدية بمجموعات وخدمات الكترونية فالهدف ا لرئيسي لها يكمن في تحسين وتنمية الاستفادة من مقتنيات المكتبات جنبا إلى جنب مع تطوير الخدمات المقدمة إضافة إلى الحفاظ على الأوعية التقليدية من التلف والضياع وخاصة النادرة منها. [1]

ثانيا: عناصر الرقمنة

نلخص من بين أهم مكونات عناصر الرقمنة كالاتي:

01. **الترميز الرقمي:** يعتبر القاعدة الثنائية في مجال الرياضيات حيث يعمل على مسك المعلومة بأشكالها المختلفة (النصوص– الصورة– الصوت) ووضعها على الخط ليتقبلها جهاز الكمبيوتر أثناء عملية معالجتها في شكل نماذج خاضعة لإرادة الشخص المستخدم، من ثم اخراجها على شكل معاني جديدة مختلفة عما كانت عليه ،وقد تعددت هذه الخدمة التقنية ليتم ارسال المعلومة رقميا واخضاعها للمعالجة الالية أيضا.[2]

02. **أنظمة التراسل الرقمي:** ونعني به انظمة الت ارسل (الليزر، وصناعة وصناعة الألياف البصرية والمضخات البصرية) التي تساعد على استعمال أنظمة تراسل بصرية جديدة حيث تم استخدامها في شبكات

[1] صالح بعير، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم والاتصال تخصص: صحافة مكتوبة، أثر التوجه نحو الرقمنة وفعاليته على الاتصال داخل المؤسسة دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعة المسيلة، ص 41–43–42.

[2] عبير الرحباني، الاعلام الرقمي (الالكتروني)، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، ص52.

النفاد لما تمتاز به هذه الأنظمة من درجة عالية من الذكاء تمكن المشغل أو المستخدم لها مثل التحكم بها وصيتها استغلالها بالشكل الأمثل، اضافة لما تمتاز به من مستوى تأمين رفيع.

03. **آلات التصوير الرقمية:** يتعلق الأمر بآلات تصوير رقمية منتظمة، نظام رقمنة داخلي وأغلبيتها متشابهة من الناحية البصرية على غرار نظيرتها الكلاسيكية وحاليا تتكون الصور من عدد من البيكسلات يصل إلى ثلاثة ملايين بيكسل وهذا ما يسمح بالوصول إلى نوعية مذهلة من الصور والوثائق.

وهناك نوع آخر يسمى كاميرا كلاسيكية موصلة ببطاقة امتلاك والتي تعمل بالنظام التناظري موصولة ببطاقة امتلاك موجودة على الحاسوب وقد كانت هذه الطريقة أكثر استعمالا قبل ظهور آلات التصوير الرقمية وانخفاض أسعارها.[1]

04. **أوعية التخزين:** إن من بين أساسيات التكنولوجيا الرقمنة اختيار أوعية تخزين ذات جودة واسعة وعالية وتتعامل مع الإعلام الآلي، ومن الأجهزة الأقراص الضوئية، الأوعية المغناطسية المتصلة بالإعلام الآلي، وعموما فتبنى قرار الاعتماد على متعامل خارجي لابد أن يرتكز على اتفاق مسبق معها بخصوص الالتزام بالمعايير والأشكال والمواصفات المتفق عليها في عمليات الرقمنة، والإخلال بهذه المواصفات يلزم المتعامل بالتصحيح من تكاليف إضافية.

05. **البرمجيات:** لا يمكننا استخدام الحاسب الآلي في عماية الرقمنة بدون برامج سواء كانت برامج تشغيل أو برامج التطبيقات التي تستخدم للقيام بمهام الرقمنة وتتمثل أهم هذه البرامج في (برامج التقاط الصور، برمجيات تحرير الصور، برمجيات التعرف البصري على الأحرف).[2]

ويجب على المؤسسة التي تتبنى مشروع الرقمنة الأخذ في عين الاعتبار حقوق الملكية الفكرية أي وضع الترتيبات اللازمة لحفظ حقوق مالكي الوثائق الحقيقيين في الاستخدام الآلي بالمشروع والنشر على شبكات داخلية أو النشر على شبكة الأنترنيت وذلك حتى لا تتعرض حقوق الملكية الفكرية إلى الضياع في ظل الاستنساخ غير المشروع لأهمية المعلومات.

[1] خثير، فوزية فاطمة، رقمنة الأرشيف في الجزائر: الإشكالية والتنقيد دراسة حالة المديرية العامة للأرشيف الوطني بولاية الجزائر ووهران، جامعة وهران، 2007، ص140.

[2] محمود، عباس طارق، مجتمع المعلومات الرقمي القاهرة مركز الأصيل للنشر والتوزيع ، 2004، ص190.

المطلب الثالث: متطلبات واسباب الرقمنة

للوصول متطلبات وأسباب الرقمنة لابد من دراسة متطلبات وأسباب التحول الرقمي، وفي هذا المطلب نبين أكثر المتطلبات الشائعة للقيام بالتحول الرقمي، وكذلك أسباب إلزامية التوجه نحو التحول الرقمي.

اولا: متطلبات التحول الرقمي في المصارف

وتزداد أهمية متطلبات التحول الرقمي في المصارف في الوقت الحالي، حيث أن تزايد استخدام التقنيات الرقمية والاتجاه نحو العمل الرقمي والتجارة الرقمية، نتج عنه توفير الخدمات المالية الرقمية للأفراد والمنظمات، فالأعمال الرقمية تحتاج إلى خدمات مالية، مثل الدفع الإلكتروني، التمويل، التحويلات المصرفية، وغيرها من الخدمات المالية الأخرى، والمصارف هي من توفر هذه الخدمات بحيث تعمل على توفير وسائل دفع آمنة وموثوقة للأعمال الرقمية، وكذلك توفير خدمات التمويل والاستثمار والتحويلات المصرفية للأفراد والمنظمات.

إن عملية التحول داخل القطاع المصرفي ليست بالعملية السهلة فهي تتطلب جملة من الأنظمة والعمليات التي توفرها، وعليه تتمثل أهم متطلبات التحول الرقمي في:

01. **الحكومة الرقمية:** تعمل الحكومة الرقمية على إنجاز المعاملات الرسمية بين الوحدات الحكومية أو بين هذه الوحدات والمتعاملين معها بطريقة معلوماتية حديثة تعتمد على استخدام الحاسب الآلي ،في الإجراء الرسمي وفق ضمانات أمنية محددة لحماية معلومات كل من المستفيد ووحدة تقديم الخدمة، وهذ العملية توفر الوقت والجهد وتتأمن السرعة في أداء الأنشطة والخدمات الحكومية. وقد يشار إلى الحكومة الرقمية بأنها تطبيق التقنيات الرقمية في القطاعات والأنشطة الحكومية وغير الحكومية والتجارية، حيث يتم التفاعل والاتصال بين مختلف هذه الأطراف من خلال المواقع والبريد الإلكتروني والشبكات الداخلية الخاصة.[1]

تعمل الحكومة الرقمية على[2]:

- تطوير البرنامج الاقتصادي عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاعين الحكومي والخاص، مما يرفع العائد الربحي للحكومة الرقمية.
- ظهور فرص عمل جديدة في مجالات جديدة منها صيانة أمن المعلومات وصيانة الأجهزة.

[1] مروان عبد الرسول حمودي، دراسة وتقييم الحكومة الرقمية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية – دراسة تطبيقية. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد 2، 2020، ص405.

[2] مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (خاص بمؤتمر الكلية.)، 2013.

- تنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي، كما اصبحت الخدمات هي من تصل للمتعامل وليس المتعامل من يذهب للحصول على الخدمة.
- التقليل من الأعمال الروتينية في الحكومة التقليدية والتقليل على البيروقراطية.
- الشفافية في التعامل من خلال الحكومة الرقمية، والقضاء على كل أنواع الوساطة والمحسوبية.
- التقليل من الجهد، المال، والوقت على جميع المتعاملين بالحكومة الرقمية.
- اختصار الهرم الإداري التسلسلي من خلال انتقال المعلومات بيسر وسرعة تنفيذ الإجراءات الإدارية واختصارها.
- تفعيل مختلف الأنشطة الاجتماعية باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة.
- سرعة وسلاسة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الرقمية.

بما أن الحكومة الرقمية تستخدم التقنيات الحديثة لتحسين خدماتها وتحقيق الشفافية في معاملاتها، فإنها تتطلع إلى العمل مع المصارف لتطوير خدماتها المالية الرقمية وتحسين عملياتها المالية. فيمكن للحكومة الرقمية العمل مع المصارف لتحسين الإجراءات المالية الحكومية، مثل تحويل الرواتب والمعاشات عبر الإنترنت وتسهيل الدفع الإلكتروني للراتب والرسوم الحكومية، كما يمكن التحقق من هوية المستفيدين وتتبع العمليات المالية والتحقق من صحة العمليات المالية وتوثيقها، كما يمكن للحكومة الرقمية العمل مع المصارف لتطوير خدمات المصرفية الرقمية للمواطنين، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والتطبيقات المصرفية الذكية والمحافظ الرقمية.

02. **الأعمال الرقمية:** تعمل الأعمال الرقمية على الربط بين إدارة أعمال المنظمات التجارية والإدارية من خلال إعتمادها على الشبكات لتوجيه وتنسيق الأعمال داخل المنظمة، وعلى شبكة الإكسترانت في مجالات رئيسية محددة كإدارة سلسلة التوريد، خلق نوع من التنسيق بين المنظمة والأنشطة مع البيئة الخارجية كالعلاقة مع الموردين، والعلاقة مع الأسواق والعملاء، بالإضافة للعلاقة مع المنافسين[1].

وتشمل الأعمال الرقمية كل من:

- **التجارة الرقمية:** وهي استخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصال والشبكات التجارية العالمية، في تنفيذ العمليات التجارية وعقد الصفقات.

[1] عاذ يوسف الذنيبات، مدى تبني المستشفيات السعودية لتقنيات الأعمال الإلكترونية الفاعلة:
دراسة تطبيقية على المستشفيات العاملة في منطقة مكة المكرمة، المجلة الاردنية في ريادة الاعمال 2014، ص535.

• **الخدمات المالية الرقمية:** هي خدمات مالية تقدم عبر الشبكة أو الهواتف الذكية أو أي منصة رقمية أخرى. وتشمل هذ الخدمات العديد من المنتجات والخدمات المالية مثل التحويلات البنكية، الدفع الإلكتروني، الاستثمار، إدارة الأموال ،التأمين ،القروض، وغيرها من الخدمات، تعتمد الخدمات المالية الرقمية على التكنولوجيا وتقنيات التحول الرقمي كالحوسبة السحابية لتوفير هذ الخدمات بشكل سريع.

03. **الابتكار الرقمي:** هو قدرة المنظمة على خلق القيمة من خلال ادخال التكنولوجيا الرقمية في افاد الأفكار الجديدة أو دمجها مع أفكار أخرى أو تطويرها، فالابتكار الرقمي يشتمل على المستخدمين لأن استخدام الابتكار الرقمي "يتعلق بالاختيار الفعال من موارد العرض وتكوينها مع الموارد الأخرى، أو حتى إعادة التفكير في استخداماتها، والتي بدورها تولد المزيد من الابتكار الرقمي"[1].

فالابتكار الرقمي يستخدم التكنولوجيا الحديثة والتقنيات الرقمية لتطوير حلول جديدة ومبتكرة للمشاكل والتحديات المختلفة في الحياة اليومية والأعمال التجارية، ويمكن أن يتضمن الابتكار الرقمي استخدام الذكاء الاصطناعي، تعلم الآلة، الروبوتات، تقنيات الحوسبة السحابية، الإنترنت والشبكات. ويستخدم الابتكار الرقمي في مجال الصناعة المصرفية حيث يساعد الابتكار الرقمي في تحسين تجربة العملاء من خلال تقديم خدمات مصرفية أكثر مرونة وسرعة، كخدمات الحوالات المصرفية الرقمية، التطبيقات المصرفية على الهواتف الذكية، والتحويلات الدولية.

كما يساعد الابتكار في تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات العملاء بشكل أفضل وبتكاليف أقل، بالإضافة لتعزيز الأمان والحماية لعملاء المصارف من خلال تطوير أنظمة أمنية للتحقق من هوية العملاء)[2].

04. **البنية التحتية:** وهي عبارة عن مجموعة المكونات المادية للأنظمة المترابطة، والتي تعمل على توفير كل من السلع والخدمات الضرورية اللازمة لتمكين أو استدامة أو تحسين ظرف ما، كما تعمل على تيسير توزيع المنتجات والخدمات في الأسواق[3].

ولضمان تقديم مستوى خدمات مناسب لأفراد المصرف وعملائه فإنه يستلزم وجود فرق مهنية مسؤولة عن إدارة المنظومة التقنية والبنية التحتية للشبكة[1] الخاصة بالمصارف لابد أن تكون متصلة ومرتبطة بالبنية

---

[1] Holmström, J. (2018, 06). Recombination in digital innovation: Challenges، opportunities, and the importance of a theoretical framework. Information and Organization, 28(02), pp. 107-110

[2] Hund, Axel; Wagner, Heinz-Theo; Beimborn, Daniel; Weitzel, Tim. (2021, 12 19). Digital innovation: Review and novel perspective. Journal of Strategic Information Systems, 30(04), pp. 01-39.

[3] عبد الفتاح أحمد نصر الله، و زكي عبد المعطي أبو ز يادة، دور البنية التحتية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين، المؤتمر الثاني المحكم لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية ،غزة، فلسطين،ص25.

الاتصالية والتقنية للبلد، ذلك أن الصيرفة الرقمية تتوسع في بيئة أساسها الأعمال الرقمية، والمتطلب الرئيسي لأمان أعمال رقمية ناجحة وضمان دخول آمن وسلس لعصر المعلومات، حيث تتمثل في خدمات الأنترنت، الأجهزة، البرمجيات، والكفاءات البشرية.[2]

05. **الموارد البشرية:** هو أساس لنجاح أي منظمة بصفة عامة والأنظمة والبرامج بصفة خاصة، وهو مطلب لتطبيق التحول الرقمي وذلك من خلال توفير (كوادر) عناصر بشرية ذات كفاءة ومؤهلة ومدربة على استخدام التكنولوجيا الرقمية في تسيير وتنفيذ الخدمات، كما أن التغيير نحو التحول الرقمي يتطلب وجود كفاءات ذات خبرة علمية وذات قناعة تامة بضرورة تنفيذ التحول في المصارف.

حيث تعتمد المصارف على موظفيها الذين هم مصدر نجاحها فتعمل على استقطاب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين لتوفير خدمة عملاء ممتازة وإدارة فعالة للمصرف، ولابد أن تتأمن إدارة المصارف تقييم وتحسين أداء الموظفين بشكل مستمر، بالإضافة لتوفير بيئة عمل مشجعة ومرنة، كما لابد من توفير التدريب امنناسب للموظفين لتطوير مهاراتهم باستمرار.

06. **التقييم المستمر:** تتطلب الاستمرارية في أداء الصيرفة الرقمية التقييم الموضوعي والمستمر لفاعلية أداء أدواتها الرقمية، للحفاظ على تحديث الخدمات المصرفية والتأكد من أن المصرف يستخدم التقنيات الأكثر كفاءة، وهذا بالاستعانة بالجهات المختصة، للوقوف على الصعوبات التي قد تواجهها ومعرفة سلامة أداءها، واتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة للحد منها.

ثانيا: أسباب التحول الرقمي في المصارف

ظهرت بعض الاعتبارات التي يمكن أن تمثل أسباب نحو هذا التوجه، ومن أهم أسباب التسارع نحو التحول الرقمي نجد:

01. **تطورات الأنترنت المتلاحقة وتفاعلاتها التكنولوجية:** يمكن القول أننا في منتصف تحولات جذرية يطلق عليها بعض الكتاب ثورة في مجال شبكات المعلومات المحوسبة والاتصالات محورها الأنترنت، فالتفاعلات والتداخلات التكنولوجية أو الرقمية في العقد الماضي أصبح حقيقة واضحة فهنالك أربع صناعات واسعة تسير

[1] سعاد فهد الحوال، إدارة التحول الرقمى لتحقيق رؤية مصر2030، مجالات منهجية التحول الرقمى المرتبطة بمؤتمر السنوي لبحوث الأزمات، جامعة عين شمس، ط24 2019/12/07، القاهرة، مصر، 2019،ص04.

[2] سعاد فهد الحوال، نفس المرجع، ص05.

نحو بناء منصات وقواعد مشتركة هي الأجهزة والبرمجيات والصناعات الرقمية الاستهلاكية والصناعات الخاصة بالاتصالات المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وصناعة المحتوى كصناعة النصوص والموسيقى والبحث.

02. **ظهور وتطور اقتصاد المعرفة:** ويتمثل بظهور اقتصاديات أساسها المعلومات والمعرفة، وظهور منتجات وخدمات جديدة، وبعبارة أخرى فإن المعرفة أصبحت أصول استراتيجية أساسية منتجة وأن المنافسة أساسها المعرفة.

03. **النمو في الاقتصاد المرتبط عالميا:** والذي يطلق عليه مجازا مصطلح العولمة (Globaisation) فهناك إدارة وسيطرة مواقع الأسواق العالمية الرقمية وهناك مجاميع عمل موزعة عالميا ونظم توزيع واتصال عالمية.

04. **التحولات في مشاريع الأعمال:** لم تعد المنظمات تقتصر في أعمالها على الحدود المنظمة التقليدية أو الحدود إمكانية المتعارف عليها، فبظهور التقنيات الحديثة وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال جعلت بالإمكان القيام بالأعمال خارج حدود المنظمة وبنفس الكفاءة تقريبا في قيامها بالأعمال داخل المنظمة بالرغم من تعاملات المنظمة وارتباطاتها محيطها الخارجي.

05. **ظهور ما يسمى بالمنظمة الرقمية:** كل التغييرات التكنولوجية التي أتينا على ذكرها، مصحوبة بإعادة تصميم منظمي أساسي، يمكن أن نؤمن للمنظمة ظروف مناسبة باتجاه المنظمة الرقمية فإجراءات العمل الرئيسية تنجز من خلال الشبكات في المنظمة، أو أنها تربط عدة منظمات وعن طريق التكنولوجيا المتاحة يتم انسيابية العمل فيها، ويكون لديها مستويات من الانجاز والأداء غير المسبوقة.

06. **تحسين الخدمات:** حيث لعبت التكنولوجيا دورا أساسيا في تحسين الخدمات القائمة واستحداث خدمات جديدة لم تكن متوفرة من قبل، وفي ذلك مجالات عديدة من أبرزها خدمات المصارف والمواصلات، الاتصالات وغيرها.

07. **السيطرة على التعقيد:** لقد أثبتت كل المعطيات أن تكنولوجيا الاتصال هي الأفال في مواجهة التعقيد الذي بات يعتري المنظمات، حيث لجأت الأخيرة إلى التوجه والتسارع نحوها ك ونها عاملا مساعدا وفعالا في حل الكثير من المشاكل في البيئة الإدارية.

كما يمكن اضافة عدد من المحاور التي تمثل أسباب جذرية تدعو القطاع المصرفي للتحول الرقمي في الوقت الحالي تتمثل في:

- **العملاء:** تعمل العديد من المنظمات على خلق تجربة مميزة لعملائها مما يؤدي إلى ارتفاع توقعات العملاء اتجاه الخدمات المقدمة، وفي هذا السياق نجد أن القطاع المصرفي ومؤسساته المالية لم تلتحق نوعا ما بالتحول الحاصل مما أدى لظهور فجوة واضحة، كما أن الأساليب التقليدية المتبعة في القطاع المصرفي

هي من تمثل العائق الأكبر أمام المنظمات المالية لتغيير ومواكبة التحول، إذ لابد من تلبيه متطلبات العملاء في الوقت الحالي من خلال:

- توحيد التجارب عبر قنوات متعددة؛
- سهولة انجاز العمليات المصرفية (فتح حسابات –حركة الأموال–تمويل)؛
- طريقة استخدام بسيطة بدون تعقيدات، المساعدة الفعالة عند الحاجة؛
- سهولة الوصول الى الحسابات والمعلومات على مدار الساعة.

• **مدى تشجيع المصارف الرقمية على جذب ونمو الودائع:** تعمل المصارف الرقمية على دعم كل من السرعة في السوق ،وتقليل النفقات التشغيلية، وتكاليف استقطاب الودائع، مما يسمح لهذ المصارف على زيادة الحصول على ودائع وهذا يفتح أمامها المجال لتوسيع قاعدة عملائها في السوق.

• **التكاليف والمنافسة:** تسعى المصارف لخفض التكلفة بشكل مستمر ويقدم التحول الرقمي فرص كبيرة وخيارات فعالة لتحقيق ذلك، تتميز بأنها لم تعد تواجه نفس المعوقات الخاصة بالعمليات المصرفية.

• **انتشار استخدام الهواتف الذكية:** عمل القطاع المصرفي على التصدي للتطور الحاصل في محيط الأعمال والاكتفاء بالخدمات التقليدية، لكن انتشار الهواتف الذكية والشبكات العالمية التي أصبحت جزء من حياة عملائهم، جعل المصارف تبحث عن خطط لكيفية الاعتماد أو إتاحة الفرصة لتطبيقات الهواتف المحمولة والحلول الرقمية بشكل أكبر ولكن دون إحلال أو تبديل منصاتها الأساسية.

• **تدعم المصارف الرقمية الشمول المالي:** حيث تمنح المصارف الرقمية المنظمات المالية القدرة على تقديم هوية علامة تجارية جديدة إلى جزء غير مستغل من السوق، والوصول إلى العملاء خارج القطاع المصرفي منا في ذلك المنظمات الصغيرة وغير المصرفية.

• **اللوائح التنظيمية:** الخضوع للوائح التنظيمية هو تكلفة أساسية ممارسة الأعمال التجارية، وفي ظل ازدياد التعقيد في التشريعات يصبح الانتقال إلى نهج الرقمنة بدل اللوائح التنظيمية التقليدية أمرا لابد منه، ودائما ما يرتبط التحول الرقمي بالعنصر التقني، وسبب التحول يتمثل في:

– زيادة الضغط التنظيمي: تتزايد اللوائح والمعايير التنظيمية المفروضة على المنظمات في مختلف القطاعات، منا في ذلك قطاعات الخدمات المالية وتتطلب هذ اللوائح عادة تحسين الإجراءات والعمليات وتبسيطها وتطويرها باستخدام التقنيات الرقمية.

– التطور التكنولوجي: تتغير التكنولوجيا بشكل سريع ومستمر، ويتم إطلاق حلول وأدوات جديدة بشكل مستمر، ويمكن أن تتأمن هذ الحلول تقنيات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والإنترنت الأشياء

وغيرها. وتلعب اللوائح التنظيمية دورا في دفع المنظمات للاستفادة من هذ التقنيات وتطبيقها في عملياتها وخدماتها.

– تحسين الكفاءة والإنتاجية: تعمل المنظمات بشكل متزايد على تحسين كفاءتها وإنتاجيتها، وتقليل التكاليف وتحسين الجودة، وتساعد التقنيات الرقمية على تحقيق هذه الأهداف من خلال تيسير العمليات وتحسين الاتصالات والتعاون والتنسيق.

– تلبية متطلبات العملاء: يتوقع العملاء اليوم خدمات أفضل وأسرع وأكثر راحة، وتساعد التقنيات الرقمية على تلبية هذه المتطلبات من خلال تحسين تجربة العملاء وجعل الخدمات أكثر ملائمة.

إن هذه الأسباب المتعددة للتحول الرقمي جعلت هناك العديد من المجالات لهذا الأخير، وخاصة في المجال المصرفي.

المطلب الرابع: واقع البيئة الرقمية في الجزائر

سوف يتم تناول في هذا المطلب واقع البيئة الرقمية في الجزائر كغيرها من الدول تولي اهمية بالغة لتطبيق الرقمنة في جميع القطاعات لبناء وصيانة بنية تحتية وأمن للمعلومات.

أولا: مظاهر الرقمنة في الجزائر

لقد اتخذت بعض القطاعات إجراءات رقمية لتحسين حياة المواطنين خاصة من خلال:

01. تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال واستعمالها، حيث تم الانترنت إلى أقصى حدود البلاد، كما تم تأسيس خطوط اتصال بالألياف يتجاوز طولها 160000 كيلومتر.

02. امتلاك للفرد الجزائر لبطاقة هوية، رخصة قيادة وجواز سفر بيومتري، رقمنة بعض الخدمات العامة (الحالة المدنية، صحيفة السوابق العدلية و بطاقة الشفاء...)[1]

ثانيا: تحديات الرقمنة في الجزائر

ان تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجزائر لاتزال تعاني من نقائص التي تقف عائق أمام اندماج الاقتصاد الجديد، وما تمتلكه الجزائر من مقومات لا يؤهلها للقيام بالمعاملات الإلكترونية وتطبيقات التجارة الإلكترونية. وهنا لابد من تقديم الدعم والمساندة للأنشطة التي لها علاقة بتقنية المعلومات وتسريع استغلال التطبيقات

[1] حاج قاسي محمد، التحول الرقمي في الجزائر في ظل تحديات رقمنة الاقتصاد والإدارات العمومية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد2، الجزائر، 2022، ص106.

التكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكذا اعتماد سياسات حكومية من شأنها ترسيخ قيم المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية وروح مبادرة الحكومة التي تصل لإعطاء أهمية كبر ى للاستثمار في البنية التحتية لشبكات الاتصالات، وفي مجال التحولات المالية الالكترونية، وتفعيل أمن المعلومات لتأمين أجهزة الدفع وتأمين مواقع الانت رنيت لتجنب المواقع التجارية المشبوهة.

كما ضعف المورد البشري القادر على استخدام التكنولوجيا وعامل جذب الاستثمارات الأجنبية هما من التحديات التي تواجهها الدول النامية.

ويمكن تلخيص أهم التحديات في الجزائر فيما يلي:

01. العجز الثقافي في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النشاطات المهنية، محدودية انتشار الانترنيت في الجزائر وضعف سرعة التدفق وارتفاع التكلفة للاستفادة من خدمات الشبكة.

عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات في الجزائر عن تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الثابت الذي يعتبر أهم القنوات للتواصل نبر الانترنيت[1].

02. نقص وجود متخصصين متمكنين من استخدام النظم والأدوات الرقمية ولديهم القدرة على تطوير الأدوات المناسبة[2].

ثالثا: آفاق الرقمنة في الجزائر

لقد أصبحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال من القوى المحركة التي يستند عليها لإنجاح برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إقليمية كانت أو وطنية، وفي كافة قطاعات النشاط.

ومن هذا المنطلق، قامت الحكومة الجزائرية بإدراج تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال وما ينتج عنه من تحول رقمي للمجتمع الجزائري بطبيعة الحال في قائمة أولوياتها.

والواقع أنها تهدف من وراء هذا الإجراء للارتقاء باقتصاد الجزائر، وهو نابع كذلك من رغبة سياسية حثة السلطات العليا للبلاد عن التأكيد عليها، وللقيام بهذا التحول قامت الجزائر في بادئ الأمر إلى تقليص الفجوة الرقمية ووجهت جهودها لاسيما نحو:

01. تسهيل العمليات بالنفاذ إلى تكنولوجيات الاعلام والاتصال بما ذلك الشبكات والخدمات المالية؛

02. تطوير الخدمات المبتكرة والمضامين الرقمية الوطنية؛

[1] بوجفجوف الزهرة، ملامح البيئة الرقمية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة ابحاث، العدد2، الجزائر، 2021، ص 62-63.

[2] حاج قاسي محمد، مرجع سبق ذكره، ص11.

03. تعزيز القدارت في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتعميم استعمالها في شتى ميادين الحياة؛

04. تعزيز الحوكمة الإلكترونية وتحسين النظام البيئي للرقمنة، وكذا إرساء المبادئ العامة للثقة الرقمية.

إضافة إلى ذلك وفي ظل الظروف الخاصة التي عرفتها الجزائر خلال الأزمة صحية جراء جائحة كوفيد-19، فقد أضحى الشعب الجزائري وحكومته يعتمدون أكثر من أي وقت مضى على تكنولوجيا الإعلام والاتصال كوسيلة ناجعة لمكافحة هذه الجائحة وقوة دافعة للإنعاش الاقتصادي[1].

وكذا عملا لبرنامج رئيس الجمهورية الذي دعى إلى رقمنة في جميع القطاعات مدعم باستراتيجيات من شأنها تشجيع مطوري المنصات والتطبيقات، حيث عمل على تخفيض الاشتراك الرقمي ADSL من أجل إنعاش الآلة الاقتصادية. كما عمل على تطوير ورقمنة على مستوى الجامعات ووثائق الحالة المدنية عن طريق منصة رقمية خاصة، وكذا إنشاء وازرة مخصصة حصريا للرقمنة والإحصائيات هدفها استدراك التأخر المسجل في عملية الرقمنة ورفع التحديات الاقتصادية والتكنولوجية.

وفي قطاع التجارة مثلا وضع العديد من المشاريع القيمة لمراقبة السلع المستوردة وتسهيل القيام بدفع الضريبة للمتعاملين.[2]

ويعتبر هذا التحدي بيد الجزائر لأنها تمتلك من مفاتيح النجاح ما يساعدها لتحقيق هذه الغاية، نذكر من بينها:

- الإرادة السياسية الواضحة المعبر عنها مرارا وتكرار من قبل السلطات العليا للبلد؛
- الترسانة القانونية القوية والمواكبة للعصر المتوفرة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- المنشآت القاعدية للمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا الحديثة الموسعة والمعصرنة باستمرار؛
- الموارد البشرية الشابة المؤهلة والمتعطشة للتكنولوجيات؛
- توفر الموارد المالية المخصصة لتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال وإعادة هيكلة طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربائية على سبيل المثال (FAUDTICRSFR)؛
- التعاون الدولي في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال القائم على مبدأ الربح للطرفين (Win Win).[3]

[1] الأمين العام، آفاق التحول الرقمي في الجزائر، الاجتماع الافتراضي لمديري برامج الحكومة الالكترونية العرب التاسع، 2021، متاح فى الموقع تاريخ الاطلاع:2024/03/01 https://gor.unscwa.uwww

[2] حاج قاسي محمد ، مرجع سبق ذكره، ص107.

[3] حسيني امينة، افاق التحول الرقمي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2، الجزائر، 2022، ص118.

المبحث الثاني: عموميات حول الاداء المالي

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الأداء المالي حيث يعتبر الاداء المالي مفهوما شاملا ومهم بالنسبة للبنك فهو يمثل الهدف الاساسي الذي يسعى اليه من علاقة مباشرة بالاداء داخل البنك لكونه يوضح المستوى الذي وصل اليه خلال فترة معينة من الزمن وذلك من خلال استعمال مؤشرات ونماذج قياسه، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث الى الاداء المالي في البنوك التجارية وتسليط الضوء على بعض المصطلحات المتعلقة بالاداء المالي والتي تكمن في : مفهوم الأداء المالي تقييم الاداء واهميته واهدافه، المؤشرات والنماذج الاقتصادية المتعلقة بقياس الاداء المالي للبنوك التجارية.

المطلب الاول: مفهوم الاداء المالي وأهميته

سوف يتم التطرق إلى مفاهيم الأداء، حيث أن كل باحث اقتصادي يعرفه على حساب مجال الدراسة الذي هو فيه، فمثلاً يختلف تعريف الأداء في جانب العلوم الانسانية والاجتماعية عن جانب العلوم الاقتصادية، ويختلف تعريفه (الأداء) من جانب العلوم الاقتصادية عن باقي العلوم.

أولا: مفهوم الأداء

وهنا سنتطرق إلى مفهوم الأداء من جانب الاقتصادي

يعود أصل كلمة أداء في اللغة اللاتينية إلى (PERFORMARE) والتي تعني إعطاء، وذلك بأسلوب كلي، الشكل لشيء ما.

أما في اللغة الفرنسية فالكلمة (PERFORMANCE) تعني الفاعلية والإنتاجية، أما في الإنجليزية فهي وضعية الحصان في السباق، أي الاستعداد الكامل.[1]

يمكن تعريف أداء بأنه مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها، أي أن الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق الأهداف.

حسب هذا التعريف يتبين أن الأداء يتمثل في عنصرين هما الفعالية والإنتاجية، حيث أن الفاعلية تعني تساعد في تحقيق الاهداف، الأمر الذي يعني أنه يوجد عنصرين للمقارنة، أهداف مسطرة يراد بلوغها وأهداف منجزة.

[1] عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم – دارسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000-2002)، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر،2004، ص82.

أما الإنتاجية المتمثلة في العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والوسائل المستخدمة لبلوغها.[1]

ويمكن أن يعرف الأداء، بأنه " قياس لما تم إنجازه من عمل ومقارنته بالمستهدف وبالتالي قياس النتائج المتحققة بالنتائج المستهدفة والوقوف على العوامل المؤثرة وتحديد المسؤول عنها؛ أي انه عملية مرشدة للنشاطات لتقدير ما إذا كانت الوحدات الإدارية أو المنظمات نفسها تحصل على مواردها وتنتفع منها بكفاءة وفاعلية في سبيل تحقيق أهدافها.

ويعرف الأداء أيضاً بأنه مقارنة الأعمال التي أنجزت بالمقاييس، وفي حين اعتبره البعض بأنه عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، والغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للبنك في تاريخ معين.

وعليه يمكن القول بأن تقييم الأداء هو تلك العملية التي تتعرف من خلالها الإدارة على كيفية تنفيذ الأعمال عن طريق مقارنة ما هو مخطط له بما هو متحقق فعلا[2]، وقد عرفا Mendoza carla و Beescos pierre الأداء بانه:

01. الأداء في البنك هو كل وفقط ما يساهم في تحسين الثنائية: القيمة، التكلفة، فليس من الضرورة حسب أريهما أن الأداء يساهم في تخفيض التكلفة أو زيادة القيمة لوحدها؛

02. الأداء في المؤسسة كل وفقط ما يساهم في تحقيق وبلوغ الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة والتي تعني بها الأهداف ذات المدى المتوسط والطويل.

من هذا التعريف يتبين أن الأداء هو العلاقة بين الموارد والنتائج والأهداف المحققة".[3] من خلال كل ما سبق يتضح أن الأداء هو:

- دمج بين الفاعلية والإنتاجية وذلك من اجل الوصول إلى النتائج المرجوة.
- الأداء هو العملية أو الإجراءات المتبعة للمقارنة بين النتائج (الأهداف المحققة) وبين الأهداف المرجوة.

سيتم توضيح مفهوم الأداء المالي وهو كالتالي:

---

[1] بلمقدم مصطفى و بوشعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، الملتقى الوطني المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية–واقع وتحديات – كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف ،بتاريخ 01– 02 ديسمبر 2002، ص67.

[2] ابن سفاع، علي منصور محمد، تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMELS– دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003–2007، مجلة العلوم الادارية الاقتصادية،جامعة عدن الجمعية العلمية لخريجي ومنتسبي كليتي الاقتصاد والعلوم الإدارية، ع2، 2008/12/31، اليمن، ص21.

[3] عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي. (2014). " تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006–2011 " ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج7، ع2، ص24–26.

– يرى **ميلتون فريدمان** بأن الأداء المالي يتوقف على الاستغلال الأمثل لموارد البنك وتحقيق أقصى عائد ممكن.

– يعرف **عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي**، الأداء المالي من خلال العوامل المؤثرة في المردودية المالية التالية:

* أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسير على مردودية الأموال الخاصة.
* مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية من خلال تحقيق الفوائض المالية.[1]
* تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية مجتمعة، ومدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة.

• اما **E.Scosip** فقد عرف الأداء على أنه: الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيم المستهلكة والمتمثلة في تكاليف مختلف الأنشطة.

• ويرى **السعيد فرحات جمعة** أن الأداء المالي هو: مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية.

إن معظم الباحثين يرون أن الأداء المالي لا يكون فعالا إلا من خلال فحص ودراسة الوضع المالي للمؤسسة، وذلك من خلال زيادة تقوية نقاط القوة والاعتماد عليها أكثر، أما نقاط الضعف في المؤسسة فيستلزم معرفتها ومعالجتيها، وكل ذلك يجيب مراعاة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالمؤسسة "[2].

مما سبق ذكره أيضا نخلص إلا أن الأداء المالي للبنك ما هو إلا آليات وطرق محاسبية تمكن الباحث من معرفة نقاط القوة والضعف في البنك، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في أي بنك وبأحسن صورة، أي تدنية التكاليف ورفع العوائد المالية للبنك ،والوصول إلى الأهداف المرجوة من البنك، سيتم التطرق الى مفهوم الأداء المالي في البنوك، ومن التعريفات ما يلي:

• ذكر **علاء فرحان وإيمان شيحان المشهداني** ان الأداء المالي في البنوك هو: الصورة الحقيقة للمركز المالي للبنك المتمثل في فقرات الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر، فضلا عن ميزانية التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقة عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة.

[1] عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، مرجع سبق ذكرة، ص27.

• ويرى **كلير كرتيلي وروبرت هانسن** بأن الأداء المالي هو القرارت الخاصة بالسياسات الداخلية التي ينتهجها المدير، كسياسة توزيع الأرباح، وسياسة توسيع أرس المال الإجمالي للبنك، وسياسة خفض البنك للنفقات الإدارية وغيرها من السياسات التي من شأنها أن تزيد أرباح البنك.

• أما **فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري** في يرى بأن الأداء المالي يمثل وضعية المالية للبنك أو للمؤسسة، مع إعطاء وتوضيح الأساليب التي تم استعمالها للوصول إلى وضع ما، من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات، بحيث يقيس المؤشرات المالية مثل المبيعات، الإيرادات، صافي الأرباح، أرس المال الحقيقي والإجمالي وغيرهم.

• ويعرفه **Guy Justin Moumbe** بأن الأداء المالي على أنه هو الجانب الكمي للأداء في البنوك والمؤسسات، لأن الأداء المالي يستند على مستندات محاسبية، أي يعتمد على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية مثل الميزانية، جدول حسابات النتائج.

• ويعرفه **علي عبد الله شاهين** بأن الأداء المالي هو مدى كفاءة وقدرة البنك والمؤسسة في استخدام وتوظيف العقلاني لمواردها المالية في مختلف استخداماتها.

•وقد ذكر **التجاني إلهام وشعوبي محمد فوزي** بأن الأداء المالي ما هو إلا عبارة عن الوضع المالي الذي تسعى أي مؤسسة للوصول إليه، أي تحقيق الهدف المالي، ولا يتأتى ذلك إلى بعد جملة من القرارات الصائبة والتخطيط المحكم للأهداف المسطرة مثل زيادة المردودية المالية (العائد على حقوق الملكية)، المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول)، التوازن المالي (تخصيص الموارد المالية المتاحة.)" [1]

وعليه ومما سبق ذكره فإن الاداء المالي للبنوك يتمثل في توضيح وانعكاس الصورة الحقيقية للوضع المالي للبنك، وذلك باستخدام طرق وأساليب علمية ومحاسبية تتجلى في عرض القوائم المالية والمحاسبية التي يصدرها البنك للإفصاح عن الوضع المالي لبنك، وإيضاح خطط وأهداف المستقبلية التي يسعى إليها البنك، مع مراعات السياسة النقدية المتبعة.

ثانيا: أهمية الأداء المالي

تتمثل أهمية الأداء المالي في تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي التقارير المالية، والذين لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي، من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة.

[1] شعوبي محمد فوزي، التجاني إلهام ، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري– للفترة 2005–2011، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، مج9،ع1، 2015، ص30و31.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا خاصة عند متابعة أعمال المؤسسات ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وتوجيهه نحو الاتجاه الصحيح، واستخلاص المعوقات واقتراح إجراءات التصحيحية، وترشيد قرارات الاستثمارات حسب الأهداف العامة للمؤسسة، للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين ما يلي[1]:

01. يستطيع المستثمر من متابعة نشاط الشركة وطبيعته، ومتابعة الظروف الاقتصادية والمالية، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ومديونية ...؛

02. يمكن المستثمر بالقيام بعملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم.

والدور الأساسي للأداء المالي هو يوفر معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

03. ويمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

- تقييم ربحية المؤسسة؛
- تقييم سيولة المؤسسة؛
- تقييم تطور نشاط المؤسسة؛
- تقييم مديونية المؤسسة؛
- تقييم تطور توزيعات المؤسسة؛
- تقييم تطور حجم المؤسسة.

ولهذا يتم تحديد معايير ومؤشرات التي توفر للمؤسسة أساليب تحليل الأداء المالي، حيث أن الهدف من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم ثروة المؤسسة، أما تقييم السيولة هو تحسين قدرة المؤسسة على الالتزام بديونها، ما تقييم النشاط هو معرفة طريقة تخصيص المؤسسة لمصادرها المالية واستثماراهتا، والغرض من تقييم الرفع المالي هو معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي، وتقييم التوزيعات هو معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم المؤسسة فهو يزودها بمجموعة من المزايا ذات أغراض اقتصادية.

[1] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، ط1، دار الحامد، الأردن، 2009، ص46-48.

المطلب الثاني: مؤشرات ونماذج قياس الاداء المالي للبنوك التجارية

سوف يتم عرض نتائج الأداء المالي في البنوك ويتم ذلك من خلال مؤشرات ونماذج توضح مختلف النسب المطلوبة لتحديد ذلك، وباعتبار هذه النماذج والمؤشرات أداتين من أدوات التحليل المالي لتشخيص حالة البنك فقياس الاداء يكون المرحلة الأولى بتحليل مؤشرات ونماذج الى ان تتم عملية القياس بعملية تقييم .

اولا: مؤشرات قياس أداء المالي

للقيام بعملية قياس وتقييم للأداء لابد من تحليل مؤشرات والتي تم تعريفها بانها مقاييس الكمية للتقييم المالي للبنك.

وبتعريف اخر انها عملية استخدام المقاييس الكمية لتقييم أداء المالي لعملاء البنك من خلال إيجاد علاقات بين قوائمهم المالية التي تعكس مدى قوة مركزهم المالي"[1].

تمت تقسيم المؤشرات التي تقيس أداء المالي في البنوك حسب مختلف الوظائف التي يمارسها البنك، أولا مؤشرات الربحية والتي ترتبط بعائد البنك، ثم مؤشرات المخاطر التي تواجه العمل الاستثماري للبنك، مؤشرات ترتبط بدرجة السيولة المالية، مؤشرات ملائمة رأس المال، وهناك مؤشرات أخرى قد تكون داخل البنك او خارجه، نذكرها فيما يلي:

01. **مؤشرات الربحية**[2]:

- **معدل العائد على حق الملكية ROE:** يشير هذا المعدل الى مقدار العائد المتأتي من استثمار البنك في الاموال، ويحسب هذا المعدل بقسمة صافي الربح على حق الملكية.
- **معدل العائد على الأصول ROA:** هذا المؤشر يبين مدى قدرة الأصول على خلق الربح، ويحسب بقسمة صافي الربح على اجمالي الموجودات.
- **معدل العائد على الأموال المتاحة ROR:** وينتج عن قسمة صافي الربح على مجموع حقوق الملكية بالودائع؛ أي هو معدل العائد المتأتي من كل الأموال للبنك متوفرة للتوظيف والاستثمار.
- **معدل استخدام الاصول:** يمثل هذا المؤشر معدل الذي تستخدم به الأصول المتوفرة؛ ونتحصل عليه من خلال قسمة اجمالي الإيرادات على اجمالي الأصول.

---

[1] على عبد الله شاهين، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكلي محفظة الائتمان في البنوك، كلية التجارة قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص66.

[2] مهدي عطية موحي الجبوري، مؤشرات الأداء المالي–دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري للعام 2002، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 1 ،2007/3/31، ص6.

• **نسبة هامش الربح NIM:** ويسمى أيضا مؤشر كفاءة إدارة التكاليف، بحيث يعكس هذا مدى كفاءة البنك في ادارته وتحكمه في التكاليف المختلفة؛ يحسب بالعلاقة المتمثلة في قسمة صافي الربح على الإيرادات.

02. **مؤشرات مخاطر الاستثمار**[1]:

• **المخاطر الائتمانية:** وهي المخاطر التي يتوقعها البنك من الاموال الممنوحة والتي قد يصعب التكهن بمدى دقتها تخضع هذه الموال لحالات من تأخر تسديد او عدم سداده، تقاس ب: نسبة الاصول الخطرة / مجموع الاصول

• **مؤشرات الرافعة المالية:** يقيس هذا المؤشر درجة مخاطر ارس المال ويقيس نسبتين:

- نسبة اجمالي الودائع ÷ ارس مال + الاحتياطي
- نسبة مجموع الاصول ÷ ارس مال مدفوع

• **مؤشرات السيولة:** تتمثل في النسب المختلفة التي تقيس مقدار وفاء البنك بالت ازماته سوءً قصيرة او طويلة الاجل .

- **نسبة الرصيد النقدي:** ويحسب عن طريق قسمة الأموال متوفرة في صندوق والبنك على الودائع؛ ويراد من هذه النسبة مدى كفاية الأصول النقدية في البنك على سداد ودائع عملاءه .

- **نسبة السيولة القانونية:** تحسب بقسمة النقود واشباه النقود على اجمالي ودائع؛ حيث يعبر بها عن قدرة البنك على مواجهة السحب من المودعين بما يتوفر له من رصيد نقدي وشبه نقدي متمثل في (رصيده لدى بنك مركزي وحصصه من سندات وودائع جارية وآجلة وارصدة مصارف).

- **نسبة التوظيف (نسبة القروض الى الودائع):** وتحسب بقسم القروض على مجموع الودائع، يعود من حساب النسبة معرفة مدى ملاءمة توظيف البنك للأموال المتاحة لمواجهة القروض المطلوبة منه.

- **نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الاصول:** النقدية / الأصول، تمثل النسبة مدى نسبة الأصول السائلة للبنك الى اجمالي اصوله.

03. **مؤشرات ملائمة ارس المال**[2]: تتمثل هذه المؤشرات في مدى كفاية رأس المال لمواجهة الخسائر التي من المحتمل حدوثها، وتأثيرها على أموال المودعين والدائنين، وتتمثل في النسب:

- **نسبة رأس المال الممتلك / مجموع الأصول:** تعبر النسبة عن قيمة استثمارات البنك

[1] مهدي عطية موحي الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص10

[2] مهدي عطية موحي الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص11.

- **نسبة رأس المال الممتلك/ الودائع:** تساهم النسبة في ابراز أهمية رأس المال الممتلك والودائع كمصدر للتمويل.
- **نسبة رأس مال الممتلك / الاستثمار في الأوراق المالية:** توضح النسبة مدى استعداد البنك لمواجهة المخاطر المترتبة عن الاستثمار في الأوراق المالية.
- **نسبة رأس المال الممتلك / القروض:** تقيس النسبة مدى قدرة البنك على مواجهته للخسائر ناجمة على القروض الممنوحة وتغطيتها.

• **باقي المؤشرات**[1]: وتتمثل هذه المؤشرات في الأطراف الأساسية التي تحدد نشاط البنك والمتعاملين معه وأيضا يتأثر بهم وتتحدد أهدافه وسياساته بفعلهم، نذكر منهم:

- **المودعون:** ويتمثلون في الفئة صاحبة فائض ارس المال تبحث عن توظفه لضمان دوارنه.
- **المستثمرون:** تشمل الفئة الموظفة للقروض التي يمنحها البنك، يدخلون ضمن عوامل المؤثرة الخارجية للبنك.
- **المالكون:** وهم المؤثرين الخارجين أصحاب الحقوق في البنك (لديهم حق في ارس المال البنك).

ثانيا: نماذج قياس الأداء المالي في البنوك التجارية

يتم استخدام المؤشرات لتقييم أداء البنك، فانه يأخذ مجموعة من النسب محددة لذلك ومنه هذه المجموعة المحددة تمثل نماذج مختلفة لقياس الأداء المالي في البنوك، ومن أشهر التقسيمات في النماذج لقياس الأداء:

- نموذج العائد على حقوق الملكية ROE، نموذج العائد على الأصول ROA، نموذج CAMELS، نموذج القيمة المضافة EVA.

01. **نموذج العائد على حقوق الملكية:** نموذج لتقييم أداء البنك من خلال تحليل النسب فهو يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك بمقابل مخاطر يتم اختيارها تتمثل أساسا في: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة وكذلك مخاطر التشغيل ، ويعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة.

تلخص مؤشرات هذا النموذج في:

• **العائد على حقوق الملكية Return on equity**[1]: بحيث يعكس الربحية المتأتية عند كل وحدة واحدة من الأموال الخاصة، ويرتفع ROE عندما يزيد العائد عن الأصول ROA

[3] مهدي عطية موحي الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص80-88.

$$ROE = \frac{P}{E} \times 100$$

صافي الدخل Profit: يمثل النتيجة الصافية عن اجمالي الإيرادات ناقص اجمالي النفقات.

حقوق الملكية (الأموال الخاصة) Equity = ارس مال مدفوع + الاحتياطات+ الأرباح غير موزعة.

02.**نموذج العائد على الأصول Return on Asset**[2]: يوضح هذا المؤشر العائد المتأتي من استغلال الأصول، فالارتفاع في هذا المؤشر يوضح مدى فعالية الادارة والتوظيف المثالي للمصادر المالية في البنك.

$$ROA = \frac{P}{TA} \times 100$$

حيث: P تمثل صافي الدخل، و TA: اجمالي الأصول(Total Asset)

- **معدل هامش الربْ Profit Margin**[3]: هذا المؤشر يعكس مدى كفاءة الإدارة ومدى م ارقبتها لتكاليفها.

$$PM = \frac{P}{TR} \times 100$$

تمثل TR اجمالي الإيرادات(Total Return)

- **معدل منفعة الأصول AU**: ويوضح هذا المؤشر مدى استغلالية الأصول لأفضل إنتاجية منها

$$AU = \frac{TR}{TA} \times 100$$

- **معدل الرفع المالي EM**[4]: يقاس من هذا المؤشر النسبة بين الأصول ومدى تفوقها على حقوق الملكية (الأموال الخاصة)

---

[1] أولاد حيمودة عبد اللطيف وأخرون، قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية –دراسة حالة بنكي CPAو BBA للفترة 2014–2016، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مج 6، ع2، 2020، ص8.

[2] أولاد حيمودة عبد اللطيف وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص9.

[3] أولاد حيمودة عبد اللطيف وأخرون، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[4] أولاد حيمودة عبد اللطيف وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص09.

$$EM = \frac{TA}{Equity} \times 100$$

03.**نموذج CAMELS لتقييم أداء البنوك:**يعتبر نموذج CAMELS لتقييم أداء المالي للبنوك ،بحيث يستعمل النموذج مجموعة من المؤشرات المختصرة في تسميته "CAMELS"

- **كفاية ارس المال Capital Adequacy**[1]: يحدد المؤشر الملاءة المالية للبنوك ويبين مدى قدرتها على مواجهة المخاطر التي قد تصيب عناصر مكونة لمي ازنيتها، وتبعا لمقررات لجنة بازل فان نسبة المؤشر يجب ان تكون تساوي او تفوق 8% حيث:

كفاية ارس المال = (أرس مال مساند + أرس مال أساسي) ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر

- **جودة المنتوجات Asset Quality**[2]: يعتمد المؤشر على نوعية الأصول التي تظهر في ميزانية البنك وحجم المخاطر المرتبطة بها ومدى قدرة البنك على قياسها ومراقبتها وتعامله معها وفي مجموعة تالية بعض النسب توضح جودة أصول البنك:
  - القروض المتعثرة الى إجمالي القروض= (القروض المتعثرة ÷ اجمالي القروض) ≥ 1%
  - القروض المتعثرة الى اجمالي حقوق الملكية= (القروض المتعثرة ÷ اجمالي حقوق الملكية) ≥ 1%
  - نسبة مؤونة تدني قيمة القروض= (مؤونة تدني القروض ÷ اجمالي القروض) ≤ 5.1%
  - نسبة مخصصات خسارة القروض= (مخصصات خسارة القروض ÷ اجمالي القروض) ≤ 111%
- **الإدارة Management**[3]: يعتبر مؤشر الإدارة في Camels مؤشر نوعي عموما يتم استخدامه لقياس جودة إدارة البنك من خلال هذه المعايير:
  - **الحوكمة:** يتم تقييم عمل مجلس الادارة على أساس كل من الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ للقرارت بشكل مستقل عن الإدارة.
  - **الموارد البشرية:** يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية على مستوى البنك تقدم التوجيهات والنصائح وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين.

[1] شناتي سامي، اورزيق الياس، مدى توافق نموذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع بنوك إسلامية قراءة في نموذج camels، مجلة البشائر الاقتصادية جامعة بشار ، المجلد سادس العدد 8، فريل 2002، ص191.

[2] شناتي سامي اورزيق الياس، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[3] شناتي سامي اورزيق الياس، مرجع سبق ذكره، ص192.

- **عملية المراقبة والتدقيق:** يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى البنك.
- **نظام معلومات:** والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في ت وفير تقارير دورية (شهرية، سنوية، ...الخ) دقيقة وفي الوقت المناسب.
- **التخطيط الاستراتيجي:** الذي يحدد ما إذا كان البنك قد طور منهجا متكاملا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الاجل، وما إذا كان مخطط التنمية تم تحديثه.

• **الربحية Earning**[1]: يقاس مؤشر الربحية عن طريق بعض النسب والمعادلات التي تظهر مقدار توليد البنك للأرباح ومدى قدرته على توزيعها واستعمالها ومن اهم هذه النسب العائد على حقوق الملكية ROE والعائد على الأصول ROA، وتقيم النتائج بهذه النقاط:

- القدرة على توليد الأرباح غيرالموزعة.
- مستوى الاستقرار في النتائج.
- مستوى تكاليف النشاطات.
- مستوى فعالية نظام الموازنة التقديرية ونظام الإعلام في المؤسسة.
- مستوى إدارة نشاطات الصرف والفوائد.

• **السيولة Liquidity**[2]: يعمل هذا المؤشر على معرفة نسب السيولة المتوفرة بالبنك ومدى قدرته على تسييل أصوله بما يتناسب مع استحقاق خصومه، أي بمدى قدرته البنك على مواجهة الت ازماته سواء على المدى القصير او الطويل، ووفق نموذج CAMELS تقاس السيولة فيه بنسبتين:

نسبة ودائع العملاء الى اجمالي الأصول= 'ودائع العملاء÷ اجمالي الأصول) وتكون النسبة أكبر او تساوي 75%.

نسبة اجمالي القروض الى ودائع العملاء= (اجمالي القروض÷ ودائع العملاء) وتكون النسبة أصغر او تساوي 81%.

. الحساسية اتجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk[3]: ويتعلق الأمر بحساسية المحافظ الاستثمارية على مستوى البنك لمختلف أنواع المخاطر كمخاطر تقلبات سعر الصرف ومخاطر اسعار الفائدة

[1] شناتي سامي اورزيق الياس، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[2] شناتي سامي اورزيق الياس، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[3] شناتي سامي اورزيق الياس، مرجع سبق ذكره، ص193.

وأسعار الأسهم في الأسواق المالية وغيرها من المخاطر، ويستخدم لقياسها مقياس احصائي معروف باسم مقياس تحت المخاطر" Value at Risk" اختصار ل VARوالذي يقيس الخسارة المتوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة.

04.نموذج القيمة الاقتصادية المضافة : "EVA" Economic Value Added

باعتبار القيمة الاقتصادية مقياس لتقدير الربح المالي المتأتي عن توظيف واستثمار الألموال فهي تتمثل في الفرق بين صافي الدخل بعد اقتطاع من الاجمالي للدخل الضرائب وتكلفة راس المال الممتلك والمقترض، يعبر عن EVA في معادلة التالية :

$$\mathbf{EVA = Adjusted\ NOPAT - Adjusted\ cost\ of\ capital}$$

AT Adjusted: صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب.

capital of cost Adjusted: التكلفة الكلية لراس المال المستثمر

المطلب الثالث: أهداف تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية

سوف يتم تحديد أهداف تقييم الأداء المالي والذي يعتبر كوسيلة مهمة لتحسين المردودية والفاعلية في المؤسسة الاقتصادية، وذلك لأنه يوضح نقاط القوة والضعف في البنك ويساعد على تحليل النتائج المتوصل إليها.

يسعى تقييم الأداء المالي إلى تحسين وتقوية النشاط البنكي، من أجل حصول التطور والتقدم في الاقتصاد.

يعتبر تقييم الأداء المالي موضوع ذو أهمية كبيرة لدى الباحثين والأكاديميين في مجال الإدارة المالية لأنه يعكس بالضرورة النتائج المنتظر تحقيقها من قبل المؤسسة من وراء كل نشاط تقوم به، مما يضمن لها البقاء والاستمرارية في اقتصاديات الأعمال.

يبين تقييم الأداء المالي مدى تأثر البنك الاقتصادية بالمتغيرات الاقتصادية (المحيط الخارجي للبنك)، ويساهم تقييم الأداء المالي في فحص الوضعية المالية للبنوك والمؤسسات، من أجل إيجاد العراقيل والأسباب التي حالت دون تحقيق أهداف البنك، مع توفير الحلول للمشاكل".[1]

أولا: تعريف تقييم الأداء المالي

[1] عبد الرحيم وشيي، جازية بوزيان، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، ملتقى وطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، في 24و25 افريل، 2006، ص30.

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمؤسسة الاقتصادية (الأصول، الخصوم، حقوق المساهمين، النشا التشغيلي....الخ)، للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر وبالتالي تحديد قوة مركزها المالي.[1]

تقييم الأداء المالي يعرف كذلك بأنه " تقديم حكما ذو قيمة عن إدارة الموارد الطبيعية والمادية المتاحة وبالطريقة التي تشيع رغبات أطرافها المختلفة، ويعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا".2

ويعرف تقييم الأداء المالي على مستوى البنك بأنه" الحكم على مدى فعالية القرارات المالية التي تم اتخاذها من حيث تأثيرها على المركز المالي للبنك وقدرته المالية، وتقييم مدى كفاءة وفعالية الأنشطة والسياسات المختلفة المستخدمة بالبنك (كسياسة السيولة والودائع،.....وغيرها) في التأثير على ربحية البنك ومركزه التنافسي، والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة للأداء المستقبلي في البنك".[3]

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

يهدف تقييم الأداء في مجال البنوك لتجارية إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، وتعتبر المقارنة الزمنية والنشاطية لأداء البنك التجاري من أهم أدوات تقييم الأداء، فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة مؤشرات نفس البنك على مدى الفترات الزمنية الماضية، وبالتالي يمكن التعرف على تطور المؤشرات خلال السلسلة الزمنية، وتبين مدى التقدم في الأداء أو درجة السوء فيه، أما المقارنة بمؤشرات النشا ، فإن لها أهمية خاصة، حيث تبين نقا القوة و الضعف في البنك بالنسبة للقطاع المصرفي ، ومن المستحيل تغيير الأداء الماضي من خلال تقييم هذا الأداء، لكن يبقى هذا التقييم بمثابة الخطوة الأولى في تخطيط الأداء المستقبلي لأداء البنك التجاري من أهم أدوات تقييم الأداء، فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة مؤشرات نفس البنك على مدى الفترات الزمنية الماضية، وبالتالي يكمن تقييم الأداء المالي بقياس الفعالية المالية للمؤسسة من جهة ويسمح

[1] أمينة بوتواتة، تقييم الأداء المالي لمجمع سونطراك بالمقارنة بين أساليب التقييم الحديث والتقليدي دراسة قياسية للفترة 2012-2015، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد1، 2019، ص83.

[2] زبيدي البشير، تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة دراسة حالة مجمع صيدال للسنوات 2012-2015، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 10، الجزء 3، 2017، ص190.

[3] شعوبي محمود فوزي، التجاني إلهام، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية : دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011،2015، ص33.

باتخاذ الحكم على الكفاءة في استغلال مواردها المتاحة من جهة ثانية وعليه نقول أن أهداف تقييم الأداء تتمثل في:

- السيولة من خلال قدرتها على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.
- كفاءة المؤسسة في استخدام رأس المال بحيث لا يكون أقل وأكثر من اللازم.
- قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية وقادرة على تغطية فوائد الأموال المقترضة.
- قدرة المؤسسة على تحقيق فائض مالي يسمح لها بالتمويل الذاتي لإنجاز بعض المشاريع[1].

كما يهدف الأداء المالي في أهم نقاطة وهي الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية، وتحديد نسبة تحقيق المنجز من الأهداف المحددة مسبقا، بما يضمن الفاعلية في تحقيق الأهداف وبيان درجة الكفاءة في استغلال الموارد المتاح

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الاداء المالي

سوف يتم التطرق للعوامل المؤثرة على الأداء المالي برفع الأداء المالي وما يتولد عنه من رفع القيمة السوقية للمؤسسة، أو تخفيضها وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وإمكانية المؤسسة فى التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة مما سيؤدي لتوصل المؤسسة لرفع كفاءة الأداء المالي.

ونجد هناك عدة عوامل تؤثر فى المؤسسة وتنقسم إلى:

أولا: العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي[2]

سنسلط الضوء في هذا العنوان على أهم العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة، ولعل أهمها ما يلي:

01. **الهيكل التنظيمي:** هو ال وعاء أو الإطار الذي تتفاعل في جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة وأعمالها، ففيه تتضح لها مختلف الصلاحيات والمسؤوليات وأساليب الاتصالات وأساليب تبادل المعلومات والأنشطة، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الأفقي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات وأما التمايز ال أرسي فهو عدد المهام ظهرت من تقسيم العمل وتوزيع الجغرافي لعدد الفروع والموظفين.

---

[1] زهرة حسن العامري والسيد على حلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، بغداد، العدد63، 2007، ص40.

[2] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص48-49.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسة من خلال مساهمته في إنجاز الخطط بنجاح عن طريق رسم النشاطات والأعمال التي ينبغي القيام بها ومن ثم تحديد الموارد لها بالإضافة إلى توزيع المهام على الأف ارد في المؤسسات والمساعدة على اتخاذ القرارات بأكثر فاعلية.

02. **المناخ التنظيمي:** إن المناخ التنظيمي يش ار إلى مجموعة من السيمات والخصائص التي تتسم بها بيئة المنظمة والتي تؤثر في الأطر السلوكية للعاملين والجماعات والأفراد على حد سواء وبتحديد بمقتضى تأثيرها تحقيق سبيل الرضا الوظيفي والتشجيع وانعكاساته على إمكانية المؤسسة في تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.[1]

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتطوير العنصر البشر ي، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة ونشاطاتها وعملياتها وأهدافها مع ارتباطها بالأداء، واتخاذ القرارات بأسلوب عقلاني ورشيد، وأسلوب الإدارة في تحفيز العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، ومنح لمتخذي القرارات المعلومات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى التزام الإداريين لمعيار الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسة.

03. **التكنولوجيا:** هي عبارة عن الأساليب الطر ق المعمول بها من طرف المؤسسة لتحقيق الأهداف المسطرة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، وعلى المنظمات تحديد نوع التكنولوجيا الملائمة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك لأن التكنولوجيا من أكثر الرهانات التي تواجه المنظمة ولذا يجب على هذه الأخيرة التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها من أجل الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها غيطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى الزيادة في الأرباح والحصة السوقية.

04. **الحجم:** يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى منظمات صغيرة أو متوسطة أو كبار الحجم حيث نجد عدة معيار لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من أهم العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسات سلبا فقد يمثل عائقا للأداء حيث كلما ازد حجم الشركة تصبح أعمالها أكثر صعوبة وتعقيدا وعليه يصبح أدائها أقل فعالية، وإيجابا أن كلما ازد

[1] أميرة دباش، المناخ التنظيمي وأثره على الأداء المالي لمنظمات الاعمال، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، الجزائر، 2021، ص223.

حجم المؤسسة يرتفع عدد المحللين الماليين المهتمين بها وأن سعر المعلومة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة، ولقد وضحت مختف الأبحاث ان العلاقة بين الحجم والأداء هي علاقة طردية.[1]

ثانيا: العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي

إن أهم العوامل الخارجية المؤثرة نفى الأداء المالي للمؤسسة تتمثل فيما يلي:

01. **العوامل الاقتصادية:**[2] تشرا البيئة الاقتصادية إلى عناصر والخصائص النظام الاقتصادي، الذي تعمل فيه المؤسسة ومن أمثلة ذلك: معدلا بطالة ومعدلا التضخم ومعدلا الفائدة السائدة... الخ. ومن المتغيرات التي تلعب دوار أساسيا ومؤثرا هو الاتجاه نحو العولمة، وتحرير الاقتصاد في كث ار من الدول والاتجاه نحو الخوصصة، كل ذلك يؤثر في وضع ورسم استراتيجية للمؤسسة بما يوفر لها فرص جديدة للاستثمار، وتشجيع الأعمال، في تعزيز دور القطاع الخاص، وما يترتب عنه من تهديدات للمؤسسة بما وتذبذب أسعار السوق وتوسيع الأعمال في مختف القطاعات الاقتصادية.

02. **العوامل الاجتماعية والثقافية:** نظرا للبعد الاجتماعي في بيئة المؤسسة ومساهمته في التأثير على عوامل أخرى، وتحتو ي العوامل الاجتماعية ولثقافية على مختلف نماذج الحياة والقيم الأخلاقية والفنية والتيارات الفكرية للمجتمع المتواجد به المؤسسة، ونجد في بعض الأحيان أن مختلف هذه العوامل قد تقف عائقا في تطوير ورفع أداء المؤسسة للأفضل.

03. **العوامل القانونية:**[3] التشريعية وبسياسات الدولة العامة، وخططها الاستثمارية، يكمن تأثر هذه العوامل على بيئة الأعمال في مدى توافر الاستقرار القانوني والتشريعي في الدولة والمجتمع لأن عدم الاستقرار يزيد من حجم المخاطر في تطبيق الاستراتيجيات، ويضع كل قرارات الإدارة الخاصة بالإنتاج والاستثمار تحت مخاطر كبيرة تؤدي بها إلى الإفلاس والفشل.

04. **العوامل التنافسية:** في ظل البيئة التنافسية الراهنة تزداد حاجة المؤسسات حاليا للارتقاء بمنتجاتها للاحتلال مركز تنافسي في السوق المحلية والعالمية، خاصة بدخول الشركات متعددة الجنسيات والعابرة للقارات وكذا ظهور أسواق الافتراضية، ولتحقيق المؤسسات للميزة التنافسية يجب عليها امتلاك لقواعد علمية وتكنولوجية تساعدها على حل مشكلاتها التي تواجهها دون اللجوء المستمر للجهات الخارجية.

---

[1] أنس مصفح ذياب الطروانة، العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التامين الاردنية، رسالة ماجستير، مد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص50-51.

[2] نعيمة يحياوي، أدوات مراقبة التسيير لبن النظرية والتطبيق، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص2.

[3] انس مصفح ذياب الطروانة، مرجع سبق ذكره، ص24.

قبل التطرق لخطوات تقييم الأداء سنتطرق إلى التعرف على مفهوم تقييم الأداء المالي حيث أنه يعرف كما يلي:

– هو عبارة عن تحليل انتقادي شامل للخطط والأهداف، واستغلال استخدام الموارد المالية والبشرية والمادية أفضل استغلال وأعلى كفاءة بحيث يؤدي ذلك لتحقيق الخطط والأهداف المخطط لها، وتسمح عملية تقييم الأداء في المؤسسة من تحديد الانحرافات لتمكن المسيرين من اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمواجهتها وتفاديها مستقبلا.[1]

المبحث الثالث: علاقة الرقمنة بالأداء المالي

سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، ومن خلال دراستنا للرقمنة وللأداء المالية، استوجب علينا في دراسة العلاقة بينهما في المطلب الأول دراسة الأهمية المرتبطة بينهما، وفي المطلب الثاني دراسة العوامل الداعمة لتطور الرقمنة لاسيما في البنوك، والمطلب الثالث تكنولوجيا الرقمية والمالية في البنوك التجارية.

المطلب الاول: أهمية الرقمنة على الأداء المالي

سوف يتم تناول أهمية الرقمنة التي تلعب دورا حاسما في تحسين الأداء المالي للشركات والمؤسسات التي توضح أهميتها على الأداء المالي:

أولا: زيادة الكفاءة

يمكن للتكنولوجيا الرقمية تحسين كفاءة عمليات الأعمال المالية، مثل التحصيلات والدفعات وادارة الحسابات، وذلك من خلال استخدام الأتمتة والأنظمة المتقدمة. يمكن لهذا الأمر توفير الوقت والتكاليف وتحسين سرعة ودقة العمليات.

ثانيا: تحليل بيانات أفضل

تتولى الحوسبة وتقنيات التحليل الضخم دورا مهما في مجال التحليل المالي. يمكن للشركات جمع البيانات المالية وتحليلها بسرعة أكبر ودقة أعلى، مما يسمح لها باتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة وتحسين تخطيط الموارد وتقدير المخاطر.

ثالثا: توفير التكاليف

يمكن للتكنولوجيا الرقمية تقليل التكاليف المرتبطة بالعمليات المالية.

[1] سحنون آمال، دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 2021، ص639.

على سبيل المثال، بدلا من طباعة الوثائق وارسالها عبر البريد الإلكتروني، مما يقلل من تكاليف الورق والطباعة.

رابعا: تحسين التواصل والتعامل مع العملاء

تساعد الرقمنة في تحسين تجربة العملاء ورفع مستوى الخدمة المالية من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنيت.

المطلب الثاني: العوامل الداعمة لتطور الرقمنة في البنوك

سوف يتم التطرق إلى العوامل الداعمة لتطور الرقمنة في البنوك حيث تلعب تكنولوجيا المعلومات دور يكمن في التطور المستمر للأدوات والأنظمة التي أصبحت تستخدم لأغراض متعددة في ميادين الأعمال، مما جعلها تتحول من عنصر داعم للنشاط المصرفي إلى عنصر استراتيجي، ومن بين العوامل التي ساعدت في زيادة القيمة الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البنوك ما يلي[1]:

أولا: الحجم التنافسي

تدفع زيادة حدة المنافسة بين المصارف إلى العمل المستمر للمحافظة على الحصة السوقية أو العمل على زيادتها، إذ أنه يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الدمج المستمر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تساهم بصورة مباشرة في خفض التكاليف، وتحسين جودة الخدمة وهذا بدوره يحقق عنصر التميز في الخدمة عن باقي المنافسين.

ثانيا: عولمة عمليات الأعمال

تعتبر عولمة عمليات الأعمال العامل الثاني الداعم لزيادة الدور الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المصارف، حيث أن العولمة تتطلب إزالة حاجز الوقت والمسافة بين المصارف المتعاملين وكذا المساهمين، إذ نجد أن أهمية تكنولوجيا المعلومات تزايدت مع تبني المصارف للخدمات المصرفية عن بعد وخاصة الإلكترونية منها، كذلك ظهور ما يعرف ببنوك الاستثمار فهي ليست بنوكا تقوم بعرض خدمات على

[1] عز الدين جابو فرج أبو العلاء، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات التسويقية على المزايا التنافسية الاستراتيجية دراسة تطبيقية على الخدمات المصرفية، أطروحة دكتوراه غير منشورة إدارة الأعمال جامعة القاهرة، 2005، ص83.

المستوى العالمي فحسب بل تقوم بنقل حجم كبير من الخدمات بين العديد من الدول وهذا يتطلب انظمة مركزية متكاملة تتميز بالمعالجة المباشرة وتكون محمية ومعتمدة بصورة دقيقة[1].

ثالثا: التغيرات التنظيمية

ساعدت تكنولوجيا المعلومات على تغيير الهيكل التنظيمي لها، بهدف الاستجابة للتغيرات الخارجية وخدمة العملاء، بصورة سريعة وفعالة، وكذا استغلال الفرص الخارجية، لذلك عمل المصرف على توفير هيكل يقوم على أساس التنظيم حول العمليات الرئيسية، ليتم جمع جميع الموظفين الذين يعملون على تنفيذ عمليات معينة في فريق واحد، وذلك لتسهيل الاتصال والتنسيق وتوجيه الجهود اللازمة لخلق قيمة حقيقة للعميل.

التطورات التكنولوجيا: إن أحد العوامل الجوهرية في إيجاد الحاجة لتكنولوجيا المعلومات هي الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم، وهذا ما تم تبيينه من خلال دراسة قام بها Jorgensen Dale Wand Kevinj stiroh سنة 1999 حيث توصلا إلى أن سرعة انتشار الأهمية الإستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات وتناميها، يرجع سببها إلى انخفاض أسعار مكونات أو أدوات تكنولوجيا المعلومات، وهذا أدى إلى إحلال هذه الأخيرة محل الأشكال الأخرى، الأمر الذي ساعد المصارف بعض النظر عن حجمها إن كان كبيرا أم صغيرا على إيجاد عوائد جوهرية من خلال إعادة هيكلة نشاطها باعتمادها العديد من أدوات تكنولوجيا المعلومات التي من جهة لم تعد مكلفة ومن جهة أخرى تساهم في تحسين أدائها والتقليل من التكاليف التشغيلية.

المطلب الثالث: التكنولوجيا الرقمية والمالية في البنوك التجارية

سوف نوضح من خلال هذا المطلب أن التكنولوجيا الرقمية والمالية تعد من اهم عوامل تطور البنوك التجارية نظرا لما يتطلبه العصر من حداثة المعلومة وفي الوقت المناسب وهذا في ظل بيئة تنافسية قوية.

أولا: مفهوم التكنولوجيا الرقمية والمالية

كان للابتكار العلمي والتكنولوجي ظهور تقنيات وموارد حديثة، قائمة على البرمجيات والآلات التقنية وكذا الشبكات المختلفة، والتي استخدمت في شتى المجالات منها المجال المالي والبنكي، وهو ما اصطلح عليه بالتكنولوجيا الرقمية والمالية.

التكنولوجيا المالية والرقمية هي موضوع واسع يحمل في مضمونه العديد من المفاهيم والمتغيرات فاذا اردنا تعريف التكنولوجيا المالية بمفهومها الواسع، فهي تلك الموجة الجديدة من الشركات التي غيرت من طرق الدفع

[1] عز الدين جابو أبو فرح العلاء مرجع سبق ذكره، ص84.

المالي وعمليات الاقراض والاقتراض والاستثمار، وتحويل الأموال كشركة Transfer Wise ومدفوعات الهاتف المحمول Square ، وعمليات التمويل الجماعي Smart Angels, Crow cube, Kick starter Prêt d'union والإقراض النظير للنظير P2P عن طريق Zapa, Chishti & Lending Club . (Chishti & Janos, 2016, p. 15)

كما تحتوي هذه التكنولوجيا على مجموعة من التطبيقات والخدمات سمحت بتطوير عمل القطاعات الاقتصادية عامة والقطاع البنكي خاصة والتي تجسدت في مفهوم الخدمات المالية الرقمية والتي عرفت على انها تلك المنتجات والخدمات المالية، بما فيها المدفوعات والتحويلات والادخار والائتمان والتامين والأوراق المالية والتخطيط المالي وبيانات الحساب، التي يتم تسليمها عبر التكنولوجيا الرقمية الالكترونية، كالنقود الالكترونية وبطاقات الدفع والحساب البنكي العادي[1](World Bank and CCAF, 2020).

الأنظمة البنكية اليوم وفي ظل تعدد الأزمات وانتشارها، أصبحت أمام حتمية تبني استراتيجيات التحول الرقمي Digital Transformation والذي يعرف على انه عملية انتقال القطاعات والشركات الى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار منتجات وخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمتها.

ثانيا: تقنيات التكنولوجيا المالية والرقمية

رغم أن البحث يهتم بالتكنولوجيا المالية الرقمية المستعملة من طرف البنوك الجزائرية ،لا بأس من الإشارة الى أن هناك مجموعة واسعة ومتعددة لتقنيات التكنولوجيا المالية والتقنيات الرقمية نختصر ذكرها في البعض بما يتناسب وموضوع دراستنا .

01. **السداد عن طريق الهاتف المحمول:** نظرا للانتشار الواسع للهواتف الذكية، وتحديثاتها المستمرة أصبحت من الوسائل التي تسهم في تسوية مختلف العمليات المالية على غرار تجربة شركة ابل Appel، التي برزت اواخر العام 2017 ، وكذا شركة سامسونغ Samsung وجوجل Google، .....

اين اصبح العملاء يشعرون بأمان كبيرة وثقة في تلك المعاملات وكذا الأجهزة الذكية. ومن بين العمليات التي تتم عن طريق الهاتف الجوال نذكر[2].

02. **الاتصالات الميدانية قريبة المدى** Near-field communication (NFC): وهي تطبيقات جوال متعلقة بنقاط البيع، ومدفوعات الجوال القائمة على الموجات الصوتية تحتو ي على بيانات مشفرة، دو ن الحاجة الى الانترنت.

[1] World Bank and CCAF. (2020). Retrieved 21 05, 2024, from World Bank and CCAF: http://www.jbs.cam.ac.uk/faculty-research/centre.

[2] فريد ليان حبيب، التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي الى المستقبل، اتحاد شركات الاستثمار، ط1، 2019، ص32.

03. **مدفوعات النقل الآمن المغناطيسي** (Magnetic Secure Transmission (MTS تستخدم عند الشراء تعمل التقنية من خلال اصدار الهاتف لإشارة مغناطيسية محاكية للشريط الممغنط على البطاقات الائتمانية الخاصة بالقائم بالدفع، ولدينا العديد من التقنيات الاخر ى على غرار محافظ الهاتف الجوال، مدفوعات الاستجابة السريعة.

السداد عن بعد للمدفوعات عبر الانترنت حيث يتم السداد باستخدام خدمة الانترنت عن طريق متصفح الهاتف الجوال مثل Chrome او ... Safari، والتي تستلزم توفر خدمة الانترنت.

04. **مدفوعات الرسائل القصيرة SMS الفواتير المباشرة للناقل** (Direct Carrier Billing (DCB ، الخدمة البنكية الهاتفية.....

05. **المنصات الرقمية:** مثل البلوك شين (سلاسل الكتل) وهي نوع خاص من السجلات الموزعة على اساس تقني مخصص، حيث تنش ئ سجل غير قابل للتغيير وتحتفظ به ضمن شبكة لامركزية، هناك العديد من التقنيات الخاصة بالتكنولوجيا المالية الاخرى كالعقود الذكية، العملات المشفرة، الذكاء الاصطناعي، التمويل الجماعي، الاق ارض النظير للنظير P2P التحليل التنبؤ.....وغيرها.

ثالثا: تعريف نظام الدفع الالكتروني

يعرف قانو ن التبادل الالكتروني المصر ي الدفع الالكتروني على انه" وفاء بمقابل نقدي الالت ازم بوسائل الكترونية مثل الشيكات الالكترونية والبطاقات الممغنطة"، كما تعكس أنظمة الدفع الالكترونية جميع الانظمة المستخدمة لتسوية المعاملات المالية عبر الانترنت، والتي يتم تبينها بين البنوك او الشركات او الاف ارد في الداخل والخارج.

يعرف على انه مجموعة الادوات والتحويلات الالكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات البنكية، النقود الالكترونية،.....[1].

فيمكن تعريف انظمة الدفع الالكترونية على انها تلك التطبيقات والتقنيات، والاجهزة التي تسمح للمستخدمين بتسوية معاملتهم المالية والتجارية واجراء التحويلات المالية، عن طريق الشبكات العنكبوتية ودون الحاجة الى السيولة النقدية الحاضرة في المحفظة.

رابعا: انواع ادوات وطر ق الدفع الالكتروني

متعددة هي الاجهزة والأدوات المستخدمة في الدفع والتحويلات المالية الكترونيا نذكر منها:

[1] ينظر، مرجع سبق ذكره ، تيفوتي رتيبة، ص77.

01. **البطاقات البنكية المغناطيسية:** وهي عبارة عن اداة للوفاء بالالتزامات مقبولة على نطاق واسع كبديل للنقود لدفع قيمة المنتجات والخدمات المقدمة لحاملها، وهناك العديد من انواع هذه البطاقات حسب العلاقات التعاقدية بين المصدر لها وحاملها مثل بطاقة الائتمان..... وغيرها.[1]

02. **الشيك الالكتروني:** وهو المعادل الالكتروني للشيكات الوقية، عبار عن خطاب موثق ومؤمن عليه يصدره مرسله لمتلقيه او حامله، ليعتمد ويقدم الى البنك، الذي يعمل عبر الانترنت لتحويل قيمته الى صاحب الحساب، ويتم بعدها اعادة الشيك الكترونيا لمستلمه كإثبات صرف قيمته[2].

03. **السفتجة الالكترونية:** عبارة عن محرر شكلي يربط ثلاثة أطراف معالج الكترونيا حيث يتضمن امار من شخص (الساحب) الى شخص اخر (المسحوب عليه) بدفع مبلغا نقديا لشخص ثالث (المستفيد) لدى الاطلاع او في تاريخ معين وهي نوعان[3].

04. **السفتجة الورقية او المقترنة بكشف** La lettre de change relevé papier يرمز لها اختصار L.C.R.Papier تصدر في البداية على دعامة ورقية ثم تعالج الكترونيا عند تقديمها للبنك لتحصيل او التظهير لأي طرف اخر.

05. **السفتجة الممغنطة** La lettre de change relevé magnétique يرمز اختصارها C.L.R.Magnétique تكون من دون الدعامة الورقية منذ البداية.

06. **النقود الالكترونية:** عند المفوضية الاوربية بانها عبارة قيمة نقدية مخزنة الكترونيا على وسيلة الكترونية مثل بطاقات الذاكرة او ذاكرة الكمبيوتر، وتقبل على انها وسائل دفع من قبل الشركات والافراد.

[1] ينظر، مرجع سبق ذكره ، تيفوتي رتيبة، ص79.

[2] Salaheddine , C., & Hadjira, G. (2018, 12 30). The role of El ectronic Payment Systems in the development of the Algerian Banking system. (C. Salaheddine, & G. Hadjira, Eds.) Roa Iktissadia REVIEW, 08(02), p. 216.

[3] ينظر، مرجع سبق ذكره، تيفوتي رتيبة، ص78.

خلاصة الفصل:

تعد الرقمنة موضوع العصر لما إحتلته من مكانة وحتمية قصوى في بنوك العالم، وعلاقتها بالأداء المالي من الموضوعات الهامة التي لاقت قبولا كبير ورواجا واسع في مؤسسات المالية لاسيما البنوك التجارية، ومن هنا حاولنا في هذه الفصل دراسة واعطاء صورة واضحة على الرقمنة أولا والأداء المالي ثانيا والعلاقة بينهما ثالثا.

استهلينا بماهية الرقمنة تم التطرق الى نشأتها وتطورها وأهم عناصرها، وأمام ما تشهده البنوك في العالم من تطور كبير كان لابد من معرفة متطلبات التحول الرقمي في البنوك، وفي الأخير درسنا واقع البيئة الرقمية في الجزائر، تناولنا فيه مظاهر الرقمنة وأهم التحديات التي واجهتها والأفاق المستقبلية المراد الوصول إليها.

وفصلنا في المبحث الثاني الأداء المالي، مما جاء فيه مفهوم وأهمية الأداء المالي، والمؤشرات والنماذج لقياسه في البنوك التجارية الذي كان موضوع الدراسة في الجانب التطبيقي، وبينا في هذا الفصل الأهداف المنشودة لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة.

وفي الأخير ظهر لنا أنه هناك علاقة كبيرة في البنوك التجارية بين الرقمنة والأداء المالي، لما تكتسي الرقمنة من أهمية على الأداء، وهنا استوجب ذكر العوامل الداعمة لتطويرها لا سيما في البنوك، ومن نتائجها التكنولوجيا الرقمية التي أضحت شيء حتميا.

الفصل الثاني

دراسة حالة البنك الجزائر الخارجي
وكالة بوسعادة 00086

تمهيد:

بعد ما تطرقنا في الفصل الاول إلى المفاهيم المتعلقة بالرقمنة وأهميتها وعناصرها ومتطلباتها وكذلك تقييم الاداء المالي وأهميته وأهدافه، وتطرقنا أيضا إلى مؤشرات ونماذج قياس الاداء المالي والى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع دراستنا، سنحاول في هذا الفصل تطبيق الجانب النظري من خلال دراسة في بنك الجزائر الخارجي، واهتمام الاكثر بالجانب التطبيقي أردنا أن نتناول في هذا الفصل تقديم بنك الجزائر الخارجي من حيث النشأة وتعريفه، ومهمته والهيكل التنظيمي له، كما سيتم عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

- المبحث الاول: تقديم تعريف عام لبنك الجزائر الخارجي
- المبحث الثاني: تقييم الاداء المالي للبنوك في ظل الرقمنة.

المبحث الاول: تقديم بنك الجزائر الخارجي

هو أكثر البنوك التجارية الجزائرية شهرة في العالم فهو يعتبر الرائد من حيث التعاملات مع الخارج خاصة في ميدان الضمانات البنكية ، لذلك أوكلت له الدولة كل الصالحيات للقيام بمهامه على أحسن وجه، فهو يعتبر بنك من الدرجة الاولى و ذو سمعة عالمية حيث احتل مؤخرا المرتبة الاولى على مستوى البنوك الجزائرية.

المطلب الاول: نشأة البنك

بمرسوم رقم 204-67 في 21 أكتوبر ،1967 برأسمال قدره: 20 مليون د.ج و قد ورث خمسة بنوك أ جنبية و هي:

1- القرض الليوني في 01 أكتوبر 1967 lyonnais crédit.
2- الشركة العامة في 31 ديسمبر 1967 lyonnais credit.
3- البنك الشمالي للتسليف lyonnais crédit.
4- البنك الصناعي للجزائر وبنك البحر البيض المتوسط في 13 ماي 1968

Banque Industrielles d'Algérie et de méditerranée

5- بنك باركليز الفرنسي في سنة 1968 Bank Barclays

مع إنشاء البنك تم إرساء أول هيكل تنظيمي وضم:

- دائرة الشؤون الادارية، هيكل الموارد الهيدروكربونية.
- دائرة الشؤون الخارجية.
- دائرة دراسات الاستغلال.

عام 1970: توسعت عمليات البنك حيث أودع لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات – سوناطراك، نفطال والكيمياوية والبتروكيماوية والتعدين والنقل البحري والبناء، وهو الذي يمدها بالقروض، حافظ البنك على نفس الهيكل التنظيمي إلى غاية 1980،بعدها ارسى الشكل الثاني من التنظيم الهيكلي أكثر توافق مع تقدم عمليات البنك فلقد تم استحداث عدة مديريات تحت سلطة مستشار مديرية البنك.

عام 1988: تم استحداث تنظيم جديد.

عام 1989: تم اعتماد هيكل تنظيمي جديد، يضم 3 مديريات عامة، مساعدة عملياتية لكل عدد معين من الاحداث المركزي بعد 21 سنة من الخبرة وبفضل تطبيق القانون رقم 01 88 المؤرخ في 12 جافني 1988 المتعلق باستقلاليات المؤسسات قام بنك الجزائر الخارجي بتغير شكله وأصبح في 05 فيفري 1989 مؤسسة باسهم رأسمالها قفز من 1 مليار دينار جزائري إلى 24.5 مليار د.ج، مع المحافظة بشكل عام على هدفه الاساسي المسطر بموجب المرسوم المؤرخ في 01 أكتوبر 1967.

عام 1996 : تم استحداث هيكل تنظيمي أخر من طرف المدير الجهوي بمقتضى مذكرة المدير العام رقم 01 الصادرة في 21 ابريل 1997 زود البنك بدائر ة التسويق ملحقة بمديرية الشبكة، تتفرع هذه دائرة إلى قطاعين: قطاع موسمي، قطاع شخصي، بالإضافة إلى مكتب المراجعة الدولية DELOITE وأيضا TOUEN حيث يقوم بتوزيع مسؤولية السياسة التجارية، واستجابة للسياسة الجديدة للبنك التي تهدف إلى تحقيق الفعالية و كفاءة في تسير البنكي.

عام 2003: تبنى البنك هيكله تنظيما جديدا بموجبه تم استحداث هياكل جديدة، وتم توسيع وتمديد مهام واختصاصات الهياكل الموجودة.

عام 2015: احتل البنك المرتبة الاولى في الجزائر، بلغ رأسمال البنك الحالي: 000 000 100000 د.ج

– مقر الشركة: 11 شارع العقيد عميروش الجزائر ص.ب 323 الجزائر محطة – السجل التجاري 0011452 ب 02

تعريف البنك: هو بنك ودائع مملوك للدولة، خاضع للقانون التجاري وظيفته الاساسية هي تسهيل تنمية الصيلات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى وهو يمنح الاعتمادات عن الاستيراد، يعطي ضمانا للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهمتهم في التصدير (اعتماد/تامين) يضع اتفاقات اعتمادات مع البنوك الأجنبية.

المطلب الثاني: بنك الجزائر الخارجي ووكالته ببوسعادة 00086

أولا: الهيكل التنظيمي للبنك

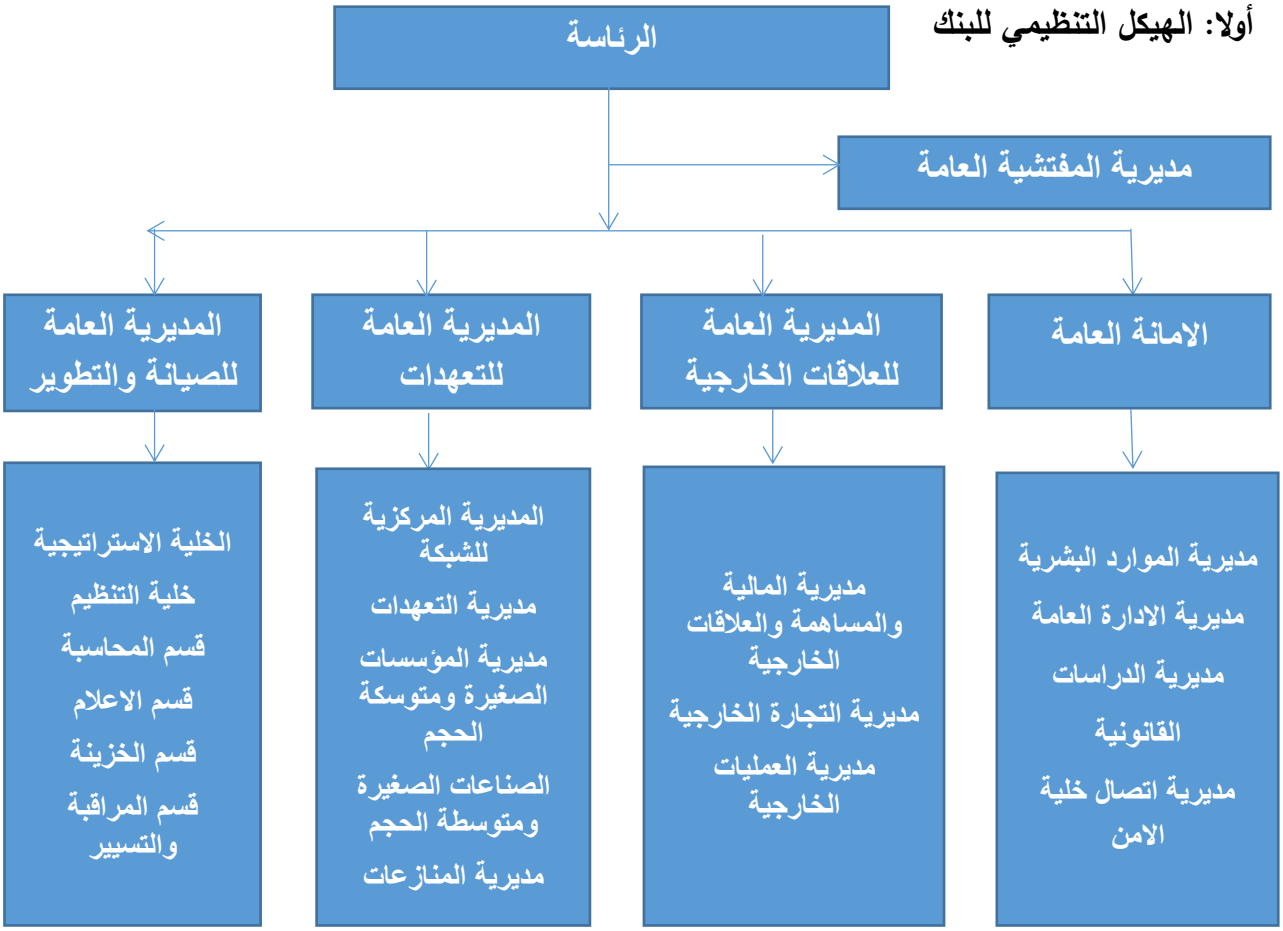

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مدير البنك الخارجي الجزائري الوكالة بوسعادة 00086

ثانيا: الوظائف بنك الجزائر الخارجي

01. **الوظائف التقليدية:** يعتبر البنك الخارجي بنكا تجاريا وعلى هذا الأساس فهو يمارس كل المهام والوظائف المنوطة ببنك تجاري، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى تقليدية وأخرى حديثة:

- **الوظائف التقليدية: وتتمثل فيما يلي:**

– فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، ادخار لأجل، وخاصة لإشعار)؛

– تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان، ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:

* منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدنية.
* تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانه.

* التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء

* تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية ومنح القروض للموردين أو المستوردين وغيرها من التقنيات.

* تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.

* التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء والشيكات السياحية والحوالات الداخلية منها والخارجية.

* تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها، لمساهمة في إطار أسهم وسندات شركات المساهمة.

* تأجير خزائن لعملائها، والخاصة بالمجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

02. **الوظائف الحديثة:**

- إدارة أعمال العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة؛ تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، والجدير بالذكر أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض يجب أن لا يتجاوزه؛
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال متوسطة وطويلة نسبيا؛
- تقديم خدمات مالية عالية من خلال دخول البنوك في التجارة والتمويل الدولي، فالبنك التجاري يضمن الشركات المستوردة حتى يتم الاستيراد وتسويق المنتجات، كما يمد البنك التجاري الشركات المتعددة لجنسيات بالقروض؛
- تقديم النصيحة والتحليل الفني للأسواق كما يقوم ببيع وشراء الأوراق المالية أو النقد الأجنبي لحساب العميل. وهناك وظائف أخرى لا تقل أهمية عن الوظائف سابقة الذكر، من أهمها:

– **وظيفة التوزيع:** في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج، أو إعادة الإنتاج المتولدة من مصادر خارجية عن المشروع نفسه عن طريق الصرف، ويتم ذلك بالطرق الائتمانية ولا توجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام.

– **وظيفة الإشراف والرقابة:** تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه ومتابعة الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لوكالة بوسعادة

يعرف الهيكل التنظيمي للبنك على أنه البيئة التي تسمح بتحديد وظائفه وأنواع الأنظمة والمهتم الموجودة فيه، وكذا العلاقات الموجودة بين كل مصلحة وأخرى، إذ يتضمن مديرية عامة، أمانة عامة وأربعة مصالح تنقسم بدورها إلى أقسام.

01. **مدير الوكالة:** أعلى المستويات الإدارية مهمته اتخاذ القرارات اللازمة لتسيير الوكالة، فهو المسؤول الأول في الوكالة، حيث يعطي رأيه بالموافقة أو عدمها، ويرأس اللجنة ويمضي على القرض في الخانة الموافقة.

02. **نائب المدير:** يتمثل دوره في مساعدة المدير في مهامه، كما أنه ينوب عن المدير أثناء غيابه ويتخذ القرار مكانه.

03. **الأمانة العامة (السكريتاريا):** تعمل على تنظيم الأعمال القانونية والإدارية استلام وتسليم البريد، تلقي المكالمات والفاكسات، تنظيم المواعيد مع المدير، لكنها لا تقوم بالعمليات البنكية.

04. **مركز المحاسبة:** تتمثل مهامه فيما يلي: مراقبة عمليات المحاسبة وضبطها وتعتمد الوكالة المحاسبة التحليلية؛ متابعة وتعديل أي خطأ يتم اكتشافه؛ ضمان بالنسبة لجميع العمليات الوجودة المادية للأوراق المفسرة لها.

05. **القسم الإداري للتعهدات:** مهمته جلب موظفي الأموال، حفظ الودائع وإعطاء القروض للزبائن ويحتوي على الأقسام التالية:

- **القسم الإداري للتعهدات:** مهمته متابعة الالتزامات مثل الالتزامات الخاصة بالتكاليف المتعلقة بالمهمات، وتتم هذه الأخيرة بين البنك وأطراف خارجة حسب نوع النشاط الممارس.
- **قسم الموارد:** مهمته توظيف الأموال وتقديم الخدمات مثل منح القروض.
- **قسم المنازعات:** يعمل هذا القسم على دراسة المنازعات والاحتياجات المقدمة من طرف العملاء والفصل فيها.

06. **مصلحة العلاقات مع الزبائن:** تتمثل مهمتها في جلب الزبائن واختيارهم، وتقديم المعلومات اللازمة للمتعاملين والاتصال بهم وإ شعارهم بكل العمليات الخاصة بحساباتهم–7– .

07. **مصلحة التسيير الإداري:** تظم الأقسام التالية:

- **قسم تسيير الموارد:** تتلخص مهامه في توفير وسائل العمل كالآلات والأجهزة.

- **قسم الإعلام الآلي والمحاسبة:** يعمل هذا القسم على إعداد الميزانية المحاسبية للوكالة والمراقبة الإدارية.

08. **مصلحة التجارة الخارجية:** تهتم هذه المصلحة ماله علاقة بالاستيراد والتصدير وتعمل على تسيير وتنفيذ العمليات الخاصة بالتعاملات الخارجية وتتفرع إلى عدة أقسام وهي:

- **قسم التوطين:** يقوم هذا القسم بجميع إجراءات التوطين الخاصة بعمليات التجارة الخارجية.
- **قسم الاعتماد المستندي:** ويختص هدا القسم بفحص ومتابعة ملفات الاعتماد المستندي للمستوردين، ويعتبر هذا القسم وسيطا بين المصدر والمستورد كما يحصل على تحصيل قيمة البضاعة المصدرة من طرف الزبون.
- **قسم التسليم المستندي:** ويختص هذا القسم بفتح وتسيير العمليات المملة عن طريق التحصيل المستندي.
- **قسم التحويلات بالعملة الصعبة:** يهتم هذا الفرع بفتح حسابات بالعملة الصعبة وصرف المبالغ المحولة من الخارج لصالح مستفيديها بالداخل.

09. **مصلحة الصندوق:** وهي المصلحة التي بأكبر قسط من العمليات البنكية وتحتوي على قسمين

- **الشباك الأمامية** : ويحتوي على

– **شباك الدفع:** مهامه التعامل بالعملة الوطنية؛ شباك الصرف اليدوي والعملة الصعبة: ويتم فيه العمليات المباشرة كالدفع أو السحب من والى الحسابات بالدينار

– **الشباك الخلفي:** يحتوي على

* **قسم المقاصة:** ومهمته تنحصر في تبادل الشيكات والتحويلات مع البنوك الأخرى كل يوم وذلك من خلال عمليات المقاصة في البنك المركزي؛

* **قسم التحويلات:** يقوم بعمليات التحويل بكامل أشكالها مما في ذلك التحويل من حساب إلى حساب أخر سواء كان داخل أو خارج الوكالة؛

* **قسم المحفظة:** مهمته تحصيل الأوراق المالية (السفتجة، الشيكات)؛ قسم السيولة: مهمته توفير ومراقبة حسابات السيولة المالية كأن يخصص لكل نوع من الودائع حسابا خاصا بها، كما يقوم القسم بمراقبة قيمة السيولة الموجودة في الوكالة بعد تصفية الحسابات المبعوثة للبنك.

المبحث الثاني: تقييم الاداء المالي للبنوك في ظل الرقمنة

سوف يتم في هذا المبحث في المطلب الأول تحديدا واقع الرقمنة في بنك الجزائر الخارجي لخمسة السنوات الأخيرة دراسة ميدانية، أما المطلب الثاني عرض بعض مؤشرات الاداء المالي في البنك الجزائر الخارجي للسنوات 2019-2023 دراسة ميدانية.

المطلب الاول: واقع مؤشرات الرقمنة في بنك الجزائر الخارجي (2019-2023)

سوف يتم من خلال هذا المطلب تحليل واقع مؤشرات الرقمنة في بنك الجزائر الخارجي 2019-2023، وهذا لتوفر المعطيات خلال هذه الفترة، بحيث لم يتم الحصول على معطيات المؤشرات الاخرى خلال نفس الفترة، وبهذا فسيتم دارسة عدد البطاقات البنكية وأجهزة الدفع الاكتروني بالعدد والنسبة، وهذا كالتالي:

أولا: تطور عدد البطاقات البنكية لبنك الجزائر الخارجي خلال 2019-2023

ويظهر هذا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1) تطور عدد البطاقات البنكية لبنك الجزائر الخارجي خلال سنوات 2019-2023

التعيين / السنة	2019	2020	2021	2022	2023
عدد البطاقات البنكية	2200	2700	3500	4500	6000
نسبة الزيادة	/	%22.73	%29.63	%28.57	%33.33

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مدير البنك الخارجي الجزائري الوكالة بوسعادة 00086

من خلال الجدول نلاحظ زيادة في اصدار البطاقات البنكية من سنة 2019 إلى سنة 2020 بمعدل 22.73، بزيادة ما يعادل 500 بطاقة، واستمر ارتفاع اصدار هذه البطاقات في تزايد بنسبة 29.63% لسنة 2021 ما يعادل 800 بطاقة (نسبة 6.90%)، إذ سجل انخفاض طفيف لسنة 2022، وهذا راجع لأخطاء تقنية نجمة من تحيين برنامج المتعلق بتسيير البطاقات الإلكترونية من حيث الحماية، ثم سرعانم

عادة في الارتفاع بنسبة 33.33% لسنة 2023 ما يعادل 6000 (4.76%) بنسبة بطاقة بعد تعديل البرنامج مع اضفاء صبغة جديد له وتقديم تحفيزات.

الشكل رقم 1: تطور عدد البطاقات البنكية لبنك الجزائر الخارجي خلال سنوات 2019-2023

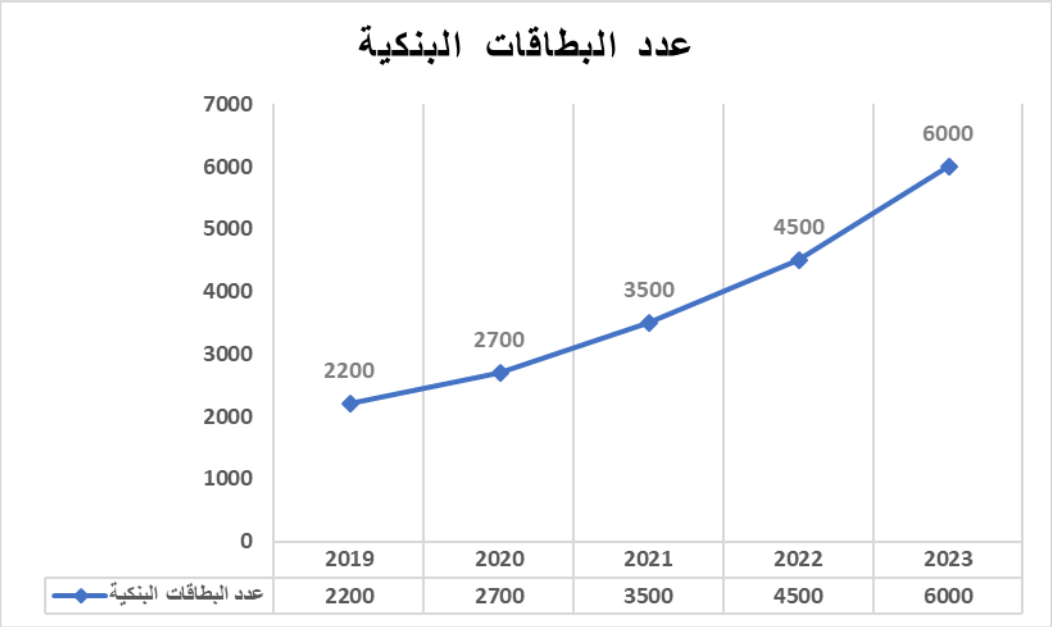

نلاحظ أن البنك اتخذ استراتيجية في توسيع عدد اصدار البطاقات البنكية من سنة 2019 إلى سنة 2023 متواصلا، مما يشير إلى دعم البنك لتكنولوجيا الخدمات المالية من جهة، ومن جهة أخرى يتمثل في تبني العملاء من أفراد والشركات للاستخدام البطاقات البنكية.

يمكن أن ترتبط زيادة عدد البطاقات بعوامل أخرى مثل التوسع في شبكة الفروع المصرفية، وزيادة وعي العملاء بفوائد استخدام البطاقات البنكية من حيث المرونة والسرعة والأمن، وتطور التكنولوجيا المالية، يُعدُ هذا الارتفاع إيجابيًا بالنسبة للبنك، حيث يمكن أن يزيد من إيراداته ويعزز من وجوده في السوق المالي، كما يمكن أن يُعَزِّزَ الثقة في النظام المالي ككل.

ثانيا: تطور أجهزة الدفع الالكتروني خلال السنوات من 2019-2023

تطور أجهزة الدفع الالكتروني لبنك الجزائر الخارجي 2019-2023 في ظل التغيرات الحاصلة وزيادة الانفتاح، زاد استعمال أجهزة الدفع الالكتروني على المستوى المحلي، ومن خلال هذا الجدول يظهر تطور أجهزة الدفع الالكتروني في لبنك الجزائر الخارجي 2019-2023.

جدول رقم (2) تطور أجهزة الدفع الالكتروني في بنك الجزائر الخارجي 2019-2023

التعيين / السنة	2019	2020	2021	2022	2023
عدد أجهزة الدفع الالكتروني	10	20	30	50	70
نسبة الزيادة	/	%100	%50	%66.66	%40

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مدير البنك الخارجي الجزائري الوكالة بوسعادة 00086

تبين من خلال الجدول زيادة عدد أجهزة الدفع الالكتروني من سنة 2019 الى سنة 2020 بنسبة 100%، مما يعادل 10 أجهزة دفع إلكتروني، واستمرت الزيادة في الارتفاع بنفس العدد خلال سنة 2021 بنسبة 50%، أما سنة 2022 و2023 إرتفع بنسبة 66.66% و40% بما يعادل زيادة في عدد أجهزة الدفع الإلكتروني 20، 20 على التوالي، بحيث وصلت الزيادة في عدد أجهزة الدفع الإلكتروني خلال الخمس السنوات الأخيرة إلى 60 جهاز مما يبين أن البنك قام بتخصيص مبلغ لدعم إستثمار في مجال التحول الرقمي بتركيب أجهزة الدفع الإلكتروني، لزيادة تحقيق جودة المعاملات المالية وإجلب عملاء جدد.

الشكل رقم (2): تطور أجهزة الدفع الالكتروني في لبنك الجزائر الخارجي 2019-2023

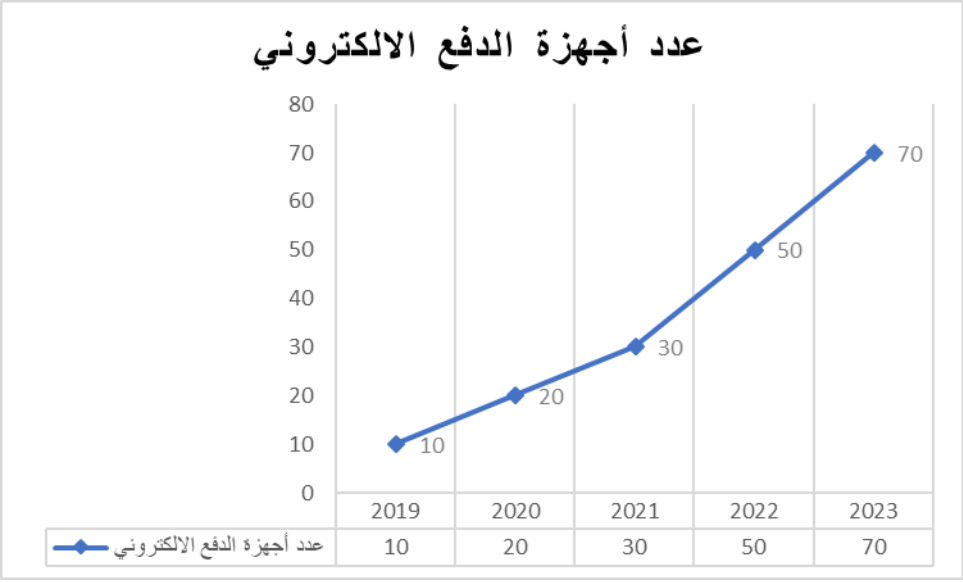

تبين من خلال الشكل رقم (2) أن زيادة عدد أجهزة الدفع الإلكتروني من سنة 2019 الى سنة 2021 قدرت بنسبة 100%، وهذا راجع إلى السياسة المتخذة من طرف البنك والمتمثلة في دعم رقمنة الأداء المالي.

حيث استمرت الزيادة في الارتفاع خلال السنوات 2021 و2022 و2023 حتى بلغ عددها الإجمالي سبعون (70) جهاز دفع ألكتروني، وترجع هذه الزيادة إلى إقبال العملاء بصفة متزايد في إستعمال الأجهزة، ما سهل لهم العمليات المالية من حيث السرعة والمرونة والحماية، وبدوره ساهم الإستعمال المتزايد لهذه الأجهزة في تحقيق أرباح إضافية.

إن زيادة عدد أجهزة الدفع الإلكتروني من عشرة (10) أجهزة في سنة 2019 إلى سبعون (70) جهاز في سنة 2023، ما يعادل 7 أضعاف.

يُظهر لنا هذا المؤشر تبني البنك لفكرة التوجه نحو تكنولوجيا الدفع الإلكتروني من أجل الحفاظ على العملاء وجذب عملاء جدد.

يُعتبر هذا النمو إيجابيًا للبنك الجزائر الخارجي، حيث يُشجع على تثمين التحول نحو الدفع الإلكتروني وتخفيض الاعتماد على النقد، مما يزيد من الفعالية ويُحسِّن في كسب ثقة العملاء.

في حين قد يواجه البنك الجزائر الخارجي صعوبات في وجود استثمارات إضافية في البنية التحتية والأمان لدعم هذا النمو، بالإضافة إلى ضرورة مواكبة تطورات التكنولوجيا لضمان سلامة وأمان العمليات المالية.

المطلب الثاني: عرض بعض مؤشرات الاداء المالي في البنك الجزائر الخارجي 2019-2023

سيتم من خلال هذا المطلب عرض تطور أهم مؤشرات الاداء المالي على مستوى البنك الجزائر الخارجي 2019-2023 وهذا كالتالي:

أولا: معدل العائد على الأصول ROA

العائد على الاصول وتم اعتماد مؤشر العائد على الاصول كمؤشر رئيسي للربحية من خلال عرض تطور نسبة العائد على الاصول في البنك الجزائر الخارجي، ويتم استظهار هذا التطور من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(03) : تطور نسبة العائد على الاصول في بنك الجزائر الخارجي 2019-2023

النسب/ السنة	2019	2020	2021	2022	2023
النسبة %	1.38	2.19	3.05	1.89	2.08

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مدير البنك الخارجي الجزائري الوكالة بوسعادة 00086

إتضح من خلال الجدول رقم (03) بأن نسبة العائد على الاصول في ارتفاع مستمر خلال سنة 2019 و2020، و2021 بمعدل زيادة 0.81% و 0.86% على التوالي مما يوضح مدى فعالية الادارة والتوظيف المثالي للمصادر المالية في البنك، كما يبين إرتفاع قدرة الأصول على خلق الربح.

في حين انخفضت نسبة العائد على الأصول في سنة 2022 بمقدار 1.16%، ويعود هذا الإنخفاض إلى نقص فعالية الادارة والتوظيف المثالي للمصادر المالية في البنك.

أما بالنسبة للسنة الاخيرة نلاحظ عودت ارتفاع نسبة العائد على الاصول في بنك الجزائر الخارجي حيث بلغت0.19%، مما يدل أن البنك تدارك ما وقع في السنة الماضية، ووضع إستراتيجية ساهمت في التوظيف المثالي للمصادر المالية في البنك وكذا رفع فعالية الادارة.

الشكل رقم 3: تطور نسبة العائد على الاصول في بنك الجزائر الخارجي 2019-2023

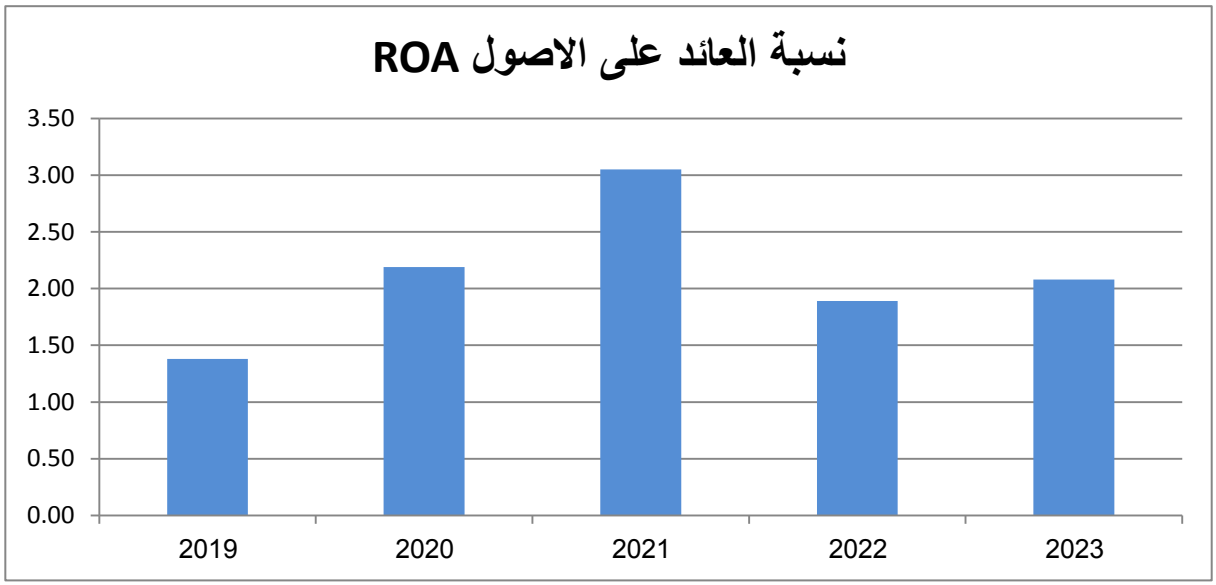

نلاحظ اختلاف النسبة من عام إلى آخر، الأمر الذي يعكس التحديات التي يواجهها البنك في بيئة الأعمال المتغيرة، مثل التغيرات في أسعار الفائدة وظروف السوق.

كما نلاحظ أن هناك ارتفاعًا تدريجيًا في النسبة من عام 2019 إلى 2021، مما يُظهر تحسنًا في أداء البنك في استخدام الأصول لتحقيق الأرباح، وهذا قد يكون نتيجة لتحسين الإدارة المالية واعتماد استراتيجيات أفضل للتمويل والاستثمار.

كما نلاحظ أن هناك انخفاضًا طفيفًا في النسبة في عام 2022 مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا قد يشير إلى وجود تحديات خاصة أو عوامل مؤقتة أثرت على أداء البنك في ذلك العام.

ولكن على الرغم من التقلبات في الأداء على مدار السنوات الخمس، فإن النسبة في السنوات الأخيرة تبدو مستقرة بشكل عام، مما يشير إلى أن البنك قد وجد استقرارًا في أدائه وكفاءته في استخدام الأصول لتحقيق العوائد.

ثانيا: معدل العائد على حقوق الملكية ROE

نسبة العائد على حقوق الملكية ويتم استظهار هذا التطور من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(04): تطور نسبة العائد على حقوق الملكية في بنك الجزائر الخارجي 2019-2023

التعيين / السنة	2019	2020	2021	2022	2023
النسبة المؤية	7.13	13.97	21.08	16.23	17.86

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر الخارجي 2019-2023

من خلال الجدول السابق يتضح بأن نسبة العائد على حقوق الملكية في بنك الجزائر الخارجي 2019-2023 كانت مرتفعة، حيث كانت في السنة الاولى من الدراسة 7.13% واستمرت هذه النسبة في الارتفاع الى 2021 اين بلغت 21.08 %، وفي سنة 2022 نلاحظ انخفاضها اين بلغت 16.23%، ثم ارتفعت هذه النسبة سنة 2023 اين بلغت 17.86% ان ارتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية يدل على كفاءة قرارات الاستثمار في اموال البنك في تحقيق العائد المطلوب الذي تطمح له ادارة البنك.

الشكل رقم 4: تطور نسبة العائد على حقوق الملكية في بنك الجزائر الخارجي 2019-2023

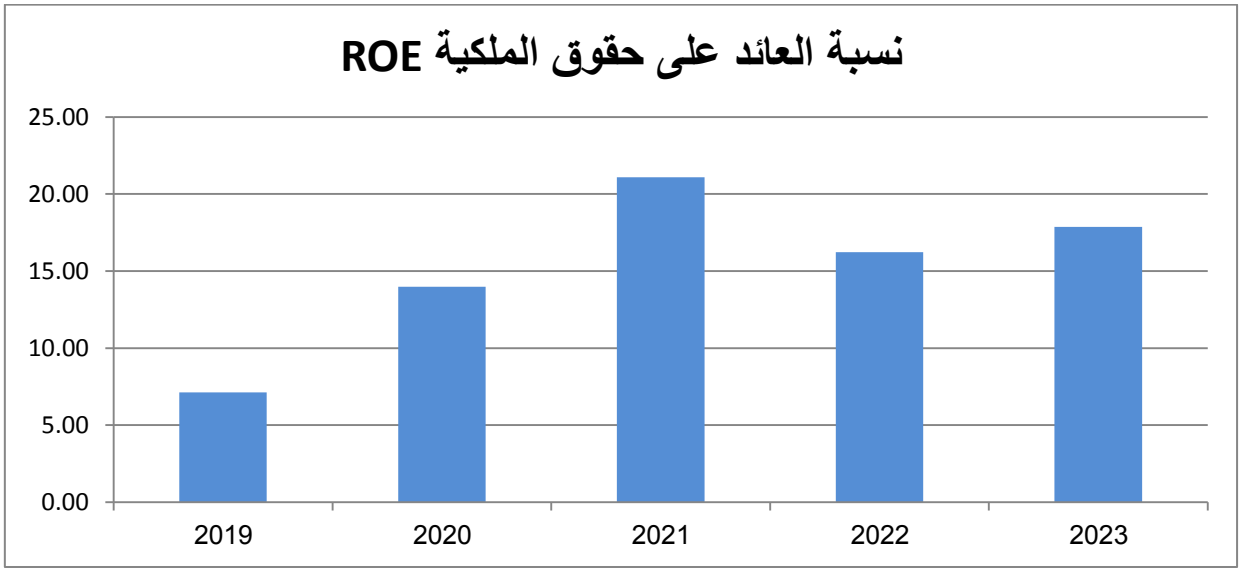

من خلال الجدول السابق يتضح بأن نسبة العائد على حقوق الملكية في بنك الجزائر الخارجي 2019-2023 كانت مرتفعة، حيث كانت في سنة السنة الاولى من الدراسة 7.13% واستمرت هذه النسبة في الارتفاع الى 2021 اين بلغت 21.08 %، وفي سنة 2022 نلاحظ انخفاضها اين بلغت 16.23%، ثم ارتفعت هذه النسبة سنة 2023 اين بلغت 17.86% ان ارتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية يدل على كفاءة قرارات الاستثمار في اموال البنك في تحقيق العائد المطلوب الذي تطمح له ادارة البنك.

يشير هذا المعدل الى مقدار العائد المتأتي من استثمار البنك في الاموال، ويحسب هذا المعدل بقسمة صافي الربح على حق الملكية.

المطلب الثالث: قراءة وتحليل علاقة الرقمنة بالأداء المالي في بنك الجزائر الخارجي

في هذا المطلب نحاول معرفة علاقة الرقمنة بالأداء المالي للبنك من خلال تطور مؤشرات الرقمنة ومؤشرات التقييم المالي الذي يتم تلخيصهم في الجدول التالي:

جدول رقم (05): تطور مؤشرات الرقمنة ومؤشرات تقييم الاداء المالي لبنك الجزائر الخارجي 2019-2023

التعيين / السنة	2019	2020	2021	2022	2023
عدد البطاقات البنكية	2200	2700	3500	4500	6000
عدد اجهزة الدفع الالكتروني	10	20	30	50	70
% ROA	1.38	2.19	3.05	1.89	2.08
%ROE	7.13	13.97	21.08	16.23	17.86

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير مقدمة من البنك الجزائر الخارجي

أولا: معدل العائد على الأصول ROA

تأثير مؤشرات الرقمنة على نسبة العائد على الاصول نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) انه هناك علاقة بين البطاقات البنكية ونسبة العائد على الاصول، حيث شهدت سنة 2021 زيادة هذا الاخير ب 0.86 % وهذا مقارنة بزيادة عدد البطاقات البنكية التي ساهمت في زيادة حجم التداول و منه زيادة في الايرادات ، كون ان استخدام البطاقات البنكية يسهل عملية الدفع ويحفز التداول، الا أنه سنة 2022 شهد

العائد على الاصول انخفاض قدره 1.16% رغم زيادة في عدد البطاقات البنكية وهذا يرجع الى جائحة كورنا التي أثرت اقتصاديا ، وفي سنة 2023 عاد الى الارتفاع باستمرار عدد البطاقات البنكية، كما نلاحظ ارتفاع عدد أجهزة الدفع الالكتروني الا أن هذا الارتفاع لا يؤثر على نسبة العائد على الأصول.

ثانيا: معدل العائد على حق الملكية ROE

تأثير مؤشرات الرقمنة على نسبة العائد على حقوق الملكية نلاحظ من خلال الجدول (5) نلاحظ ان هناك علاقة بين عدد البطاقات ونسبة العائد على حقوق الملكية حيث شهدت سنة 2021 زيادة بقدر 7.11% مقارنة بزيادة عدد البطاقات البنكية التي تساهم في انخفاض تكاليف العمليات حيث تعتبر العمليات المالية المتمتعة بالتلقائية و الالكترونية عبر البطاقات البنكية اكثر كفاءة من العمليات التقليدية، كونها توفر هذه التقنيات تكاليف اقل في مجال المعاملات وادارة الحسابات، مما يساهم في تحسين مؤشرات العائد على حقوق الملكية، إلا أنه في سنة 2022 شهدت نسبة العائد على حقوق الملكية انخفاض قدرة 4.85% رغم الزيادة في عدد البطاقات البنكية وهذا راجع الى جائحة كورونا التي اثرت اقتصاديا وفي سنة 2023 عاد الارتفاع باستمرار زيادة عدد البطاقات البنكية.

كما نلاحظ ارتفاع عدد أجهزة الدفع الالكتروني إلا أن هذا الارتفاع لا يؤثر على نسبة العائد على حقوق الملكية.

خلاصة الفصل:

ان تقييم الاداء هو عملية مستمرة ومنظمة لقياس ولاصدار الاحكام على النتائج المحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه وماهو من المتقع مطلوب تحقيقه مستقبلا.

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة حالة بنك الجائر الخارجي وحددنا بالدراسة وكالة بوسعادة، وللاجابة على علاقة الرقمنة بالاداء المالي للبنوك التجارية، حيث قمنا باسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وذلك باستخدام نماذج ومؤشرات الاداء المالي، اذ تناولنا في هذا الفصل مبحثين، في الأول تقديم للبنك الجزائر الخارجي الذي جاء فيه نشأة ومراح التطور وخصصنا الذكر وكالة بوسعادة التي تمت دراسة فيها الهكل التنظيمي للبنك الرئيسي وللوكالة ووالوظائف التقليدية والحديثة التي تقوم بها.

اما المبحث الثاني تطرقنا فيه الى تقييم الأداء المالي للبنوك في ظل الرقمنة، ولتوظيح ذالك درسنا واقع مؤشرات الرقمنة في بنك الجزائر الخارجي، وتطوير كلا من عدد المتزايد لبطاقات الصادرة من البنك، وأجهزة الدفع الدفع الإلكتوني، وهذا خلال خمسة السنوات الأخير من 2019 إلى 2023، وفي هذا الفصل عرضنا بعض مؤشرات الأداء المالي، وقمنا بتحليل علاقة الرقمن بلأداء المالي بتطبيق كلا من معدل العائد على الأصول ROA و معدل العائد على حق الملكية ROE، حيث خلصت الدراسة انه يمكن القول من ناحية العائد يحقق بنك الجزائر الخارجي نتائج جيدة كما أنه يلتزم بتحسين الخدمات البنكية التي يقدمها لعملائه ويظهر هذا الالتزام من خلال قيامه بتطوير وسائل الدفع الالكتروني عامة والبطاقات البنكية على وجه الخصوص.

خاتمة

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تمت معالجة الاشكالية الرئيسية والتي تهدف الى معرفة تأثير الرقمنة على الاداء المالي للبنوك التجارية ومن أجل الوصول الى الهدف المسطر تم وضع اطار نظري يشمل أهم المفاهيم حول متغيرات الدراسة والعالقة التي تربطهما، بالاضافة الى عرض بعض الدر اسات السابقة التي عالجت موضوع الدراسة في احد جوانبه، كما تم عرض واقع بعض مؤشرات الرقمنة وتقييم الاداء المالي له، بالاضافة إلى ابراز علاقة التأثير التي تربط بينهما، وفي الاخير تم التوصل الى مجموعة من النتائج تم على اساسها وضع بعض الاقتراحات وهي كالتالي :

أولا: نتائج الدراسة

من خلال معالجة الاشكالية و اختبار فرضيات الدراسة تم التوصل الى مجموعة من النتائج وتتمثل فيما يلي:

1. مستوى الرقمنة في البنوك التجارية الجزائرية متوسط وهذا ما انعكس من خلال مؤشراتها حيث ان عدد أجهزة الدفع الالكتروني لا بأس به وكذلك عدد البطاقات الالكترونية.
2. مستوى الرقمنة في البنوك التجارية في تحسن مستمر خاصة في بنك الجزائر الخارجي .
3. مستوى الاداء المالي المتعلق على العائد على الاصول و العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية متوسط كما أنها شهدت تزايد خالل فترة الدراسة باستثناء سنة 2022 .
4. تأثر البطاقات البنكية في زيادة العائد على الاصول و العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية، وهذا راجع الى الاثار الايجابية للتحول الرقمي مما يساهم في تحسين سرعة تقديم الخدمات وبالتالي زيادة حجم الارباح الذي يساهم في زيادة حجم الاصول .
5. تأثر أجهزة الدفع الالكتروني على كل من العائد على حقوق الملكية و العائد على الاصول لجائحة كورنا تأثير ايجابي على الرقمنة في البنوك التجارية، حيث شهدت الفترة زيادة كبيرة في مختلف المؤشرات الرقمية على غرار أجهزة الدفع الالكتروني والبطاقات البنكية في بنك الجزائر الخارجي.

بالمقارنة مع نتائج الدراسات السابقة نجد بأن هذه الدراسة تتفق في نتائجها مع اغلبية نتائج الدراسات السابقة كما أنها تختلف في بعض النتائج خاصة فيما يتعلق بأكثر بعد مؤثر ، حيث توصلت دراستنا الى ان البطاقات البنكية هي الاكثر تأثيرا في العائد على الاصول و العائد على حقوق الملكية.

ثانيا: توصيات الدراسة

1. على البنوك التجارية الاهتمام اكثر بتحسين مستوى أدائها المالي.
2. تحفيز البنوك التجارية على التوجه أكثر لقطاع التكنولوجيا المالية و الاستثمار فيه.
3. عقد مؤتمرات فيما بين البنوك لوضع استراتيجية تخص الاستثمار الرقمي في القطاع و الاستفادة منه.
4. الاهتمام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالرقمنة ودورها في تحسين الخدمة .

ثالثا: آفاق البحث

من خلال النتائج المتوصل إليها توضحت لنا صورة العديد من الدراسات المستقبلية والتي ستكون استثمار لبحثنا الحالي وعلى سبيل الذكر:

1. تأثير التكنولوجيا المالية في تحسين الاداء المالي للبنوك التجارية.
2. تأثير الدفع الالكتروني على مؤشرات الربحية في البنوك التجارية.
3. دور البحث والتطوير في تحسين الأداء البنكي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. ابن منظور. جمال الدين محمد ابن عبد الله ابن مكرم. (1984). لسان العرب. المجلد 14. بيروت : دار الصادر.

2. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي. (2017). معجم مصطلحات عصر العولمة سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية. مصر: دار الثقافة للنشر.

3. حشمت قاسم سمية، سيد محمد. (2017). مقومات الرقمنة في الدوريات الالكترونية في العلوم والتقنية. مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

4. عبير الرحباني. (2012). الاعلام الرقمي (الالكتروني). ط1. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

5. فريد ليان حبيب. (2019). التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي الى المستقبل اتحاد شركات الاستثمار. ط1.

6. حمود، عباس طارق. (2004). مجتمع المعلومات الرقمي. مصر: مركز الأصيل للنشر والتوزيع.

7. محمد محمود الخطيب. (2009). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات. ط1. عمان، الأردن: دار الحامد للطباعة والنشر والتوزيع.

ثانيا: أطروحة ومذكرات

1. على عبد الله شاهين. (2006). دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكلي محفظة الائتمان في البنوك. أطروحة دكتوراه. غزة، كلية التجارة قسم المحاسبة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.

2. نعيمة يحياوي. (2009). أدوات مراقبة التسيير لبن النظرية والتطبيق. أطروحة دكتوراه، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، الجزائر: جامعة الحاج لخضر.

3. عز الدين جابو فرج أبو العلاء. (2005). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات التسويقية على المزايا التنافسية الاستراتيجية دراسة تطبيقية على الخدمات المصرفية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) تخصص إدارة الأعمال، مصر: جامعة القاهرة.

4. خثير، فوزية فاطمة. (2007). رقمنة الأرشيف في الجزائر: الإشكالية والتنقيد دراسة حالة المديرية العامة للأرشيف الوطني بولايتي الجزائر ووهران، السانية وهران، الجزائر: جامعة أحمد بن بلة.

5. عادل عشي. (2004). الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم – دارسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000–2002)، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خضير بسكرة.

6. شعوبي محمود فوزي، التجاني إلهام. (2015). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية : دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005–2011، أبحاث اقتصادية وإدارية، ع17، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر

7. أنس مصفح ذياب الطروانة، العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التامين الاردنية، رسالة ماجستير، مد محمود الخطيب، كلية الأعمال، الأردن: جامعة الشرق الأوسط،

8. صالح بعير.(2020). أثر التوجه نحو الرقمنة وفعاليته على الاتصال داخل المؤسسة دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعة المسيلة، مذكرة ماستر، تخصص صحافة مكتوبة، كلية علوم الإعلام والاتصال، المسيلة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.

9. فزريط داود، رستم دادي، نونو.(2015). مشاريع الرقمنة ودورها في تثمين واتاحة المخطوطات: جمعية الشيخ إسحاق إبراهيم أطفيش لخدمة التراث بولاية غرداية، نموذجا. مذكرة ماستر: تخصص التقنيات الأرشيفية، الجزائر: جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري.

ثالثا: مجلات والدوريات

1. مسفرة بنت دخيل الله. (2010). مشاريع وتجارب التحول الرقمي في المؤسسات المعلومات. مجلة Rist، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم دراسات المعلومات، بالرياض، السعودية، مج19، ع1.

2. زبيدي البشير. (2017). تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة دراسة حالة مجمع صيدال للسنوات 2012–2015. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 3.

3. مروان عبد الرسول حمودي. (2020/09/29). دراسة وتقييم الحكومة الرقمية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية – دراسة تطبيقية. مجلة جامعة الأنبار، كلية المعارف الجامعة، قسم العلوم الاقتصادية والإدارية ، محافظة الأنبار ، العراق، ع2.

4. مريم خالص حسين. (2013). الحكومة الإلكترونية –دراسة حالة وزارة المالة دائرة الاقتصاد قسم السياسة الضريبية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (خاص بمؤتمر الكلية)، بغداد، العراق.

5. عاذ يوسف الذنيبات. (2014/12/31). مدى تبني المستشفيات السعودية لتقنيات الأعمال الإلكترونية الفاعلة: دراسة تطبيقية على المستشفيات العاملة في منطقة مكة المكرمة. المجلة الاردنية في ريادة الاعمال، الجامعة الأردنية الأم عمادة البحث العلمي، مج10، ع4.

6. حاج قاسي محمد. (2022/12/31). التحول الرقمي في الجزائر في ظل تحديات رقمنة الاقتصاد والإدارات العمومية. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة البليدة 02 لونيسي علي، البليدة، الجزائر، مج5، ع2.

7. بوجفجوف الزهرة. (2021/12/31). ملامح البيئة الرقمية في الجزائر بين الواقع والمأمول، قسم علوم الإعلام والاتصال، مخبر دراسات وابحاث في الإتصال، جامعة باجي مختار ،عنابة، مجلة ابحاث، مج 6، ع2.

8. حسيني امينة. (2022/08/01). افاق التحول الرقمي في الجزائر. مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زياني عاشور، الجلفة، الجزائر، مج16، ع2.

9. ابن سفاع، علي منصور محمد. (2008/12/31). تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMELS– دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003–2007. مجلة العلوم الادارية الاقتصادية، جامعة عدن الجمعية العلمية لخريجي ومنتسبي كليتي الاقتصاد والعلوم الإدارية، اليمن، ع2.

10. عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي. (2014/12/31). تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006–2011. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، مج7، ع2،.

11. أولاد حيمودة عبد اللطيف وأخرون. (2017/12/01). قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية –دراسة حالة بنكي CPA و BBA للفترة 2014–2016. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 02 لونيسي علي، البليدة، الجزائر، مج6، ع2.

12. شناتي سامي، أورزيق الياس. (2020/05/30). مدى توافق نموذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع بنوك إسلامية قراءة في نموذج CAMELS. مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بشار، الجزائر. مج6، ع1.

13. أمينة بوتواتة. تقييم الأداء المالي لمجمع سونطراك بالمقارنة بين أساليب التقييم الحديث والتقليدي دراسة قياسية للفترة 2012-2015. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. مج 6، ع1.

14. زهرة حسن العامري، علي حلف الركابي(2007). أهمية النسب المالية في تقويم الأداء. مجلة الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق، مج2، ع63.

15. أميرة دباش. (2021/06/30). المناخ التنظيمي وأثره على الأداء المالي لمنظمات الاعمال. كلية العلوم الإقتصدية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة قسنطينة2، عبد الحميد المهري، الخروب، قسنطينة، الجزائر، مج8، ع1.

16. سحنون آمال. (2021/06/08). دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية : دراسة حالة مؤسسة حضنة حليب، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، مج14، ع1.

17. تيفوتي رتيبة. (2019/06/30). نظام الدفع الالكتروني فى الجزائر الواقع والآفاق، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، ،، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، مج 10، ع2.

18. مهدي عطية موحي الجبوري. (2007/03/23). مؤشرات الأداء المالي: دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري للعام 2002، مجلة جامعة بابل كلية التربية للعلوم الإنسانية، محافظة بابل، العراق، مج 14، العدد31.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات

1. سعاد فهد الحوال. (2019). مجالات منهجية التحول الرقمي المرتبطة. المؤتمر السنوي الرابع والعشرون لبحوث الأزمات بعنوان: إدارة التحول الرقمي لتطبيق رؤية مصر2030. القاهرة :جامعة عين شمس.

2. عبد الرحيم وشيي، جازية بوزيان، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، ملتقى وطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جمعة طاهري محمد، بشار، في 24 و25 أفريل 2006،الجزائر 2006.

3. بلمقدم مصطفى و بوشعور راضية. تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، الملتقى الوطني المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية–واقع وتحديات – كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف ،بتاريخ 01– 02 ديسمبر 2002.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

Firstly: journals and periodicals

✓ Salaheddine, C, & Hadjira, G. (2018, 12 30). The role of El ectronic Payment Systems in the development of the Algerian Banking system. (C. Salaheddine, & G. Hadjira, Eds.) Roa Iktissadia REVIEW, 08(02), p. 216.

✓ Holmström, J. (2018, 06). Recombination in digital innovation: Challenges, opportunities, and the importance of a theoretical framework. Information and Organization, 28(02), pp. 107-110.

Secondly: web sites

✓ https://ar.wikipedia.org/wiki/تحول_رقمي

✓ http://www.jbs.cam.ac.uk/faculty-research/centre. World Bank and CCAF. (2020). Retrieved 21 05, 2024, from World Bank and CCAF.

✓ https://gor.unscwa.uwww الأمين العام، آفاق التحول الرقمي في الجزائر، الاجتماع الافتراضي لمديري برامج الحكومة الالكترونية العرب التاسع، متاح فى الموقع بتاريخ الاطلاع 21 ماي 2024.

✓ http://www.jbs.cam.ac.uk/faculty-research/centre
World Bank and CCAF. (2020). Retrieved 21 05, 2024, from World Bank and CCAF.

✓ https://masf.journals.ekb.eg/article_242001.html vue 28/05/2024
المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد 13، العدد 03، مارس 2022.

الملاحق

قائمة الملاحق: جداول الميزانية المالية لبنك الجزائر الخاجي لسنوات (2019-2022)

أولا: جداول الميزانية المالية لبنك الجزائر الخاجي سنة 2019

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

BILAN AU31/12/2019

ORDRE	ACTIF	31/12/2019
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	411 980 469 743,71
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	18 487 668 249,88
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	45 550 792 172,77
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	243 640 809 682,03
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	2 188 027 270 668,74
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	244 296 211 258,84
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	24 166 744 676,21
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 790 599 064,97
9	AUTRES ACTIFS	8 140 446 635,44
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	24 300 084 340,74
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	34 194 608 461,96
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 189 676 723,06
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	603 820 191,62
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF	**3 262 369 201 869,98**

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

BILAN AU 31/12/2019

ORDRE	PASSIF	31/12/2019
1	BANQUE CENTRALE	106 762 400 000,00
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 570 351 502,33
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 150 694 367 314,99
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	38 889 463 678,51
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	24 226 955 382,58
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	8 805 743,20
7	AUTRES PASSIFS	344 759 225 244,48
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	75 221 795 941,49
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	11 584 084 377,73
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	44 081 036 991,16
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00
13	CAPITAL	230 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00
15	RÉSERVES	65 504 223 228,43
16	ECART D'ÉVALUATION	14 484 204 039,52
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	12 301 338 295,09
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	62 548 353 013,24
	TOTAL DU PASSIF	**3 262 369 201 869,98**

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

COMPTE DE RESULTATS AU 31/12/2019

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2019
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	116 903 934 635,00
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	(22 065 750 275,46)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	28 169 050 058,70
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	(1 929 207 236,02)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	1 232 463 362,23
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	573 137 559,63
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	8 003 311 793,73
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	(6 673 666 625,58)
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**124 213 273 272,24**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	(14 036 982 955,87)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR / IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET	(955 199 060,10)
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**109 221 091 256,26**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	(27 777 796 396,34)
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	242 699 841,63
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**81 685 994 701,55**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	(311 798,67)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**81 685 682 902,88**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	(19 137 329 889,64)
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**62 548 353 013,24**

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

	Capital social	FRBG	Primes d'émission	Ecart de réévaluation	Ecart d'évaluation	Report à nouveau	Réserves	Résultat net de l'exercice	Total
Soldes au 31/12/2017	**150 000 000 000,00**	**36 685 271 528,01**	**0,00**	**12 456 077 117,23**	**14 290 439 256,19**	**11 160 497 531,20**	**68 362 968 551,06**	**57 365 644 936,73**	**350 320 898 920,41**
Impact des Changements de méthodes comptables								-	**0,00**
Impact des Corrections d'erreurs significatives						0,00			**0,00**
Soldes au 31/12/2017 corrigé	**150 000 000 000,00**	**36 685 271 528,01**	**0,00**	**12 456 077 117,23**	**14 290 439 256,19**	**11 160 497 531,20**	**68 362 968 551,06**	**57 365 644 936,73**	**350 320 898 920,41**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations									**0,00**
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente					(191 778 559,66)				**-191 778 559,66**
Variation des écarts de conversion					81 554 997,30				**81 554 997,30**
Affectation du résultat net 2014						0,00		-	**0,00**
Dividendes payés								-25 000 000 000,00	**-25 000 000 000,00**
Fond pour Risque Bancaire Généraux		6 328 232 221,38							**6 328 232 221,38**
Opérations en capital	-						32 365 644 936,72	-32 365 644 936,72	**0,00**
Résultat net de l'exercice 2017								76 775 609 740,65	**76 775 609 740,65**
Soldes au 31/12/2018	**150 000 000 000,00**	**43 013 503 749,39**	**0,00**	**12 456 077 117,23**	**14 180 215 693,83**	**11 160 497 531,20**	**100 728 613 487,78**	**76 775 609 740,65**	**408 314 517 320,09**
Impact des Changements de méthodes comptables								-	**0,00**
Impact des Corrections d'erreurs significatives						1 140 840 763,89			**1 140 840 763,89**
Soldes au 31/12/2018 corrigé	**150 000 000 000,00**	**43 013 503 749,39**	**0,00**	**12 456 077 117,23**	**14 180 215 693,83**	**12 301 338 295,09**	**100 728 613 487,78**	**76 775 609 740,65**	**409 455 358 083,98**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations									**0,00**
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente					393 393 737,76				**393 393 737,76**
Variation des écarts de conversion					-89 405 392,07				**-89 405 392,07**
Affectation du résultat net 2014									**0,00**
Dividendes payés								(32 000 000 000,00)	**(32 000 000 000,00)**
Fond pour Risque Bancaire Généraux		1 067 533 241,77							**1 067 533 241,77**
Opérations en capital	80 000 000 000,00						(35 224 390 259,35)	(44 775 609 740,65)	**0,00**
Résultat net de l'exercice 2017								62 548 353 013,24	**62 548 353 013,24**
Soldes au 31/12/2019	**230 000 000 000,00**	**44 081 036 991,16**	**0,00**	**12 456 077 117,23**	**14 484 204 039,52**	**12 301 338 295,09**	**65 504 223 228,43**	**62 548 353 013,25**	**441 375 232 684,67**

BANQUE EXTÉRIEURE D'ALGÉRIE
Direction de la Comptabilité

ثانيا: جداول الميزانية المالية لبنك الجزائر الخاجي سنة 2020

ANNEXE N°1
BILAN AU 31 DECEMBRE 2020

Ordre	Actif	Note	31-déc-20	31-déc-19
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux	2.1	382 545 276 823,99	411 980 469 743,71
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	15 552 310 576,70	18 487 668 249,88
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	37 208 455 272,46	45 550 792 172,77
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	264 737 807 990,56	243 640 809 682,03
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.5	2 114 293 603 801,76	2 188 027 270 668,74
6	Actifs financiers détenus jusqu' à l'échéance	2.6	242 180 082 628,30	244 296 211 258,84
7	Impôts courants – actif	2.7	19 793 558 256,14	24 166 744 676,21
8	Impôts différés – actif	2.8	1 672 542 871,42	1 790 599 064,97
9	autres actifs	2.9	2 877 184 727,66	8 140 446 635,44
10	comptes de régularisation	2.10	14 567 706 075,34	24 300 084 340,75
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	41 108 946 144,45	34 194 608 461,96
12	Immeubles de placement	-	0,00	-
13	Immobilisations corporelles	2.12	17 611 714 066,17	17 189 676 723,06
14	Immobilisations incorporelles	2.13	540 059 045,50	603 820 191,62
15	Ecart d'acquisition	-	0,00	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF		3 154 689 248 280,45	3 262 369 201 869,98

Ordre	Passif	Note	31-déc-20	31-déc-19
1	Banque centrale	2.14	95 848 447 136,06	106 762 400 000,00
2	Dettes envers les institutions financières	2.15	105 596 141 581,41	1 570 351 502,33
3	Dettes envers la clientèle	2.16	2 182 656 815 346,20	2 150 694 367 314,99
4	Dettes représentées par un titre	2.17	43 672 951 870,71	38 889 463 678,51
5	Impôts courants – passif	2.18	25 230 207 510,67	24 226 955 382,58
6	Impôts différés – passif	2.19	2 802 633,75	8 805 743,20
7	Autres passifs	2.20	78 109 735 510,37	344 759 225 244,48
8	Comptes de régularisation	2.21	45 923 657 670,05	75 221 795 941,49
9	Provisions pour risques et charges	2.22	20 520 303 913,32	11 584 084 377,73
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	2.23	0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.24	45 663 329 009,09	44 081 036 991,16
12	Dettes subordonnées	2.25	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00
13	Capital	2.26	230 000 000 000,00	230 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	2.27	0,00	0,00
15	Réserves	2.28	98 052 576 241,67	65 504 223 228,43
16	Ecart d'évaluation	2.29	18 526 870 139,36	14 484 204 039,52
17	Ecart de réévaluation	2.30	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23
18	Report à nouveau (+/-)	2.31	16 532 717 622,12	12 301 338 295,09
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2.32	68 620 094 978,45	62 548 353 013,24
	TOTAL DU PASSIF		3 154 689 248 280,45	3 262 369 201 869,98

Mr. HADDOUCHE Madjid

Directeur de la Comptabilité

ANNEXE N°2
COMPTE DE RESULTATS AU 31 DECEMBRE 2020

N°	COMPTE DE RESULTATS	Note	31/12/2020	31/12/2019
1	(+) Intérêts et produits assimilés	4.1	127 471 430 278,97	116 903 934 635,00
2	(-) Intérêts et charges assimilées	4.2	(27 455 115 312,15)	(22 065 750 275,46)
3	(+) Commissions (produits)	4.3	23 889 888 131,60	28 169 050 058,70
4	(-) Commissions (charges)	4.4	(1 577 682 238,93)	(1 929 207 236,02)
5	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	864 903 553,24	1 232 463 362,23
6	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	196 834 651,47	573 137 559,63
7	(+) Produits des autres activités	4.7	63 660 000 056,31	8 003 311 793,73
8	(-) Charges des autres activités	4.7	(55 206 165 877,13)	(6 673 666 625,58)
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**131 844 093 243,38**	**124 213 273 272,24**
10	(-) Charges générales d'exploitation	4.8	(13 650 531 379,36)	(14 036 982 955,87)
11	(-) Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.9	(965 833 389,14)	(955 199 060,10)
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**117 227 728 474,88**	**109 221 091 256,26**
13	(-) Dotations aux provisions, aux pertes de valeur et créances irrécouvrables	4.10	(36 747 735 700,04)	(27 777 796 396,34)
14	(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.11	8 629 142 900,84	242 699 841,63
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**		**89 109 135 675,68**	**81 685 994 701,55**
16	(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.12	5 389 505,00	(311 798,67)
17	(+) Eléments extraordinaires (produits)		-	-
18	(-) Eléments extraordinaires (charges)		-	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**		**89 114 525 180,68**	**81 685 682 902,88**
20	(-) Impôts sur les résultats et assimilés	4.13	(20 494 430 202,23)	(19 137 329 889,64)
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**		**68 620 094 978,45**	**62 548 353 013,24**

Mr. HADJOUCHE Maqjid

Directeur de la Comptabilité

ANNEXE N°4
TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES
(SANS FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GENERAUX) AU 31 DECEMBRE 2020

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRESU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

	Capital social	Primes d'émission	Ecart de réévaluation	Ecart d'évaluation	Réserves et Résultat	Total
Soldes au 31/12/2018	**150 000 000 000,00**	-	**12 456 077 117,23**	**14 180 215 693,83**	**188 664 720 759,63**	**365 301 013 570,69**
Impact des Changements de méthodes comptables						-
Impact des Corrections d'erreurs significatives					1 140 840 763 ,89	**1 140 840 763,89**
Soldes au 31/12/2018 corrigé	**150 000 000 000,00**	-	**12 456 077 117,23**	**14 180 215 693,83**	**189 805 561 523,52**	**366 441 854 334,58**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations						-
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente				393 393 737,76		**393 393 737,76**
Variation des écarts de conversion				(89 405 392,07)		**(89 405 392,07)**
Affectation du résultat net 2019					-	-
Dividendes payés					(32 000 000 000,00)	**(32 000 000 000,00)**
Opérations en capital	80 000 000 000,00				(80 000 000 000,00)	-
Résultat net de l'exercice 2019					62 548 353 013,24	**62 548 353 013,24**
Soldes au 31/12/2019	**230 000 000 000,00**	-	**12 456 077 117,23**	**14 484 204 039,52**	**140 350 914 536,76**	**397 294 195 693,51**
Impact des Changements de méthodes comptables					-	-
Impact des Corrections d'erreurs significatives					4 231 379 327,03	**4 231 379 327,03**
Soldes au 31/12/2019 corrigé	**230 000 000 000,00**	-	**12 456 077 117,23**	**14 484 204 039,52**	**144 585 293 863,79**	**401 525 575 020,54**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations						-
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente				379 253 369,16		**379 253 369,16**
Variation des écarts de conversion				3 663 412 730,68		**3 663 412 730,68**
Affectation du résultat net 2020						-
Dividendes payés					(30 000 000 000,00)	**(30 000 000 000,00)**
Opérations en capital	-				-	-
Résultat net de l'exercice 2020					68 620 094 978,45	**68 620 094 978,45**
Soldes au 31/12/2020	**230 000 000 000,00**	-	**12 456 077 117,23**	**18 526 870 139,36**	**183 205 388 842,24**	**444 188 336 098,83**

Mr. HADOUCHE M...

Directeur de la Comptabilité

ثالثا: جداول الميزانية المالية لبنك الجزائر الخارجي سنة 2021

BILAN AU 31/12/2021 - ACTIF

ORDRE	ACTIF	NOTE	31-DÉC-21	31-DÉC-20
01	Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux	2.1	894 784 095 834,30	382 545 276 823,99
02	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	64 066 365 714,86	15 552 310 576,70
03	Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	803 077 274 894,32	37 208 455 272,46
04	Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	344 659 267 800,59	264 737 807 990,56
05	Prêts et créances sur la clientèle	2.5	1 641 238 283 878,35	2 114 293 603 801,76
06	Actifs financiers détenus jusqu' à l'échéance	2.6	265 910 824 000,73	242 180 082 628,30
07	Impôts courants - actif	2.7	20 570 411 430,34	19 793 558 256,14
08	Impôts différés - actif	2.8	2 081 679 273,52	1 672 542 871,42
09	autres actifs	2.9	4 092 734 688,45	2 877 184 727,66
10	comptes de régularisation	2.10	64 742 593 586,82	14 567 706 075,34
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	42 628 215 431,36	41 108 946 144,45
12	Immeubles de placement	-	0,00	0,00
13	Immobilisations corporelles	2.12	18 046 368 787,27	17 611 714 066,17
14	Immobilisations incorporelles	2.13	709 060 905,54	540 059 045,50
15	Ecart d'acquisition	-	0,00	0,00
TOTAL DE L'ACTIF			4 166 607 176 226,45	3 154 689 248 280,45

BILAN AU 31/12/2021 - PASSIF

ORDRE	PASSIF	NOTE	31-DÉC-21	31-DÉC-20
01	Banque centrale	2.14	357 205 718 222,84	95 848 447 136,06
02	Dettes envers les institutions financières	2.15	187 412 638 026,87	105 596 141 581,41
03	Dettes envers la clientèle	2.16	2 874 648 055 798,32	2 182 656 815 346,20
04	Dettes représentées par un titre	2.17	51 121 856 458,88	43 672 951 870,71
05	Impôts courants - passif	2.18	23 442 339 458,62	25 230 207 510,67
06	Impôts différés - passif	2.19	165 057 394,16	2 802 633,75
07	Autres passifs	2.20	14 702 196 402,31	78 109 735 510,37
08	Comptes de régularisation	2.21	41 675 290 033,54	45 923 657 670,05
09	Provisions pour risques et charges	2.22	29 422 943 399,55	20 520 303 913,32
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	2.23	0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.24	33 836 266 979,97	45 663 329 009,09
12	Dettes subordonnées	2.25	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00
13	Capital	2.26	230 000 000 000,00	230 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	2.27	0,00	0,00
15	Réserves	2.28	148 205 388 842,24	98 052 576 241,67
16	Ecart d'évaluation	2.29	19 363 490 548,73	18 526 870 139,36
17	Ecart de réévaluation	2.30	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23
18	Report à nouveau (+/-)	2.31	3 860 430 826,80	16 532 717 622,12
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2.32	71 812 906 716,39	68 620 094 978,45
TOTAL DU PASSIF			4 166 607 176 226,45	3 154 689 248 280,45

BILAN AU 31/12/2021 - ACTIF

Ordre	Actif	Note	31-déc-21	31-déc-20
01	Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux	2.1	894 784 095 834,30	382 545 276 823,99
02	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	64 066 365 714,86	15 552 310 576,70
03	Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	803 077 274 894,32	37 208 455 272,46
04	Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	344 659 267 800,59	264 737 807 990,56
05	Prêts et créances sur la clientèle	2.5	1 641 238 283 878,35	2 114 293 603 801,76
06	Actifs financiers détenus jusqu' à l'échéance	2.6	265 910 824 000,73	242 180 082 628,30
07	Impôts courants – actif	2.7	20 570 411 430,34	19 793 558 256,14
08	Impôts différés – actif	2.8	2 081 679 273,52	1 672 542 871,42
09	autres actifs	2.9	4 092 734 688,45	2 877 184 727,66
10	comptes de régularisation	2.10	64 742 593 586,82	14 567 706 075,34
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	42 628 215 431,36	41 108 946 144,45
12	Immeubles de placement	-	0,00	0,00
13	Immobilisations corporelles	2.12	18 046 368 787,27	17 611 714 066,17
14	Immobilisations incorporelles	2.13	709 060 905,54	540 059 045,50
15	Ecart d'acquisition	-	0,00	0,00
TOTAL DE L'ACTIF			4 166 607 176 226,45	3 154 689 248 280,45

BILAN AU 31/12/2021 - PASSIIF

Ordre	Passif	Note	31-déc-21	31-déc-20
01	Banque centrale	2.14	357 205 718 222,84	95 848 447 136,06
02	Dettes envers les institutions financières	2.15	187 412 638 026,87	105 596 141 581,41
03	Dettes envers la clientèle	2.16	2 874 648 055 798,32	2 182 656 815 346,20
04	Dettes représentées par un titre	2.17	51 121 856 458,88	43 672 951 870,71
05	Impôts courants – passif	2.18	23 442 339 458,62	25 230 207 510,67
06	Impôts différés – passif	2.19	165 057 394,16	2 802 633,75
07	Autres passifs	2.20	14 702 196 402,31	78 109 735 510,37
08	Comptes de régularisation	2.21	41 675 290 033,54	45 923 657 670,05
09	Provisions pour risques et charges	2.22	29 422 943 399,55	20 520 303 913,32
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	2.23	0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.24	33 836 266 979,97	45 663 329 009,09
12	Dettes subordonnées	2.25	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00
13	Capital	2.26	230 000 000 000,00	230 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	2.27	0,00	0,00
15	Réserves	2.28	148 205 388 842,24	98 052 576 241,67
16	Ecart d'évaluation	2.29	19 363 490 548,73	18 526 870 139,36
17	Ecart de réévaluation	2.30	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23
18	Report à nouveau (+/-)	2.31	3 860 430 826,80	16 532 717 622,12
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2.32	71 812 906 716,39	68 620 094 978,45
TOTAL DU PASSIF			4 166 607 176 226,45	3 154 689 248 280,45

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

	Capital social	Primes d'émission	Ecart de réévaluation	Ecart d'évaluation	Report à nouveau	Résultat et Réserves	Total
Soldes au 31/12/2019	220 000 000 000,00	0,00	12 455 077 117,23	14 444 204 059,52	12 351 338 256,09	13 052 576 241,87	287 304 195 673,51
Impact des Changements de méthodes comptable	--	--	--	--	--	--	--
Impact des Corrections d'erreurs significative	--	--	--	--	4 231 379 327,03	--	4 231 379 327,03
Soldes au 31/12/2019 corrigé	220 000 000 000,00	0,00	12 455 077 117,23	14 444 204 059,52	16 582 717 622,12	13 052 576 241,87	401 535 575 000,54
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	--	--	--	--	--	--	0
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente	--	--	--	379 253 369,16	--	--	379 253 369,16
Variation des écarts de conversion	--	--	--	3 663 412 730,83	--	--	3 663 412 730,83
Affectation du résultat net 2019	--	--	--	--	--	--	--
Dividendes payés	--	--	--	--	--	-30 000 000 000,00	-30 000 000 000,00
Fond pour Risque Bancaire Général	--	--	--	--	--	--	0,00
Opérations en capital	--	--	--	--	--	--	0,00
Résultat net de l'exercice 2019	--	--	--	--	--	68 620 004 978,45	68 620 004 978,45
Soldes au 31/12/2020	220 000 000 000,00	0,00	12 455 077 117,23	18 526 870 159,51	16 582 717 622,12	166 672 671 220,32	444 196 336 089,22
Impact des Changements de méthodes comptable	--	--	--	--	--	--	--
Impact des Corrections d'erreurs significative	--	--	--	--	--	--	--
Soldes au 31/12/2020corrigé	220 000 000 000,00	0,00	12 455 077 117,23	18 526 870 159,51	16 582 717 622,12	166 672 671 220,32	444 196 336 089,22
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	--	--	--	--	--	--	0
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente	--	--	--	783 410 137,97	--	--	783 410 137,97
Variation des écarts de conversion	--	--	--	53 210 271,40	--	--	53 210 271,40
Affectation du résultat net 2020	--	--	--	--	--	--	--
Dividendes payés	--	--	--	--	--	(35 000 000 000,00)	(35 000 000 000,00)
Fond pour Risque Bancaire Général	--	--	--	--	--	--	--
Opérations en capital	0,00	--	--	--	(12 672 286 795,32)	16 532 717 622,12	3 860 430 826,80
Résultat net de l'exercice 2020	--	--	--	--	--	71 812 906 716,40	71 812 906 716,40
Soldes au 31/12/2021	220 000 000 000,00	0,00	12 455 077 117,23	19 363 490 568,73	0,00	220 018 295 553,84	445 836 864 051,14

RAPPORT DE CERTIFICATION

[redacted]

CHIKHI Mohand Larbi Ikram
Expert Comptable
Commissaire aux Comptes
Tableau EC N° 121, CAC N° 255
Agrément N° 178/MF/CNC/2016 du 20/10/2016

BENHAMMOU Mohamed Salah
Expert Comptable
Commissaire aux Comptes
Tableau EC N° 56, CAC N° 79
Agrément N° 132/MF/CNC/2016 du 20/10/2016

RAPPORT DE CERTIFICATION

En exécution de la mission qui nous a été confiée, nous vous présentons notre rapport relatif à l'exercice clos le **31 décembre 2021** sur :

- Le contrôle des états financiers de BEA SPA, comprenant le bilan et le hors bilan, le compte de résultat, l'état de variation des capitaux propres, le tableau des flux de trésorerie et les notes annexes, pour l'exercice clos le 31 décembre 2021.
- Les vérifications spécifiques et les informations prévues par la loi.
- Les rapports spéciaux prévus la réglementation en vigueur.

Pour rappel, Monsieur BENHAMMOU Mohamed Salah dont le premier mandat est arrivé à terme a été reconduit pour un deuxième mandat ce conformément à la résolution N° 8 de l'Assemblée Générale Ordinaire tenue le 26 juin 2019 ce au même titre que Monsieur BOURENANE Chérif, mais dont l'approbation par la Commission Bancaire n'a pas été requis.

Monsieur CHIKHI Mohand Larbi Ikram a répondu à une consultation restreinte lancée par la Banque Extérieure d'Algérie, afin de remplacer Monsieur BOURENANE.

L'Assemblée Générale Ordinaire a approuvé sa nomination au terme de la séance du 31 décembre 2019, et suivant résolution n° 02.

La Banque Extérieure d'Algérie avait introduit auprès de la Commission Bancaire, une demande sollicitant son accord éventuel pour cette nomination.

Cependant, à cette période le mandat des membres de la Commission Bancaire étant arrivé à terme, n'a pas été renouvelé.

Une disposition contenue dans le règlement intérieur de la Commission Bancaire prévoit qu'en cas d'empêchement de la réponse de ladite Commission, passé un délai de deux (2) mois, la réponse peut être considérée comme positive et c'est en application de cette disposition que la Banque Extérieure d'Algérie a entériné la nomination de Monsieur CHIKHI.

رابعا: جداول الميزانية المالية لبنك الجزائر الخاجي سنة 2022

BILAN AU 31/12/2022 - ACTIF

ORDRE	ACTIF	NOTE	31-DÉC-22	31-DÉC-21
01	Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux	2.1	1 155 364 636 039,70	894 784 095 834,30
02	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	70 068 526 519,57	64 066 365 714,86
03	Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	910 663 297 463,80	803 077 274 894,32
04	Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	679 935 767 862,68	344 659 267 800,59
05	Prêts et créances sur la clientèle	2.5	1 501 210 118 540,43	1 641 238 283 878,35
06	Actifs financiers détenus jusqu' à l'échéance	2.6	234 305 870 381,25	265 910 824 000,73
07	Impôts courants – actif	2.7	19 349 551 078,30	20 570 411 430,34
08	Impôts différés – actif	2.8	2 183 256 820,15	2 081 679 273,52
09	autres actifs	2.9	3 142 094 158,85	4 092 734 688,45
10	comptes de régularisation	2.10	73 297 998 665,56	64 742 593 586,82
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	43 084 492 023,22	42 628 215 431,36
12	Immeubles de placement	-	0,00	0,00
13	Immobilisations corporelles	2.12	19 375 302 758,14	18 046 368 787,27
14	Immobilisations incorporelles	2.13	890 414 209,32	709 060 905,54
15	Ecart d'acquisition	-	0,00	0,00
TOTAL DE L'ACTIF			4 712 871 326 520,99	4 166 607 176 226,45

BILAN AU 31/12/2022 - PASSIF

ORDRE	PASSIF	NOTE	31-DÉC-22	31-DÉC-21
01	Banque centrale	2.14	0,00	357 205 718 222,84
02	Dettes envers les institutions financières	2.15	214 269 445 290,60	187 412 638 026,87
03	Dettes envers la clientèle	2.16	3 759 839 554 529,77	2 874 648 055 798,32
04	Dettes représentées par un titre	2.17	51 807 857 728,88	51 121 856 458,88
05	Impôts courants – passif	2.18	7 331 957 979,95	23 442 339 458,62
06	Impôts différés – passif	2.19	60 297 838,89	165 057 394,16
07	Autres passifs	2.20	2 833 775 641,41	14 702 196 402,31
08	Comptes de régularisation	2.21	43 549 620 602,08	41 675 290 033,54
09	Provisions pour risques et charges	2.22	36 351 134 603,94	29 422 943 399,55
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	2.23	0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.24	31 524 264 470,97	33 836 266 979,97
12	Dettes subordonnées	2.25	70 135 833 535,68	67 276 520 000,00
13	Capital	2.26	230 000 000 000,00	230 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	2.27	0,00	0,00
15	Réserves	2.28	188 878 726 385,43	148 205 388 842,24
16	Ecart d'évaluation	2.29	18 605 056 897,34	19 363 490 548,73
17	Ecart de réévaluation	2.30	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23
18	Report à nouveau (+/-)	2.31	1 581 600 170,35	3 860 430 826,80
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2.32	43 646 123 728,48	71 812 906 716,39
TOTAL DU PASSIF			4 712 871 326 520,99	4 166 607 176 226,45

ENGAGEMENTS HORS BILAN

ENGAGEMENTS HORS BILAN			31/12/2022	31/12/2021
A	ENGAGEMENTS DONNÉS	NOTE	1 254 028 346 535,80	1 137 914 160 488,01
1	Engagements de financement en faveur des institutions financières	3.1	-	-
2	Engagements de financement en faveur de la clientèle	3.2	572 183 659 689,29	585 632 868 978,26
3	Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	3.3	-	-
4	Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3.4	364 312 902 917,72	347 326 156 210,78
5	Autres engagements données	3.5	317 531 783 928,79	204 955 135 298,97
B	ENGAGEMENTS REÇUS	NOTE	942 068 812 706,48	851 159 112 372,55
6	Engagements de financement reçus des institutions financières	3.6	295 657 339 746,52	166 114 811 535,64
7	Engagements de garantie reçus des institutions financières	3.7	604 819 785 959,96	642 629 353 836,91
8	Autres engagements reçus	3.8	41 591 687 000,00	42 414 947 000,00

COMPTE DE RESULTAT

N°	COMPTE DE RESULTAT	NOTE	31/12/2022	31/12/2021
01	(+) Intérêts et produits assimilés	4.1	114 092 963 724,08	110 535 423 218,82
02	(-) Intérêts et charges assimilées	4.2	(53 051 632 272,43)	(32 415 816 094,96)
03	(+) Commissions (produits)	4.3	20 191 248 343,92	31 180 997 124,99
04	(-) Commissions (charges)	4.4	(1 460 459 389,27)	(1 551 039 524,21)
05	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	3 190 314 000,62	1 361 405 231,13
06	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	1 830 191 231,99	334 230 896,29
07	(+) Produits des autres activités	4.7	16 508 547 747,76	18 058 989 994,96
08	(-) Charges des autres activités	4.7	(19 115 017 472,75)	(16 371 397 011,81)
09	**PRODUIT NET BANCAIRE**	--	**82 186 155 913,92**	**111 132 793 835,21**
10	(-) Charges générales d'exploitation	4.8	(16 773 355 103,48)	(16 567 558 670,47)
11	(-) Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.9	(1 041 013 466,73)	(970 671 742,16)
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	--	**64 371 787 343,71**	**93 594 563 422,58**
13	(-) Dotations aux provisions, aux pertes de valeur et créances irrécouvrables	4.10	(27 320 287 470,63)	(23 037 704 059,55)
14	(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.11	9 635 509 609,88	19 759 532 741,49
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	--	**46 687 009 482,96**	**90 316 392 104,52**
16	(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.12	4 293 478,79	553 155,00
17	(+) Eléments extraordinaires (produits)	--	--	--
18	(-) Eléments extraordinaires (charges)	--	--	--
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	--	**46 691 302 961,75**	**90 316 945 259,52**
20	(-) Impôts sur les résultats et assimilés	4.13	(3 045 179 233,27)	(18 504 038 543,13)
	RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**43 646 123 728,48**	**71 812 906 716,39**

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

	Capital social	Primes d'émission	Ecart de réévaluation	Ecart d'évaluation	Report a nouveau	Resultat et Reserves	Total
Soldes au 31/12/2020	230 000 000 000,00	0,00	12 456 077 117,23	18 526 870 139,36	16 532 717 622,12	166 672 671 220,12	444 188 336 098,83
Impact des Changements de méthodes comptables	--	--	--	--	--	--	--
Impact des Corrections d'erreurs significatives	--	--	--	--	--	--	--
Soldes au 31/12/2020 corrigé	230 000 000 000,00	0,00	12 456 077 117,23	18 526 870 139,36	16 532 717 622,12	166 672 671 220,12	444 188 336 098,83
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	--	--	--	--	--	--	--
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente	--	--	--	783 410 137,97	--	--	783 410 137,97
Variation des écarts de conversion	--	--	--	53 210 271,40	--	--	53 210 271,40
Affectation du résultat net 2020	--	--	--	--	--	--	--
Dividendes payés	--	--	--	--	--	(35 000 000 000,00)	(35 000 000 000,00)
Fond pour Risque Bancaire Généraux	--	--	--	--	--	--	--
Opérations en capital	--	--	--	--	(12 672 286 795,32)	16 532 717 622,12	--
Résultat net de l'exercice 2021	--	--	--	--	--	71 812 906 716,40	75 673 337 543,20
Soldes au 31/12/2021	230 000 000 000,00	0,00	12 456 077 117,23	19 363 490 548,73	--	220 018 295 558,64	485 698 294 051,40
Impact des Changements de méthodes comptables	--	--	--	--	--	--	--
Impact des Corrections d'erreurs significatives	--	--	--	--	--	--	--
Soldes au 31/12/2021 corrigé	230 000 000 000,00	0,00	12 456 077 117,23	19 363 490 548,73	3 860 430 826,80	220 018 295 558,64	485 698 294 051,40
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	--	--	--	--	--	--	--
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente	--	--	--	370 382 594,66	--	--	370 382 594,66
Variation des écarts de conversion	--	--	--	(1 128 816 246,05)	--	--	(1 128 816 246,05)
Affectation du résultat net 2021	--	--	--	--	--	--	--
Dividendes payés	--	--	--	--	--	(35 000 000 000,00)	(35 000 000 000,00)
Fond pour Risque Bancaire Généraux	--	--	--	--	--	--	--
Opérations en capital	0,00	--	--	--	(3 860 430 826,80)	3 860 430 826,79	--
Résultat net de l'exercice 2022	--	--	--	--	1 581 600 170,35	43 646 123 728,48	45 227 723 898,83
Soldes au 31/12/2022	230 000 000 000,00	0,00	12 456 077 117,23	18 605 056 897,34	1 581 600 170,35	232 524 850 113,90	495 167 584 298,83

RAPPORT DE CERTIFICATION

CHIKHI Mohand Larbi Ikram
Expert-Comptable
Commissaire aux comptes
Tableau EC N° 121, CAC N° 255
Agrément N° 178/MF/CNC/2016 du 20/10/2016

CHIKHI Mohand Larbi Ikram
Expert-Comptable
Commissaire aux comptes
Liquidateur du cabinet FEU RIGHI HADI
Décision MF/N°97 du 19 avril 2023

RAPPORT DE CERTIFICATION

En exécution de la mission qui nous a été confiée, nous vous présentons notre rapport relatif à l'exercice clos le 31 décembre 2022 sur :

- Le contrôle des états financiers de BEA SPA, comprenant le bilan et le hors bilan, le compte de résultat, l'état de variation des capitaux propres, le tableau des flux de trésorerie et l'annexe, pour l'exercice clos le 31 décembre 2022.
- Les vérifications spécifiques et les informations prévues par la loi.
- Les rapports spéciaux prévus la réglementation en vigueur.

Pour rappel, l'Assemblée Générale Ordinaire annuelle réunie le 25 juin 2022, a par sa résolution n° 4 pris acte de la fin du deuxième mandant de Monsieur BENHAMMOU Mohamed Salah et la fin du premier mandat de Monsieur CHIKHI Mohand Larbi Ikram et a décidé de reconduire ce dernier pour un second mandat et a désigné Monsieur FEU RIGHI Hadi en qualité de deuxième Commissaire aux Comptes.

En date du 28 mars 2023, il a été enregistré le décès de Monsieur RIGHI Hadi et en date du 19/04/2023, Monsieur le Ministre des Finances a désigné par décision N° 97 Monsieur CHIKHI Mohand Larbi Ikram en qualité de liquidateur du cabinet du défunt.

C'est ainsi que le présent rapport est signé par ce dernier en sa qualité de Commissaire aux comptes de la BEA SPA et de liquidateur du cabinet du défunt.

Les états financiers, dont le total net du bilan est de **4 712 871 326 521 DZD** et le résultat net bénéficiaire est de **43 646 123 728 DZD**, ont été arrêtés par le Conseil d'Administration au cours de sa séance du **09 Mai 2023**, après qu'ils aient fait l'objet de modifications suite au traitement des produits et charges sur exercices antérieurs impactant le compte « Report à Nouveau » pour un montant net créditeur de **1 581 600 170 DZD.**

Ce traitement a été fait conformément aux dispositions prévues l'article 138-4 de l'arrêté du 26 juillet 2008 qui stipulent : « l'impact sur les résultats des exercices antérieurs d'un changement de méthode comptable ou d'une correction d'erreur fondamentale, doit être présenté, après approbation par les organes de gestion, comme un ajustement de solde à l'ouverture des résultats non distribués (imputation sur le montant du poste « report à nouveau » de l'exercice en cours, ou à défaut sur un compte de réserves correspondant à des résultats non distribués) »

1